العرب في ظل المتغيرات الدولية

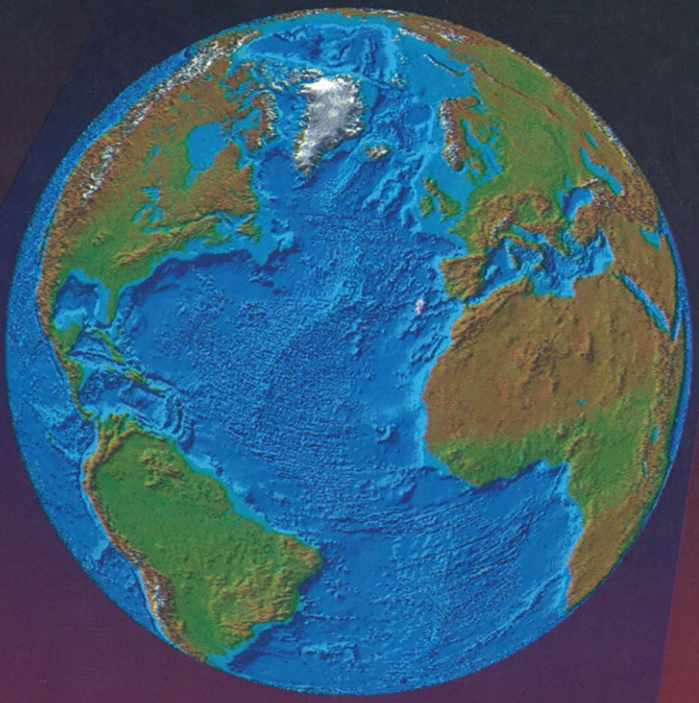

العـــــرب

في ظل المتغيرات الدولية

دراسات ومقالات

بقلم:

سيف بن علي الجروان

٢٠٠٠

مقدمة:

لأمة العرب مقوماتٌ تكمن في دينهم وقوميتهم ضاربةٌ في القدم عراقةً وأصالة، تميزها عدة خصائص تنتظم جميعاً في وحدة شاملة لبناء تلك الأمة، متحديةً كافة العوامل المعادية صامدة بوجه محاولات التفرقة بصلابة وثبات، يرتبط أبناؤها بروابط الديمومة وبوشائج التماثل والانسجام وبذلك فإن هذه الأمة تمتلك أسباب القوة وكل عوامل الخلق والإبداع والتجدد.

والجنس العربي له مكانته الممتازة بين الأجناس البشرية ، وأرض العرب القومية أو ما يطلق عليه (الوطن العربي) تمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلنطي غرباً، فهي بقعة متميزة تتوسط أهم قارات الدنيا.

العرب قبل الإسلام ﴿ العصر الجاهلي ﴾:

وللوطن العربي أهمية كونية فريدة كمنطقة شهدت نشوء حضارةٍ تراثيةٍ إنسانية، وكانت موطناً للرسالات السماوية، واللغة العربية هي اللغة القومية لأمة العرب يتميزون بها وبآدابها، وقد نزل ونطق بها القرآن الكريم، ولم يكن الإسلام في يومٍ من الأيام عصياً على العرب فقد نطق بلغتهم وانتشر بأسلوبهم في الطرح في كل مكان وقد شرف الله سبحانه وتعالى العرب بحمله ونشره.

وهكذا جاءت خاتمة الرسالات السماوية وانتشرت بين المقبلين على الإسلام فتعلموا بلغة القرآن ناقلة الفقه والأحاديث النبوية والتفاسير، فاللغة العربية إذاً كامنة في أمة العرب وأمة الإسلام معاً كموناً فطرياً متواصلاً جيلاً بعد جيل، متفاعلة مع التطور الحضاري مستوعبةً لقدرات الإبداع ولطاقات الخلق الحضاري.

العرب بعد الإسلام:

لقد شكل ظهور الإسلام تطوراً عقائدياً وحضارياً وإنسانياً محلياً وعالمياً فأمة العرب هي التي حملت الرسالة وسارت قوافلها لتؤدي أمانة نشر الدعوة المحمدية بعد أن قومها الإسلام ووحدها، فتبوأت الأمة العربية بذلك مكانة مرموقة بين الأمم متجاوزةً عهد الجاهلية.

فكانت دولة الخلافة الراشدية ثم الدولة الأموية في عصرها الذهبي التي أنشأت الدواوين ونظمت شؤون الدولة بما يشبه النظم الحديثة، ثم كانت الدولة العباسية التي استمرت سلطتها عدة قرون، ورغم أن القوى الغازية من أواسط آسيا عملت على القضاء على هذه الدولة إلا أن الأمة العربية الإسلامية بقيت صامدة إثر تولي بني عثمان رفع الراية المحمدية حتى كان عصر الاستعمار والغزو الأوروبي الذي تمثل بالحملات البرتغالية والهولندية والبريطانية، إلى أن كانت الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية والحربان العالميتان الأولى والثانية.

تلك الفترة العصيبة من تاريخ أمتنا العربية التي شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين انتفاضات التحرر والحركات الجهادية من أجل الاستقلال والوحدة، وقد حققت هدفها المتمثل في استقلال الوطن العربي، وإن ما حدث بعد ذلك من كبوات نأمل أن تنتهي لتحافظ أمتنا على استقلالها.

وتلعب دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حفظه الله دوراً بارزاً في العمل على جمع الشمل ووحدة الصف العربي عن طريق المصالحة والمصارحة وتغليب مصلحة الوطن الكبير على المصالح الإقليمية الضيقة.

وبين دفتي هذا الكتاب موضوعات شتى تتناول عدداً من قضايا الأمة كان لي شرف المساهمة فيها ضمن عدد من المؤتمرات والندوات المتخصصة كاللجنة المصرية للتضامن ومنتدى الفكر العربي والمؤتمر الإسلامي والمؤتمر القومي العربي. وكما سبق لي أن ألقيت بعضها كمحاضرات في دور الفكر القومي والمراكز الثقافية وقد تم نشر بعضها في الصحف والدوريات المتخصصة، ونظراً لما لمسته من أهمية تلك الموضوعات وضرورة توفير مضامينها أمام القراء العرب فقد عزمت على إصدار كتابي هذا.

وبالله التوفيق،

سيف بن علي الجروان

٢٠٠٠/٦/٢٨

الفصل الأول:

السياسات العربية

التجمعات الإقليمية العربية [1]

إن المتتبع لتاريخ وحضارات الشعوب لا بد ويلحظ أن الإنجازات الحضارية لأي أمة من الأمم تظل مرتبطة بمدى قدرة هذه الأمة على توحيد صفوفها، والتغلب على كل ما من شأنه أن يفتت كيانها، ويبعثر طاقاتها كافة، ولقد بلغت الحضارة الإسلامية العربية أعلى درجات رقيها ورفعتها، عندما استطاع العرب والمسلمون أن يوحدوا كلمتهم تحت لواء الدولة الإسلامية الواحدة، أما مرحلة الانحدار والركود الفكري والحضاري والنكوص والارتداد فكانت رفيقة لحالة التفكك والتشرذم مما أدى بالعرب إلى افتقارهم لذاتهم وهويتهم التاريخية، وقد استمرت هذه الحالة ردحا طويلا من الزمن إلى أن بزغت شمس النهضة الفكرية العربية في أواخر القرن التاسع عشر لتتصدى لمحاولات طمس الهوية العربية، فظهرت فئات من المفكرين العرب شغلوا أنفسهم بمهمة إحياء الشعور القومي العربي، وتعبئة طاقات الجماهير العربية، من أجل مواجهة التحديات الخارجية والخلاص من حالة التخلف والتغرب التي عانى منها الإنسان العربي طويلا، ورافق عملية بعث الشعور القومي هذه تصاعد الآمال في إمكانية تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، وبالفعل بدأت بعض الأقطار العربية تدخل في تجارب وممارسات وحدوية جزئية لبلوغ مراحل مختلفة من التوحيد والتنسيق، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد العالم أجمع اتجاها متعاظما نحو التكتل الإقليمي سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي لمواجهة ما خلفته الحرب من آثار جسام من ناحية، ومن ناحية أخرى محددين بالرغبة في التكيف مع الأوضاع والظروف الاقتصادية والتجارية التي برزت إثر الثورة التكنولوجية في شتى المجالات حيث أصبحت الكيانات الكبيرة هي سمة العصر وأن المستقبل جميعه ملك لهذه التجمعات الكبيرة، أما الكيانات الصغيرة فليس لها من هذا المستقبل شيئا، ولم يقتصر الأمر على التكتل في المجال الدولي بل ظهرت الشركات الكبرى

---

١ - ورقة أعدت في ١ مارس ١٩٨٩.

ولم يقتصر الأمر على التكتل في المجال الدولي بل ظهرت الشركات الكبرى العملاقة متعددة الجنسيات القادرة على المنافسة، وظهرت السوق الأوروبية المشتركة التي قطعت مراحل واسعة في مجال التنسيق والتعاون التي سخرت السياسة في خدمة الاقتصاد وها نحن سنرى أوروبا الموحدة في مطلع عام ١٩٩٢، وظهرت السوق المشتركة الاشتراكية وأسواق مماثلة في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة في أوروبا " الافتا " وغيرها من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وبالنسبة لمن يتطلع إلى تاريخ الأمة العربية يدرك بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة في كيان وحدوي متماسك يشتد أحيانا ويفتر حينا، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين دفعت بالأمة نحو إنجاز مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها للعمل نحو العودة إلى الوحدة والتماسك، ذلك أنها أمة تملك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازا في التاريخ والواقع الإنساني، وهناك أناس كثيرون مختلفون في عقائدهم وانتماءاتهم وثقافاتهم إلا أنهم قد أصابوا بسهم وافر في مجال التعاون والتنسيق رغم أنهم لا يملكون نفس القدر من عوامل التوحد والاندماج التي تتوافر للأمة العربية، من هذا البعد كان إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ حدثا بارزا على مستوى " النظام الإقليمي العربي " الذي أخذت ملامحه تتشكل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن الضروري التمييز بين " النظام العربي " و" الجامعة العربية "، فالنظام العربي شبكة كثيفة من العلاقات والتفاعلات والروابط الحكومية والشعبية الرسمية وغير الرسمية تبلور بعضها في شكل مؤسسات والبعض الآخر بين أفراد وجماعات دونما شكل قانوني أو بنائي محدد. أما الجامعة العربية فهي أحد رموز ومعالم هذا النظام العربي لها صبغة حكومية ورسمية ومن ثم فالجامعة جزء من كل، وقد تم في رحاب الجامعة العربية خلال الأربعين عاما الماضية عدة محاولات للتكتل تمثلت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة الذي انبثق عن هذه الاتفاقية واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وغير ذلك من اتفاقيات

ومؤسسات العمل العربي المشترك، وقد يذهب بعضهم إلى القول بأن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تعطيل قيام تكتل اقتصادي ناجح أو عدم نجاح الجامعة العربية نفسها كمؤسسة قومية، قد يرجع إلى اتساع الرقعة العربية جغرافيا بالإضافة إلى اختلاف النظم الاقتصادية أو تباين الاتجاهات السياسية والاجتماعية، وإن محاولة إنشاء تجمعات إقليمية بين الدول العربية المتجاورة جغرافيا والمقاربة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يعطي مجالا إلى خلق مجموعات من التجمعات الإقليمية العربية تؤدي إلى سهولة أكثر في الوصول من خلال هذه التجمعات إلى تكتل عربي شامل يراعي خصوصيات هذه التجمعات وما يجمعها من سمات مشتركة ولعل هذا الاعتبار هو الدافع لإيجاد المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية وهي المنظمة الأم والتي نصت على:-

" لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق اتخاذ ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض، والمعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دول أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين".

ويرى أنصار التجمعات الإقليمية العربية في هذه التجمعات المتجانسة روافد خصبة لتغذية الوحدة العربية الشاملة، فهذه التجمعات لا تناقض بينها بل هو انسجام وتساكن أسلم، واشتراك المصالح الثنائية أو الجماعية في تكوين هذه التجمعات سيعزز الجامعة العربية ولايتنا قض مع ميثاقها، حيث أن هذا التيار الإقليمي قد أقره ميثاق المنظمة الأم كما أسلفنا، وأن النظرة المستقبلية لهذه التجمعات هي أن تتلاقى وتتقاطع وتكون خطوة تسرع بالوحدة العربية الشاملة، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التنسيق بين هذه التجمعات العربية كمجموعات يكون أسهل وأيسر من التنسيق بين الدول العربية فرادى مما يسير العمل المشترك الوحدوي على الصعيد العربي بأسره، إلا أن أنصار هذا الاتجاه يرون أن تظل التجمعات المهنية من نقابات واتحادات مهنية وفئوية تأخذ مجراها على الصعيد العربي مثل اتحاد الكتاب العرب أو المحامين العرب أو الصحفيين العرب، إذ أن مثل هذه التجمعات تكتسب الطابع الشعبي ومن صالح فكرة الوحدة العربية أن تبقى

هذه التجمعات على الصعيد القومي وألا تنزوي في الإطار الإقليمي لأنها أكثر التصاقا بالتوجهات الثقافية للأمة العربية ولها طابع شعبي وليست لها صبغة حكومية، ولذا فقد بات التنوع في إطار الوحدة يجتذب مزيدا من الأنصار في إطار الفكر القومي وبات الاعتراف بالخصوصية في الإطار العام أمرا ضروريا للتعامل مع واقع يفرض نفسه تدريجيا.

ورغم الجدل الواسع والممتد حول قضايا الوحدة العربية مازالت قضية التعامل مع فكرة التجمعات الإقليمية العربية سؤالا مفتوحا في إطار الفكر القومي فثمة من يرى فيها رصيدا للوحدة العربية الكبرى كما سبق إيضاحه، وهناك من يرى فيها خصما لها خاصة بعد تبلور الجهود وقيام مجلس التعاون لدى الخليج العربي عام ١٩٨١ وقيام مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩ واتحاد المغرب العربي في فبراير ١٩٨٩ وأصبحت التجمعات الإقليمية واقعا ملموسا على الصعيد العربي وأصبحت تأخذ شكلا مؤسسيا واقعا متجسدا فيما صدر عن هذه التجمعات من مواثيق لمواكبة المستجدات على الساحة الدولية وما صاحبها من تغيرات تمثلت في أن التكتل والتجمع هو الأساس الذي يأخذ به العالم للدخول في القرن الحادي والعشرين، وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على التجمعات الإقليمية الثلاث القائمة في عالمنا العربي في الوقت الحاضر.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لقد شهدت مدينة أبو ظبي ميلاد هذا التجمع الخليجي العربي حين اجتمع قادة دول مجلس التعاون في ٢٥ مايو ١٩٨١ وصدر البيان الختامي في ٢٦ مايو ١٩٨١ يحدد الوجه الخارجي للمجلس ووضع ميثاق خاص يحدد أهداف المجلس والهيئات التابعة له وتتمثل أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها، كما وقع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في ١٩٨١/١١/١١ على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الرياض في المملكة العربية السعودية، وإذا ما نظرنا إلى النظام الأساسي للمجلس

نجد أن معيار الاتحاد الكونفدرالي هو الأقرب إلى صيغة مجلس التعاون فهو يضفي الخصوصية على ممارسته التي تقوم على التدرج والواقعية، وإذا ما نظرنا إلى الإنجازات الرائعة التي تحققت في شتى الميادين سواء الدفاعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية نجد أن المجلس قد قطع خطوات واسعة في تلك الفترة القصيرة، فقد تم إطلاق حرية انتقال الأفراد والسلع وإنشاء منطقة للتجارة الحرة وتعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وتم السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة وصيد الأسماك والمقاولات والمهن وتجارة التجزئة وتجارة الجملة، وتم التنسيق في مجال العديد من التشريعات الموحدة والسماح بحرية التملك في مجال العقارات وتملك وتداول أسهم الشركات المشتركة والشركات الجديدة وغير ذلك كثير من مجالات النشاط الاقتصادي وإذا ما سار العمل على هذا النهج فإن دول المجلس لاتصل إلى السوق الخليجية المشتركة فحسب بل إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة.

وهنا أود أن أشير إلى أن الدعوة للتكامل الخليجي ليست دعوة إلى عزلة إقليمية أو ما يصفه البعض أحيانا " بإقليمية النفط .

إنما هي محاولة لمواجهة واقع ماثل بمنطقة الخليج العربية للتجمع اقتصاديا وسياسيا دفاعا عن الذات وانطلاقا من معطيات انتماء هذه المنطقة بالوطن العربي الكبير إذ ليس من مصلحة دول مجلس التعاون نفسها أن تنفصل عن مخطط التكامل الاقتصادي العربي لعدة اعتبارات أهمها:-

١ -إذا كانت أهداف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي هي ترشيد دور النفط في دعم بنية الاقتصاد الخليجي وتنويع مكونات وزيادة إمكانية إعادة زرع النفط في الأرض الخليجية وزيادة قدرة دول المجلس على التنمية والحد من التنافس بينها في قطاعات الصناعات الوليدة وخلق صناعات كبرى للتصدير للتمتع بوفورات الحجم الكبير ومواجهة التكتلات الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية، فإن تحقيق ذلك في إطار خليجي متكامل لا شك يدعم من إمكانات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل ولا يتعارض معه.

٢ - إن البعد العربي يعطي الفعل الإقليمي الخليجي بعدا أعمق ويدعم من إمكانات نجاحه، فالتنسيق بين التصنيع على مستوى منطقة الخليج العربية والمستوى العربي مثلا يعد ضرورة حيوية فهو يزيد من التلاحم للقطاع الصناعي داخل الوطن العربي ويفتح أسواقا على مستوى هذا الوطن بأكمله (١٥٢ مليون نسمة) أمام المنتجات الخليجية ويمكن بذلك الإسهام في التقليل من درجة التبعية الاقتصادية لمنطقة الخليج والوطن العربي معا.

٣ -كما أن انطلاق التلاحم الخليجي من رؤية عربية يشكل عمقا إستراتيجيا هاما لصيانة عروبة وأمن منطقة الخليج العربية التي تشكل منطقة تخلخل سكاني وتتعرض باستمرار لخطر هجرات غير عربية من شأنها أن تؤثر في المدى المتوسط والبعيد على هويتها العربية ما لم يكن هناك تنسيق وتعاون مع باقي دول الوطن العربي لتوفير العمالة العربية المطلوبة لمنطقة الخليج العربي.

٤ -إن الأخذ في الاعتبار البعد العربي في إطار خطة التكامل الخليجي، سيساهم بدور فعال في زيادة إمكانات تحويل الثروات النفطية من ثروة متناقصة إلى ثروة قابلة للنمو ومتجددة وذلك أنه إذا كانت طاقة الاستيعاب الاستثماري في مجال التنمية الزراعية في منطقة الخليج هي طاقة محدودة في المرحلة الحالية فانه يمكن توجيه مزيد من الاستثمارات إلى مشاريع الأمن الغذائي في الدول العربية الأخرى ذات الإمكانات الزراعية.

٥ -يضاف إلى ما تقدم، أنه إذا كانت عملية التكامل الاقتصادي العربي، هي عملية طويلة المدى فإن فكرة البدء تلتقي مجموعات من الدول العربية المتجاورة جغرافيا في إطار تكامل جزئي كمدخل لتكامل عربي شامل تعتبر فكرة عملية جديرة بالتجربة، فنجاح الجزء الإقليمي يزيد من إمكانات نجاح الكل القومي، ولا ضرر من اتباع التكامل العربي ذي السرعتين أو العدة سرعات، مادام يؤدي في النهاية إلى نتائج إيجابية تمهد الطريق نحو تكامل عربي شامل وما دام يمكن فيه التنسيق بين هذه الاتجاهات والسرعات.

ولذلك يذهب البعض إلى القول بأن نجاح تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أسرعت بخروج مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي كتجمعين إقليمين على الساحة العربية.

مجلس التعاون العربي:

تتكون اتفاقية مجلس التعاون العربي التي وقعها رؤساء جمهورية مصر العربية واليمن العربية والجمهورية العراقية وجلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩ من مقدمة وسبع عشرة مادة وأشارت المقدمة إلى أن الأمة العربية خاضت الكثير من التجارب في العمل المشترك والتعاون والتضامن، فهناك تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ – ١٩٦٣ وتجربة الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ والذي اقتصر على مجرد توحيد أعلام الدول الثلاث ولم يحقق أي هدف آخر، وهناك اتحاد بين مصر وسوريا وليبيا ١٩٧١ والذي سرعان ما انهار عندما دب الخلاف بين زعماء الدول الثلاثة، وهناك المحاولات التي أجراها الرئيس القذافي للوحدة أو الاتحاد مع السودان وتونس، ولذلك جاء في مقدمة الاتفاقية أن المجلس استفاد من هذه التجارب سواء الإيجابية منها أو السلبية واعتبر مجلس التعاون العربي أن في مقدمة الدروس المستفادة التعاون في ميادين إنشاء البنية الأساسية وتعزيز الصلات الثقافية والعلمية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية، هذا التعاون يحتل المرتبة الأولى في أي مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك وبخلق الأسس المتينة والعلمية للرقي في اتجاه الهدف الأسمى للأمة العربية في الوحدة، وهنا لأول مرة يستبعد تجمع عربي الهدف السياسي أو إعلانات الوحدة المباشرة ويعتبر أن الهدف الاقتصادي هو الأولى بالاعتبار، ذلك أن العالم الذي نعيش فيه هو عالم الكيانات الاقتصادية الكبيرة، لذا كان مجلس التعاون العربي أمينا مع نفسه عندما قرر أن خلق تجمع اقتصادي للدول المنتمية إليه من شأنه أن يوفر ظروف أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم بها، وأكدت الاتفاقية على تمسك الدول الأعضاء بميثاق الجامعة العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك

والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن الجامعة العربية ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية وطبقا لنصوص الاتفاقية فإن مجلس التعاون العربي يهدف إلى:

١ - تحقيق أعلى مستوى من التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والإمكانات المتاحة.

٢ - تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء.

٣ - تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

٤ - السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة الواحدة الاقتصادية العربية.

٥ - توثيق الروابط والأوامر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات.

٦ - تعزيز التعاون العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

ويعمل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والإجراءات العملية بما في ذلك النظر فيما يمكن إصداره أو تكيفه أو توحيده من التشريعات في مختلف المجالات.

وينص ميثاق مجلس التعاون العربي على أنه مفتوح ومتاح لسائر الدول العربية الأخرى بشرط موافقة الدول الأعضاء المؤسسين أي أن هذا المجلس مفتوح لبقية الدول العربية الأخرى بخلاف مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي فهو يقتصر على أعضائه الحاليين، ولا شك أن مجلس التعاون العربي بما يمثله من إمكانات بشرية (٨٠ مليون نسمة) وإمكانات حضارية وموارد مادية من شأنه أن يشكل دعامة فاعلة قوية في صرح العمل العربي المشترك خاصة إذا ما انضمت إليه دول عربية أخرى، بالإضافة إلى

الجهود التنسيقية المتوقعة مع التجمعات العربية الأخرى خاصة وأنها تنضوي جميعا تحت مظلة المنظمة الأم الجامعة العربية.

وإذا كان كل عمل وحدوي من شأنه أن يدعو للتفاؤل فإن لنا ملاحظة على مجلس التعاون العربي فرغم ما يتمتع به هذا المجلس من ثقل سكاني وحضاري وإمكانيات عربية خصبة وأنه مفتوح لسائر الدول العربية إلا أن شرط إجماع موافقة مؤسسيه على دخول أعضاء جدد من شأنه أن يشكل صعوبة وأن قاعدة الإجماع مازالت تمثل عقبة أمام العديد من قرارات الجامعة العربية، مما أدى إلى تعطيل الكثير من المهام المناطة بها، ولذا فإن شرط الإجماع يصعب تنفيذه، وهناك العديد من الصعوبات التي تحتاج إلى جهد كبير، فالعراق يأخذ نظام الاقتصاد المخطط الشامل، والأردن تأخذ نظام الاقتصاد الحر ومصر تأخذ بنظام الاقتصاد المختلط (المخطط والاستثماري) واليمن تواجه ظروفا اقتصادية صعبة، بالإضافة إلى اختلاف ظروف الدول الأعضاء فمصر تقع في أفريقيا واليمن في جنوب الجزيرة العربية والعراق في أقصى الشرق، كل هذه العوامل تحتاج إلى طاقة عمل كبيرة لإزالة كل هذه المعوقات ودفع العمل إلى الأمام، وفي الواقع إذا ما صحت الإرادة السياسية فانه قد لا يكون لهذه العوامل أي أثر سلبي، بل يمكن التغلب عليها عندما تظهر الإرادات في بوتقة التوجهات القومية وأن ما حققته أوروبا خير شاهد على ذلك رغم ما بين دولها من اختلافات بل كانت بينها في الماضي أشد الحروب ضراوة في عالمنا المعاصر.

اتحاد المغرب العربي:

المغرب العربي كتلة جغرافية واحدة متميزة تشكل الصحراء حزاما لها من الشرق والجنوب ويشكل البحر المتوسط ومياه الأطلنطي حاجزا لها من الشمال والغرب، والمغرب العربي كتلة متجانسة إلى حد كبير عرقيا ودينيا ولغويا وثقافيا واقتصاديا وله من التاريخ المشترك والنضال المشترك ما خلق له هوية اجتماعية واحدة، إلا أن حجم التفاعلات بين مناطق المغرب العربي أقل من اتصالاتها وتفاعلاتها مع دول الجوار إذ من الثابت إحصائيا أن حجم التبادل التجاري وانتقال

الأفراد والنشاط السياسي بين بلدان المغرب العربي ودول الجوار أكبر بكثير من ذلك الذي يجري بين بلدان المغرب نفسها، بل أن بعض التفاعلات البيئية تتم عن طريق طرف ثالث من خارج المنطقة.

ولقد شهدت دول المغرب العربي قيام مؤسسة إقليمية وحيدة منذ استقلال الجزائر هي " اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب " وقد أنشأت بمبادرة من مؤتمر وزراء الاقتصاد بدول المغرب العربي في أكتوبر عام ١٩٦٤ وأتمت هذه اللجنة ٦٠ دراسة حول الغرض الملائم للاستثمار المشترك في مشروعات صناعية واستخراجية إلا أن هذه الدراسات لم تخرج إلى حيز التنفيذ ويرجع ضعف هذه اللجنة إلى افتقارها إلى سلطة إصدار القرارات فهي استشارية كما أن قراراتها تصدر بالإجماع وهو أمر يصعب تحقيقه، وعلى كل حال ودون الخوض في التاريخ البعيد فإن التجمع الإقليمي العربي في الجناح الإفريقي في الوطن العربي من منطقة المغرب العربي الذي أعلن في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩ يملك مزايا اقتصادية لأطرافه إذ تبلغ مساحة دوله ما يقارب ٦ مليون كم، أو ما يعادل ٤٥,٥ % من المساحة الكلية للوطن العربي الكبير ويصل عدد سكانه حوالي ٥١ مليون نسمة أي ما يعادل ٣٠% من سكان العالم العربي وتتوافر له إمكانات للتكامل في مجال الأيدي العاملة كما يتوفر له تنوع في مجال النفط والتعدين، وقد ذهب العديد من المفكرين إلى أن اتحاد المغرب العربي اقتضته ضرورات ثلاث:-

١ - أسباب ذات طابع اقتصادي إذ تواجه بلدان المغرب العربي مشكلة التنمية وتعبئة قوى العمل الفعلية الكامنة في الوقت الذي أثبتت فيه تجربة الأعوام العشرين الأخيرة أنه من دون التحكم المتكامل المغربي للاندماج داخل التقسيم العالمي للعمل فليس هناك مجال لأية تنمية فاعلة.

٢ - أسباب ذات طابع سياسي : وذلك لمواجهة الهيئة الخارجية وتحقيق حرية القرار السياسي.

٣ - وثالث الأسباب هو أن سياسة القرن الحادي والعشرين تكون سياسة خاصة بالمجموعات والكيانات المنظمة الكبيرة والمتوسطة أما الكيانات الصغيرة لا تستطيع مواجهة تحديات المستقبل، وعلى كل حال فلا يوجد

تعارض بين وحدة المغرب العربي ووحدة الوطن العربي وأن العلاقة بينها علاقة تمايز وتكامل في الوقت نفسه.

خلاصة:

وإذا كنا نرى أن التجمعات الإقليمية في العالم العربي على درب الوحدة العربية الشاملة وأن النظرة المستقبلية لهذه التجمعات الإقليمية العربية هي أن تتلاقى وتتقاطع لتسرع بالوحدة العربية المأمولة ولكن في ظل المتغيرات الدولية هناك أمور أولى بالتنسيق بين هذه التجمعات وينبغي أن تحظى بالأولوية في برامج هذه التجمعات لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية نوجزها فيما يلي:

١ - ينبغي أن يكون من أولويات التنسيق بين هذه التجمعات هو وضع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المعقودة في نطاق الجامعة العربية موضع التنفيذ إذ أنها هي المحل العملي لأي تضامن عربي فاعل وإلا ظل الحديث عن التضامن العربي ضرب من الشعارات الجوفاء، لأن المكتسبات الحضارية والإنمائية لا بد لها من قوة فاعلة لصيانتها، على أن يسير هذا التنسيق في خط متواز مع التنسيق على صعيد المصالح المشتركة على الصعيد الاقتصادي حتى نواكب روح العصر الذي نعيش فيه وتعتمد سياسة الدفاع الجماعي عن الذات.

٢ - أن المجال الآخر للتنسيق بين هذه التجمعات هو العمل بكافة السبل لتنقية الأجواء العربية وحل الخلافات العربية لبلورة موقف عربي موحد يتحدث بلغة واحدة للمجتمع الدولي حول القضايا العربية، هذا من شأنه أن يجذب الكثير من التعاطف والمساندة للموقف العربي، ولا شك أن قمة عمان الاستثنائية (نوفمبر ١٩٨٧) والتي على أثرها أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية كانت بداية للطريق الصحيح.

٣ - إن العرب بإمكانياتهم البشرية والمالية والنفطية يشكلون بكل المعايير كتلة اقتصادية متكاملة متنوعة الخيرات والموارد، وقد آن لهم أن يراجعوا

حساباتهم ومواقفهم والتوجه بقوة نحو تكامل اقتصادي عربي فاعل يحررهم من التبعية الاقتصادية للخارج ومعهم المعاهدات والمواثيق التي تكفل النجاح لهذا التكامل العربي والأمر يحتاج إلى نظرة جدية في ظل المتغيرات على الساحة الدولية حتى يتحقق للأمة العربية قدر من الاستقلال الاقتصادي ولو في مجال الغذاء ولا يتسع المجال هنا لإيضاح حجم الفجوة الغذائية العربية فهي مخيفة ومحزنة.

٤ -إن الصناعات العربية التكاملية دعامة أساسية للاعتماد العربي الجماعي على الذات وخاصة في مجال الصناعات الحربية والاستفادة من الموارد الذاتية للتجمعات الإقليمية الثلاث، وعلى العرب أن يتجهوا إلى إقامة صناعات متكاملة في العالم العربي حسب الميزات النسبية حيث تتوافر رؤوس الأموال والأيدي العاملة والخبرات والمواد الخام والطاقة والأرض والأسواق، كل هذا متاح ولا عذر ولا مجال للتردد، وليتجه المستثمرون من القطاع العام والخاص في إقامة صناعات تكاملية عملاقة تتمتع بوفورات الإنتاج الكبير للاكتفاء الذاتي وللتصدير أيضا ولن يتم هذا إلا إذا قامت مثل هذه الصناعات على أسس تكاملية على صعيد العالم العربي بأسره.

٥ - إن التعاون في مجال استنباط التكنولوجيا في مجالات الزراعة والصناعة واستصلاح الأراضي وتحلية المياه والاستشعار عن بعد لاكتشاف المياه والثروات وغير ذلك من الحاجات الأساسية والضرورية للأمة العربية فهي مجالات ينبغي أن تحظى بالأولوية من جانب التجمعات الإقليمية العربية.

٦ - وإذا كانت مشكلة إسرائيل ظلت ما يربو على أربعين عاما كمعطل للتنمية في وطننا العربي واستهلاك الموارد والطاقات فأرى أن الخطوة الأولى نحو كسر هذه الهجمة الصهيونية الشرسة تتمثل في التضامن العربي الفاعل وأن تتلاقى جهود التجمعات الإقليمية العربية نحو تحقيق هذه الغاية.

٧ -على العرب أن يوظفوا علاقاتهم الاقتصادية في خدمة قضاياهم السياسية وأن يخرجوا من العلاقات التقليدية المرتبطة بالغرب فقط وخاصة في المجال الاقتصادي ذلك أن الأطلنطي أصبح بحرا عتيقا وأن البحيرة المقبلة والتي

ستكون قلب العالم في القرن الحادي والعشرين هي الباسفيك (المحيط الهادي) وعندما يوضع حجم التجارة على حجم الإنتاج على حجم السوق الهائل المحتمل في الصين نجد طاقة إنتاجية هائلة ولم تعد تتمثل في اليابان وحدها بل ظهر أيضا في عالم الاقتصاد ما يسمى " بالنمور الأربعة " متمثلة في كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وتايلاند "، فهناك حقيقة باسفيكية قد بدأت في شكل اقتصادي أولا واجتماعي ثانيا، ثم يتلوهما التجسيد السياسي ليصبح المحيط الهادي هو المحيط الحيوي الأساسي، فلنعمل على تنويع علاقاتنا الاقتصادية واستثماراتنا، ولا ترتبط بعجلة الغرب دائما وإلى ما لا نهاية، خاصة وأن قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ سيلقي بظلاله لا محالة على عالمنا العربي وقد تكون له آثار سلبية خاصة في مجال البتروكيماويات الخليجية وكذلك على دول شمال أفريقيا العربية.

تلك هي ملامح المتغيرات الدولية وما ينبغي أن تكون تجمعاتنا الإقليمية على وعي بها ومستعدة للتعامل معها في ظل عالم متغير لا مكان فيه لمن يركن إلى الجمود والاستسلام.

مراجع الدراسة:

١) أعداد مجلة المستقبل العربي، عام ١٩٨٨، ١٩٨٩.

٢) أعداد مجلة مجلس التعاون، عام ١٩٨٨، ١٩٨٩.

٣) أعداد مجلة السياسة الدولية، عام ١٩٨٨، ١٩٨٩.

٤) أعداد الأهرام الاقتصادي، عام ١٩٨٩.

٥) أعداد مجلة الوطن العربي، يناير، فبراير، مارس ١٩٨٩.

٦) الخطوات التنفيذية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.

٧) قرارات لجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون.

٨) قرارات لجنة التعاون العالمي والاقتصادي لدول مجلس التعاون.

٩) ميثاق جامعة الدول العربية.

١٠) أعداد صحيفة الخليج اليومية، يناير وفبراير ومارس ١٩٨٩.

١١) أعداد صحيفة البيان اليومية، يناير وفبراير ومارس ١٩٨٩.

١٢) أعداد مجلة دراسات الخليج، يناير وفبراير ومارس ١٩٨٩.

مستقبل الجامعة العربية
وعلاقاتها بالتجمعات الإقليمية العربية [1]

الوحدة الاندماجية والتجمعات الإقليمية العربية:

حظي هذا الموضوع بأهمية بالغة من قبل ذلك أن النظام الإقليمي العربي وبحث حاضره ومستقبله يعد مسألة جوهرية، لذا لم يكن غريبا عقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول الذي نظمته الأهرام بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالجامعة الأردنية بعمان في الفترة من ١٥ – ١٧ سبتمبر ١٩٨٧، وعقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني بالقاهرة من ٨ – ١٠ يناير ١٩٨٩ لمناقشة موضوع هام هو " النظام العربي في بيئة دولية متغيرة " وذلك تأكيدا للأهمية القصوى لهذا الموضوع حيث تنوعت اجتهادات الباحثين وأثيرت العديد من التساؤلات حول علاقة الجامعة العربية بالتجمعات الإقليمية العربية، وما هو مستقبل الجامعة العربية في ضوء هذا التطور الذي كرس نمطا إقليميا في التوحد، وتساءل بعض الباحثين جامعة للدول العربية أم جامعة للأقاليم العربية؟ إلى أين يمضي النظام العربي؟ وما هي الدوافع التي جعلت التطور ينحو إلى هذه التكتلات الإقليمية؟ بدلا من الدفع في طريق العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية، وهل يعد ذلك التطور رافدا في مجرى الوحدة العربية أو هو انحراف أصيل عنها؟

ولقد استقبل آخرون قيام التجمعات الإقليمية بشيء من التوجس مشيرين إلى أن التحدي الأكبر الذي يجابه الأمة العربية في تلك الحقبة هو اتجاه أعضاء النظام العربي نحو تمكين القطرية وهو الاتجاه المعاكس لما يفرضه سير الأمة نحو التماسك والتكامل وتنمية قوتها الذاتية التي تكون مركزها الأساسي، وأن صد

---

١ – ورقة مقدمة إلى اللجنة المصرية للتضامن.

التيار الحاضر ليس من مسؤولية الجامعة العربية وحدها وإنما هو أيضا وفي المقام الأول من مسئولية أعضائها.

وأن هذه المسئولية يشارك فيها أيضا المواطنون العرب في ديارهم جميعا ولكن قدرة هؤلاء المواطنين مازالت محدودة ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن العروبة تمثل المبدأ الرئيسي ذلك أن الانتماء العربي لغة وتاريخا وحضارة هو الأساس الذي ينطلقون منه في تحليلاتهم للواقع العربي وفي استشرافهم لمستقبله وأن المتتبع لتاريخ الفكر القومي في العشرينات والثلاثينات يجد أن كل الشعوب التي تتكلم العربية هي عربية، وكل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب هو عربي، حيث إن هذه الشعوب تنسب إلى أمة عربية واحدة وثقافة واحدة وتاريخ واحد.

ومجمل القول أن هذا التيار من الفكر القومي العربي والذي ساد في عشرينات هذا القرن حتى منتصف الخمسينات في حقل السياسة والفكر ينكر أي دور للعوامل الاقتصادية بين العناصر والمقومات التي تقوم عليها الحركات القومية والوحدوية بصفة عامة والقومية العربية بوصفها واحدة من هذه القوميات.

ولم يشهد مفهوم القومية العربية تطورا عاما طوال الخمسينات إلا بعد صدور الميثاق الوطني عام ١٩٦٢، ففي الباب التاسع " الوحدة العربية " يؤكد جمال عبد الناصر رحمه الله على حقيقة الوحدة بين شعوب الأمة العربية لأنها: تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والثقافة، وتملك وحدة التاريخ التي تصنع الضمير المشترك، كذلك تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير.

إن الإضافة الكبرى التي أضافها الزعيم جمال عبد الناصر للمسألة القومية هي المضمون الاجتماعي لا المضمون التحرري فحسب، فقد أعطت التجربة المسألة القومية محتواها الاجتماعي، ولذا فان مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذي يفرض التقاء قادة الأمة العربية ليكون لقاءهم ضرورة للتضامن بين الشعوب العربية إذ يسجل الميثاق تطورا حاسما بشأن المفهوم العربي للمسألة القومية فيؤكد على أن تطور: " العمل الوحدوي نحو هدفه الشامل النهائي يجب أن تصحبه لكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية الذي فرضته قوى العزلة

الاستعمارية ويحذر من خطر استعجال مراحل التطور نحو الوحدة إذ يترتب على ذلك فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة في ضربها ".

وهنا تتضح أهمية العامل الاقتصادي في المسألة القومية فالأساس الاقتصادي المشترك بين الشعب العربي في الوطن العربي الكبير هو الأساس المشترك العملي والواقعي للوصول إلى وحدة الأمة العربية، فالميثاق يؤكد المفهوم المادي للوحدة العربية ويحذر من إغفال الوحدة الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب العربية لما ينطوي عليه من أخطار على أي تجارب وحدوية مقبلة ويؤكد خطورة استعجال مراحل التطور نحو الوحدة ويعتمد مبدأ التدرج للوصول إليها.

وبهذا يتضح الرد البليغ الذي يعتمد مبدأ الوظيفية ويدخل العامل الاقتصادي كمدخل حاسم للعمل العربي المشترك وأسلوبا عمليا وواقعيا للوصول إلى الوحدة العربية، وهذا المنطلق جاء من تفهم روح العصر والمتغيرات الدولية في النصف الأخير من القرن العشرين وكذا فإن هذه التوجهات قد أدخلت العامل الاقتصادي وراعت اختلاف مراحل النمو بين أجزاء الوطن العربي وهذه الأسس هي التي قامت عليها فلسفة التجمعات الإقليمية العربية التي تبلورت أخيرا، حيث قامت التجمعات الإقليمية العربية على الصعيد العربي وأضحت واقعا ملموسا يتفق مع ما جاء في المادة التاسعة في الميثاق الخاص بالجامعة العربية وكذلك انطلاقا مما بشر به الرئيس عبد الناصر في ميثاق العمل الوطني وأرسى أسسه كأسلوب متطور ومتدرج للوحدة العربية وخاصة في حدوث العديد من المتغيرات الدولية وخاصة في: البيئة الإقليمية التي كان أبرزها حدوث الانفصال وانهيار تجربة الوحدة المصرية السورية واحتدام الصراع الاجتماعي باتساع المنطقة بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أعلنتها الثورة المصرية في يوليو ١٩٦١.

بات التنوع في إطار الوحدة العربية يجتذب المزيد من الأنصار في إطار الفكر القومي وبات الاعتراف بالخصوصية في هذا الإطار العام واقعا يفرض نفسه وأمرا ضروريا للتعامل مع التيار الوحدوي، ولذا فان عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ كان تعبيرا عن هذا الاتجاه والتي بدأت بأربع دول وأصبحت الآن ١٣ دولة بما فيها دولة

فلسطين. هذه هي فلسفة التجمعات الإقليمية العربية والتي أصبحت الآن واقعا ملموسا بعد قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، ومجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩، واتحاد المغرب العربي في فبراير ١٩٨٩أيضا وأخذت هذه التجمعات شكلا مؤسسيا متجسدا فيما صدر عن هذه التجمعات من مواثيق لمواكبة المستجدات على الساحة العربية في بيئة دولية متغيرة في ظل سياسة الوفاق بين القوتين العظميين، ولا يتسع المجال هنا للحديث عن هذه التجمعات إذ مازالت في بداية أعمالها ويعد الوقت مبكرا للحكم لها أو عليها ولكنني سأشير في عجالة مقتضبة للغاية إلى بعض الإنجازات التي تحققت في ظل مجلس التعاون الخليجي باعتباره التجمع الأسبق إلى حيز التنفيذ، وأود أن أسجل هنا أنه منذ قيام هذا التجمع الخليجي عام ١٩٨١ فقد تم إنشاء منطقة للتجارة الحرة تتيح انتقال الأشخاص والسلع والأموال والتجارة العابرة وأدوات ووسائل النقل بلا قيود أو رسوم وتم السماح بمباشرة الأنشطة الاقتصادية وتملك العقارات، وتنسيق العديد من التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي والتنسيق في المجالات العسكرية وغير ذلك من الإنجازات التي تمت في وقت جد قصير وإذا ما سارت معدلات التنفيذ والإنجاز على هذه الوتائر العالية المتسارعة فإن دول المجلس لن تصل إلى سوق خليجية مشتركة فحسب بل إلى وحدة اقتصادية شاملة، وأود التنبيه هنا إلى أنه يتعين على المثقفين العرب والقادة العرب والجامعة العربية باعتبارها الهيئة المؤسسية القومية أن يتقدموا بأسرع ما يمكن بالأساليب والوسائل لإحداث تنسيق فعال بين هذه التجمعات الإقليمية لكي تصب في مجرى الوحدة العربية عملا لا قولا، خاصة وأن هناك لجنة من الخبراء العرب تعكف حاليا على إعداد ميثاق جديد لجامعة الدول العربية والذي نأمل أن يأتي ترجمة للواقع العربي في ظل بيئة دولية متغيرة.

وعليه فإن التجمعات الإقليمية العربية قد أملتها الظروف الواقعية للعالم العربي وتعثر محاولات الوحدة الشاملة مما يستلزم التركيز على مدخل الوظيفة والمصالح المشتركة لربط العالم العربي على أساس التكامل الاقتصادي وهو الأمر الذي مازال يحظى بجاذبية واقعية في العالم العربي تقوم على التدرج وتكامل

المصالح العربية المشتركة وهو أمر لا يخلو من توجيه سياسي، حتى أن الجامعة العربية نفسها كانت محصلة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وترجمة للواقع الممكن في ذلك الوقت، والتجمعات الإقليمية العربية هي الوسيلة العملية لتحقيق التكامل العربي الذي يقوم على التنسيق وتكامل المصالح بين مجموعة من الدول ذات المصالح المتشابهة والأنظمة المتماثلة، وإذا كان اتساع الرقعة الجغرافية للعالم العربي واختلاف النظم السياسية والفلسفات السائدة قد حالت دون تحقيق الوحدة العربية الشاملة فلا أقل من قيام تجمعات إقليمية كدعامات وحدوية وروافد خصبة على طريق الوحدة العربية الشاملة، لذا فإن قيام مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج الست وقيام مجلس التعاون العربي من كل من مصر والأردن والعراق واليمن وقيام اتحاد المغرب العربي ليشكل دعامات قوية تصب في روافد الوحدة العربية تحت مظلة المنظمة الأم – الجامعة العربية – ولعلي أرى أن السبب في تعثر محاولات الوحدة العربية إنما يرجع إلى أنها كانت ترتكز على الجوانب السياسية أكثر من التركيز على ما يمكن تحقيقه في ظل المعطيات الموضوعية لكل حالة، فلقد كان يعتقد بإمكانية توحيد أنظمة اقتصادية متفاوتة من حيث البنيان والتركيب وطبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربط أجزاء هذا البنيان بالرغم من اختلاف مراحل التنمية التي تحققت في الاقتصاديات المعنية إلى جانب اختلاف (بل تعارض) الأنظمة السياسية التي تنتمي إليها هذه الاقتصاديات، كان يعتقد بإمكان انصهار هذه الأنظمة الاقتصادية في بوتقة واحدة تحت راية المصلحة القومية ولمجرد اتخاذ قرار سياسي أو توقيع معاهدة أو اتفاقية، ولكن للأسف فالأمور عند وضعها موضع التنفيذ العملي تختلف كثيرا، إذ أن الحكومات المعنية عند محاولة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الموقعة تجد نفسها أمام عقبات كبيرة مما يقودها في معظم الأحوال إلى صرف النظر عن تطبيق الاتفاقيات ولعل هذا هو السبب الرئيسي في تواضع النتائج التي أسفرت عنها الاتفاقيات المبرمة في نطاق الجامعة العربية.

وبالنظر للاقتصاديات العربية في إطار الاقتصاديات الدولية المعاصرة ومن زاوية المصالح القومية لا نستطيع إلا القول بضرورة تكتل هذه الاقتصاديات

بصورة أكثر فاعلية حتى يمكن خلق التقدم والرخاء للأمة العربية جميعها، فالأمة العربية في مجموعها أصبحت اليوم مخزنا للبترول العالمي ومن الممكن أن تصبح أغنى بلاد العالم لاسيما في قطاع النقد والمال وهذه الحقيقة جعلت منطقتنا محط الأطماع الدولية، لذا فقد آن الأوان للأمة العربية أن تصبح كتلة اقتصادية واحدة ولن يكون ذلك إلا عبر المدخل الطبيعي الصحيح لذلك، وهو التكتل الإقليمي كخطوة نحو تحقيق تكتل عربي واحد على مستوى الأمة العربية بأسرها.

انطلاقا من هذا المنظور قامت التكتلات العربية الإقليمية الثلاث والتي يتوقع أن تنضوي تحت لوائها سائر الدول العربية في المستقبل القريب وأن يتم التنسيق بين هذه التجمعات تحت مظلة الأم الجامعة العربية وهو الأمر الذي أعلنه أصحاب السمو والجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائية في الدار البيضاء في مايو الماضي ١٩٨٩، وقد أجمع القادة العرب إلى أن هذه التجمعات العربية ما هي إلا روافد خصبة للوحدة العربية تتساكن وتتعاون على طريق الوحدة العربية الشاملة.

دعوني أتساءل هنا: هل هناك تعارض بين الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية العربية؟

لقد كان إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ حدثا بارزا على مستوى "النظام الإقليمي العربي" الذي أخذت ملامحه تتشكل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهنا من الضروري التمييز بين "النظام الإقليمي العربي" و" الجامعة العربية" فالنظام العربي شبكة كثيفة من العلاقات والتفاعلات والروابط الحكومية والشعبية الرسمية وغير الرسمية تبلور بعضها في شكل مؤسسات والبعض الآخر بين أفراد وجماعات دونما شكل قانوني أو بناء محدد.

أما الجامعة العربية فهي أحد رموز أبرز معالم النظام العربي، لها الصفة الرسمية الحكومية ومن ثم فالجامعة جزء من كل، وقد تم في رحاب الجامعة العربية خلال الأربعين عاما الماضية عدة محاولات للتكتل تمثلت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة الذي انبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي إلى تكتل عربي

شامل فعال، ومن هنا بزغت فلسفة التجمعات الإقليمية العربية ذات الخصوصيات المشتركة والسمات المتشابهة ولعل هذا الاعتبار هو الدافع لإيجاد المادة التاسعة في ميثاق الجامعة العربية وهي المنظمة الأم والتي نصت على: " لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق مما نص عليه هذا الميثاق اتخاذ ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض، والمعاهدات والاتفاقيات التي سبق أن عقدتها أو تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين".

ويرى أنصار التجمعات الإقليمية العربية في هذه التجمعات المتجانسة روافد خصبة لتغذية الوحدة العربية الشاملة، فهذه التجمعات لا تتناقض بينها بل هو انسجام وتساكن، وإن اشتراك المصالح الثنائية أو الجماعية في تكوين هذه التجمعات سيعزز الجامعة العربية، ولايتنا قض مع ميثاقها، حيث أن هذا التيار الإقليمي قد أقره الميثاق في مادته التاسعة المشار إليها سالفا، وأن النظرة المستقبلية لهذه التجمعات هي أن تتلاقى وتكون خطوة أسرع نحو الوحدة العربية الشاملة، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التنسيق بين هذه التجمعات أكثر يسرا من التنسيق بين الدول العربية فرادى مما ييسر العمل العربي المشترك الوحدوي على الصعيد العربي بأسره، إلا أنني أرى أن تظل التجمعات المهنية من نقابات واتحادات مهنية وفئوية تأخذ مجراها على الصعيد العربي مثل اتحاد الكتاب العرب أو المحامين العرب أو الصحفيين العرب أو المعلمين العرب...الخ، إذ أن مثل هذه التجمعات تكتسب الطابع الشعبي ومن صالح فكرة الوحدة العربية أن تبقى هذه التجمعات على الصعيد القومي وألا تنزوي في الإطار الإقليمي لأنها أكثر التصاقا بالتوجهات الثقافية للأمة العربية، ولها طابع شعبي وليست لها صفة حكومية، ولذا فقد بات التنوع في إطار الوحدة يجتذب مزيدا من الأنصار في إطار الفكر القومي وبات الاعتراف بالخصوصية أمرا ضروريا للتعامل مع واقع يفرض نفسه تدريجيا.

ورغم الجدل الواسع والممتد حول قضايا الوحدة العربية، فمازالت قضية التعامل مع فكرة التجمعات الإقليمية العربية سؤالا مفتوحا في إطار الفكر القومي

العربي فثمة من يرى فيها رصيدا للوحدة العربية الكبرى كما سبق إيضاحه في هذه الورقة، وهناك من يرى فيها خصما لها كما أشرنا في مطلع هذا البحث، ولكن بعد قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩ واتحاد المغرب العربي في فبراير ١٩٨٩ أصبحت التجمعات الإقليمية العربية واقعا ملموسا على الصعيد العربي، وأضحت تأخذ شكلا مؤسسيا وواقعا ملموسا فيما صدر عن هذه التجمعات من مواثيق لمواكبة المستجدات على الساحة الدولية وما صاحبها من متغيرات تمثلت في أن التكتل والتجمع هو الأساس الذي يأخذ به العالم للدخول إلى القرن الحادي والعشرين.

مستقبل الجامعة العربية في ظل التجمعات الإقليمية العربية:

إذا كنا نرى أن التجمعات الإقليمية في العالم العربي أصبحت واقعا ملموسا وأن التيار الإقليمي العربي قد أخذ يتبلور كوسيلة واقعية وعملية على طريق الوحدة العربية الشاملة وأن النظرة المستقبلية لهذه التجمعات هي أن تتلاقى لتسرع بالخطى نحو الوحدة العربية المنشودة، وأن هذا التوجه قد تبلور بوضوح في كلمات الملوك والرؤساء العرب في قمة الدار البيضاء الاستثنائية التي عقدت في مايو ١٩٨٩ وقد وضح ذلك في كلمات جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك وجلالة الملك الحسن الثاني، حيث استقر التوجه العربي نحو اعتماد هذه التجمعات كوسيلة واقعية للإسراع بالوحدة العربية في ظل المنظمة الأم – الجامعة العربية.

ولذا فان الدور الآن ينبغي أن يناط بالجامعة العربية وهي الإطار المؤسس القومي الأشمل لابتداع الأساليب والوسائل والمؤسسات اللازمة للتنسيق بين هذه التجمعات باعتبارها دعامات وحدوية لها خصوصياتها ولكن هناك إطارات ومجالات قومية ومصالح مشتركة عريضة تهم العالم العربي بأسره ولا يمكن أن تضطلع بها التجمعات الإقليمية ويمكن في هذا الشأن إيراد ما يلي:-

١ – ينبغي أن يكون من أولويات التنسيق بين هذه التجمعات وضع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي موضع التنفيذ إذ أنها هي المحك العملي

لأي تضامن عربي فاعل وإلا يظل الحديث عن التضامن العربي ضربا من الشعارات الجوفاء، لأن المكتسبات الحضارية والإنمائية لا بد لها من قوة لصيانتها، على أن يسير هذا التنسيق في خط متواز مع التنسيق على صعيد المصالح المشتركة على الصعيد الاقتصادي والعربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية حتى نواكب العصر الذي نعيش فيه ونعتمد سياسة الدفاع عن الذات.

٢ -المجال الآخر للتنسيق بين هذه التجمعات هو العمل بكافة السبل على حل الخلافات العربية لبلورة موقف عربي موحد والتحدث للعالم بلغة واحدة مما يجذب الكثير من التعاطف والمساندة للموقف العربي، ولا شك أن ما حدث في قمة عمان الاستثنائية في نوفمبر ١٩٨٧ وقمة الدار البيضاء في مايو ١٩٨٩ يشكل علاقتين مضيئتين في الموقف العربي بعد مرحلة مظلمة من النكوص والتردي في الموقف العربي.

٣ - التنسيق في مجال الإعلام العربي والتحدث للعالم بلغة واحدة أمر هام ومجال حيوي يمكن التنسيق بين التجمعات العربية فيه.

٤ - الصناعات العربية التكاملية الكبرى تعد دعامة أساسية للاعتماد العربي الجماعي على الذات وخاصة في مجال الصناعات الحربية والاستفادة من الموارد الذاتية للتجمعات الإقليمية الثلاث وعلى العرب أن يتجهوا إلى إقامة صناعات متكاملة حسب الميزات النسبية للاستفادة من وفورات الحجم الكبير حيث تتوافر رؤوس الأموال والأيدي العاملة والخبرات والطاقة والأرض والأسواق، فيتجه المستثمرون من القطاعين العام والخاص لإقامة صناعات تكاملية عملاقة للاكتفاء الذاتي والتصدير ولن يتاح ذلك إلا إذا قامت على أسس تكاملية تشمل العالم العربي بأسره.

٥ -إن التعاون في مجال استنباط التكنولوجيا في مجالات الزراعة والصناعة واستصلاح الأراضي وتحلية المياه والاستشعار من البعد لاكتشاف المياه والثروات الطبيعية وغير ذلك من الحاجات الأساسية لهي مجالات ينبغي أن

تحظى بالأولوية ويمكن للجامعة العربية الاضطلاع بالتنسيق بين هذه التجمعات الإقليمية للنهوض بهذه الأعباء والتي ستكون أنجح وأفعل لو تمت على الصعيد القومي العربي وليس على الصعيد الإقليمي.

٦ – وإذا كانت مشكلة إسرائيل ظلت ما يربو على أربعين عاما كمعطل للتنمية في وطننا العربي واستهلاك الموارد والطاقات فإن الخطوة الأولى نحو كسر هذه الهجمة الصهيونية الشرسة تتمثل في التضامن العربي الفاعل وتلاقي الجهود من جانب التجمعات العربية نحو تحقيق هذه الغاية.

٧ – إن توظيف العلاقات الاقتصادية العربية في خدمة قضايا العرب القومية لأمر حيوي ومجال رحب للتنسيق في المستوى القومي، وعلى العرب أن يخرجوا من علاقاتهم التقليدية المرتبطة بالغرب فقط وخاصة في المجال الاقتصادي، ذلك أن الأطلنطي أضحى بحرا عتيقا وأن البحيرة المقبلة والتي ستكون قلب العالم في القرن الحادي والعشرين هي المحيط الهادي وعندما يوضح حجم التجارة على حجم الإنتاج على حجم السوق الهائل المحتمل في الصين نجد طاقة إنتاجية هائلة لم تعد تتمثل في اليابان وحدها بل ظهر في عالم الاقتصاد الآن ما يسمى "بالنمور الأربعة الآسيوية" متمثلة في تايوان وهونج كونج وتايلاند وكوريا الجنوبية، ولذا فعلى العرب أن ينوعوا علاقاتهم الاقتصادية والسياسية ولا يرتبطوا بعجلة الغرب دائما، خاصة وأن قيام أوربا الموحدة عام ١٩٩٢ سيلقى بظلاله السلبية لا محالة على عالمنا العربي وخاصة في مجال صناعة البتروكيماويات الخليجية وكذلك على دول شمال أفريقيا.

تلك هي ملامح المتغيرات المعاصرة في ظل سياسة الوفاق الدولية التي تسود العالم الآن بعد التقارب الأمريكي والسوفييتي وسياسة إعادة البناء التي قادها الزعيم السوفييتي الأسبق ميخائل جورباتشوف وهو الأمر الذي ينبغي أن نكون على وعي به للتعامل معه في ظل عالم متغير لا مكان فيه لمن يركن إلى الجمود والاستسلام.

بقيت نقطة أخيرة وهي أن على الجامعة العربية كمؤسسة قومية أن تطـــور أجهزتها وأدواتها للتعامل مع التجمعات الإقليمية العربي للتنســـيق فـــي القضايـــا القومية العربية الكبرى وأن تقيم جهازا مقتدرا للتعامل مع التجمعـــات الإقليميـــة العربية، كما أن ميثاق الجامعة العربية ينبغي أن يتضمن أدوات عملية لمواكبة هذه المتغيرات على الساحة العربية، وأن انتهاج دبلوماسية القمم العربية لم يعد فعـــالا للتنسيق وسرعة اتخاذ القرارات.

صلاح الدين الأيوبي ومعركة تحرير القدس[1]

إن التاريخ هو حكمة الأجيال، وذاكرة الأمم ومعلمها ومرشدها، ففي سياق التطور الإنساني، كما توضح الخبرات التاريخية، هناك لحظات تاريخية معينة تسمح عادة بتجمع عناصر كثيرة وبلورة موقف معين، حتى يغض النظر عن مدى توافر العناصر الموضوعية، إذ تتجمع إمكانيات وعناصر قوة خاصة تتجلى فيها عبقريات الأمم وقواها الكامنة، وأصالتها العريقة، لتحدث تحولا معينا وهذا ما حدث في تاريخ الأمة العربية في موقعة حطين عام ٥٨٤ للهجرة، وفي موقعة عين جالوت عام ١٢٦٠ للميلاد وفي حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ للميلاد، تلك ومضات مشرقة في تاريخ الأمة العربية .. ففي ليلة اشتد ظلامها، حتى كاد يتجمد، ولد صلاح الدين الأيوبي عام ٥٣٢ للهجرة في قلعة تكريت، حيث كان والده " أيوب " واليا على القلعة في عهد السلطان مسعود بن ملكشاه، وقد عاصر الهجمة الصليبية الحاقدة على الوطن العربي والتي تماثل الهجمة الصهيونية العنصرية في وقتنا الحاضر، ولكن مفاتيح قلوب الناس هي المفاتيح الحقيقية لبوابات الوطن، وكان سيف صلاح الدين هو المفتاح التاريخي العربي، في تلك المرحلة حيث كان يوما لا ينسى في أعقاب هزيمة الصليبيين في موقعة طبرية، ثم تلتها الموقعة الكبرى في حطين حيث تم النصر للبطل العربي، وضربت له خيمته الزرقاء، ووقف ملوك الصليبيين وأمرائهم بين يديه في الوقت الذي أرسل فيه مئات الأسرى منهم إلى قلعة دمشق، وبدأت بموقعة حطين معركة التحرير الكبرى للأرض العربية كلها، وجاءت تلك المعركة كراية على طريق فتح القدس ولقد تم الفتح وفي هذا يقول المؤرخ ستا نلي بول " لو أن الاستيلاء على القدس كان الحقيقة الوحيدة التي نعرفها عن صلاح الدين لكانت حقيقة تكفي للدلالة على أن هذا السلطان كان أنبل الفاتحين، وأكرمهم في عصره وربما في أي عصر آخر ".

---

[1] – ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " ٨٠٠ عام حطين صلاح الدين.. والعمل العربي الموحد "، اللجنة المصرية للتضامن، القاهرة ١٩٨٧.

ودخل العرب مدينتهم القدس وهم يكبرون ويهللون، واندفعوا إلى المسجد الأقصى يطهرونه ويغسلون بلاطه بماء الورد، وأقاموا صلاة الجمعة فكانت صلاة الفتح، ثم جاء ملوك الصليبيين وركعوا أمام البطل صلاح الدين.

وفي ليلة الأربعاء ٢٧ صفر سنة ٨٩٥ للهجرة (٤ مارس ١١٩٣م) أغمض الملك الناصر صلاح الدين جفنيه الإغماضة الأخيرة، بعد أربعين عاما من القتال ضد الصليبيين حتى حرر الأرض من سلاسلهم، ولكن عندما أسلم الروح أسلمها وهو واقف كالأشجار التي لا تموت إلا وهي واقفة.

صلاح الدين والعمل العربي المشترك :

إن الخارطة العربية التي رسمها الناصر صلاح الدين في النصف الثاني من القرن السادس للهجرة – النصف الثاني من القرن الثاني عشر للميلاد – تؤكد تلك الحقيقة التي تقول رغم مرور ما يقرب من ثمانية قرون، فان وحدة الأمة العربية، ووحدة النضال العربي هي وحدها الطريق إلى تحرير الأرض العربية من الحملة الصليبية الجديدة، من حملة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وتلك الخارطة الوحيدة التي رسمها القائد العربي بحد سيفه تؤكد للمرة الثانية الدور التاريخي، الذي لعبه الجيش العربي الموحد في دحر الهجمة الصليبية الباغية، وأن وحدة الجيوش العربية هي وحدها طريق الخلاص، وهذه الحقيقة تضع المسؤوليات التاريخية الكبرى على عاتق الذين يتصدون للعمل العربي الموحد.

إن مفاتيح القدس لن يقوم الصهاينة بتسليمها، ولن يلقوا بها من فوق الأسوار، إن الأمة العربية المجيدة، التي أعطت يوم الفتح ويوم صلاح الدين تستطيع أن تعطي يوما جديدا تحت راية العمل العربي الموحد.

وسأتناول فيما يلي لمحات خاطفة عن العمل العربي الموحد أوجزها فيما يلي:-

لقد نص ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي على تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية منها توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق الخطط السياسية وصيانة واستقلال الدول الأعضاء

وسيادتها، والمحافظة على السلام والأمن بين الدول الأعضاء، وتحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر في مصالح البلدان العربية الأخرى التي لم تكن قد ظفرت باستقلالها بعد وتنسيق الدفاع عن الدول العربية، واضطلعت الجامعة العربية بمهامها كمنبر قومي وقامت العديد من منظمات العمل العربي المشترك تحت مظلتها، كما عملت كموازن في التحالفات العربية وكطرف في علاقات العرب مع العالم، وقد تصاعد المد الوحدوي وبلغ ذروته في فترة الستينات.

وقد كان المتفائلون يفترضون أن احتمال التقاء قوى سياسية على هدف واحد يؤدي عمليا إلى التوحد والوحدة إلا أن هذا الأمر قد واجه العديد من العقبات أهمها صعوبة تنازل قيادة قطر عربي لقيادة القطر الآخر، وإيمان كل قيادة بأنها الأقدر على تحقيق أهداف العرب القومية وبسبب هذا الاعتقاد انهارت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، وقد وقعت الوحدة العربية ضحية للعلاقات السياسية العربية مما أحبط فعالية التجارب الوحدوية التي تمت منذ عام ١٩٤٥ اللهم إلا التجربة الوليدة المتمثلة في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ والتي تمثل تجربة – حيث توفرت لها معطيات خاصة – ناجحة قد تؤدي إلى قيام تجارب وحدوية متماثلة في أجزاء العالم العربي من شأنها أن تسرع بالوحدة العربية الشاملة.

وأن قراءة متأنية لمجمل الأسباب التي حالت دون تحقيق الوحدة السياسية العربية، هو مطالبة الأنظمة السياسية العربية بالتضحية بنفسها لمصلحة نظام آخر مقابل مشروع الوحدة، وهو الأمر الذي أدى – كما أسلفنا إلى فشل المحاولات الوحدوية ولقد ذهبت مدرسة الاقتصاد إلى القول بأن الوحدة الاقتصادية للوطن العربي هي المقدمة الصحيحة لتحقيق الوحدة السياسية وهكذا عقدت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الجامعة العربية منها اتفاقية الترانزيت العربي، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وقرار السوق العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية واتفاقية صندوق النقد العربي وقيام العديد من المنظمات العربية والاتحادات النوعية، وقد تصاعد العمل

العربي الاقتصادي المشترك مع الحركة التصحيحية لأسعار النفط عام ١٩٧٣ وبلغ العمل الاقتصادي العربي المشترك ذروته في مؤتمر عمان بالأردن عام ١٩٨٠ الذي يعد أول قمة اقتصادية عربية حيث أقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي أكدت ما استقر عليه الضمير العربي من غايات كبرى في الوحدة، كما أقرت قمة عمان ميثاق العمل القومي الاقتصادي ودرست خطة قومية للتنمية العربية المشتركة وتوظيف العلاقات الاقتصادية العربية في خدمة القضايا القومية العربية، وغير ذلك من المواثيق العربية التي تعد نقلة نوعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

كما بدأت في فترة الثمانينات تشهد كثيرا من المبادرات الإيجابية في العمل العربي الموحد مثل التصنيع العربي للسلاح وتنشيط القيادة العسكرية الموحدة ووضع أسس لتسوية النزاعات العربية والتحرك السريع لمنع تصاعد النزاعات القائمة وتنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك في كافة المجالات وجذب أوروبا الغربية وأفريقيا إلى شبكة علاقات مؤسسية مع النظام الإقليمي والجامعة العربية كما تم تطوير جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية والشروع في إعداد ميثاق جديد للجامعة العربية يقضي على قاعدة الإجماع ويعطي قراراتها صفة الإلزام، إلا أن هذه الجهود الإيجابية قد عصفت بها مظاهر التفرق والتشرذم وضاعت وسط الخلافات العربية.

وإذا كنا نستعيد ذكرى حطين المجيدة وانتصارات القائد العربي صلاح الدين على الطغمة الصليبية المتعصبة فلا بد أن نعتمد الوحدة العسكرية والعمل العسكري طريقنا إلى النصر، إذ لا قيمة لأية إنجازات ما لم تحرسها قوة عسكرية رادعة، فإن أي مراجعة لاتفاقيات الدفاع المشترك بين أقطار الأمة العربية ستدلنا على عدة أمور فيما يخص العلاقة بين الأقطار الموقعة على هذه الاتفاقيات هي: كثرة هذه الاتفاقيات نسبيا بين أقطار معنية، قصر عمرها وفشلها كلها، وعجزها عن تحقيق أي هدف من الأهداف التي وقعت من أجلها.

وإذا تقصينا أسباب ذلك نجد أن خوف الأنظمة العربية من وجود قوات عسكرية إلى أراضيها وتوجها من أن تتحول إلى أداة لتهديد الأنظمة العربية

وتوجيهها لتهديد الأنظمة السياسية يقف وراء هذا الفشل، ولذلك يجب أن توضع الأسس الصحية التي لا تخيف الأنظمة من وجود الجيوش العربية على أرضها، وهذا يفترض تحييد القوة العربية المشتركة وعدم ارتباطها بالأنظمة السياسية، وعلينا أن نفهم أن رفض الأنظمة العربية للتعاون العسكري ليس رفضاً مطلقاً لهذا التعاون، وقد تم الاتفاق عليه في مرات عديدة، إن الانطلاق من مثل هذا التوجه واعتباره البداية لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية مستقبلاً هو المقدمة الصحيحة لإقامة الوحدة العربية وإن القوى السياسية العربية لم تستبعد مثل هذا الحل.

إن التضامن العربي إذا كان يراد له أن يكون حقيقياً وأن لا يتعرض للمزاجية والأهواء فإن إرساء أسسه يجب أن ينطلق من إقامة الجيش القومي، إذ ما فائدة تضامن عربي يعجز عن مواجهة أبسط الأزمات؟ نناهيك عن أعظم التحديات.

ويجب أن نتوقع بأن القوى السياسية العربية عندما تتأكد بأن التضامن العربي والقوة العربية التي ستنبثق عنه، ستكون قوة إضافية لها، ولن تكون قوة بديلة فإننا يجب أن نأمل ونتوقع من هذه القوى أن تساهم في إقامته بعيداً عن أكثر مما نظن حتى الآن.

وإذا كان من الصعب إقامة تضامن حقيقي، عماده جيش قومي على مستوى كل الوطن العربي فإن هذا المشروع الكبير يجب أن ينطلق من خطوة أولى، ولا بد أن ينطلق من أنظمة القدوة الأكثر قدرة على التحرك في هذا الاتجاه، وقد ضربت دول مجلس التعاون مثلاً رائعاً في هذا التوجه حيث قامت قوات درع الجزيرة المشتركة بين دول مجلس التعاون ويمكن أن تقوم تجارب مماثلة في سائر أرجاء الوطن العربي (المغرب العربي الكبير، وادي النيل.. الخ)، إننا بهذه الطريقة نكون قد تجنبنا كل الأسباب التي أدت إلى فشل مشاريع الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية.

إن أول ما يلزمنا هو توفير الوسائل للدفاع عن أنفسنا ضد الخطر الصهيوني ورغم أن هذا الخطر الصهيوني ليس هو الخطر الوحيد إلا أنه الخطر المباشر الذي سيستمر في تهديد الأمة العربية حتى نتمكن من مجابهته، ولذلك فان

الانطلاق من وضع الأسس السليمة لدرء هذا الخطر في ظروف عجز البلدان العربية منفردة عن مواجهته، قد يكون المقدمة الصحيحة للاقتراب من المشروع الوحدوي، أقول أنه ليس من الواجب أن نذهب في أحلامنا إلى تحقيق الوحدة العربية دفعة واحدة ولكن الأهم في تلك المرحلة هو وضع إطار للخريطة العربية الممزقة، الأهم هو حماية تلك الخريطة من العبث بها، وإخضاع كل الطاقات المتاحة لتحقيق هذا الهدف في حده الأدنى، المطلوب خلق جيش قادر على مواجهة التحديات الخارجية وأن لا يكون هذا الجيش عبئاً على الوحدة أو عقبة في طريق تطويرها وأن يكون هذا الجيش الموحد هو جيش كل قطر عربي في حالة التجزئة، وجيش الدولة العربية في حالة الوحدة، جيش الأنظمة العربية المختلفة، جيش الأمة العربية الموحدة في نظامها.

إن هذا الجيش ستوكل إليه فقط مهمة حماية الخريطة العربية مرحلياً مع ترك ألوان هذه الخريطة كما هي، وهكذا نصل إلى نتيجة وهي أن من الواجب أن نضع عدة مبادئ قبل أن نبدأ عملية التوحيد وهذه المبادئ هي:

- أي وحدة يجب أن تحافظ على حال الأنظمة العربية الراهنة.
- أي وحدة يجب أن تحافظ على مصلحة جماهير القطر الذي ينتسب إليها.
- أي وحدة يجب أن تكون مفيدة للأنظمة والجماهير ليس من حيث محافظتها على الأوضاع الراهنة قطرياً فقط وإنما من حيث قدرتها على التأثير إيجابياً في هذه الأوضاع القطرية، وتقدم فائدة متوقعة للجماهير والأنظمة منذ الخطوة الأولى في طريق الوحدة وبمعنى آخر يجب أن تكون الوحدة مفيدة لكل القوى والطبقات الفعالة في كل قطر على حدة.

إذا تحققت مثل هذه الشروط إضافة لكون الوحدة العربية مطلباً جماهيرياً فإننا سنكون قد أضفنا إليها فائدتها لكل القوى الموجودة على الساحات القطرية، لأن الوحدة لن تكون في تلك الحال إلغاء لهذه الفئة أو تلك.

إن خطأ اتفاقات الدفاع المشترك، يكمن في أنها لجأت إلى تجميع الجيوش العربية إلى جانب بعضها البعض في كل مرة، بينما كان المفروض تذويب القوة

القطرية في القوة القومية، كان المفروض جعل القوة القطرية منتمية للهدف القومي وعاملة في خدمته، ولذلك يجب علينا أن نتأكد لدى صوغ مثل هذه الاتفاقيات بأنها لن تهتز بالأمزجة السياسية المتغيرة والمصالح الاقتصادية التي تكون متضاربة أحيانا، وعلينا إذا كنا نريد الوحدة القومية، أن نسعى لترسيخ الأسس بقوة للدولة القومية التي نريد إقامتها.

تلك ملامح عامة أسوقها حول العمل العربي الموحد في ذكرى مرور ثمانمائة عام على موقعة حطين التي جسدت الوحدة العربية وصدت عنها الهجمة الصليبية بفضل اتحاد قوتها وانضواء جيوشها تحت راية البطل صلاح الدين محرر القدس، فهل من محاولة جديدة تعيد للأمة العربية أمجادها في عصرنا الحاضر وترد عنها التشرذم وتكسر طوق الهيمنة والتبعية وتحرر أرضها وإرادتها السياسية؟

ذكرى مرور أربعين عاما على
دولة الوحدة بين مصر وسوريا [1]

إن الأمم الحية هي التي تملك مقومات التقدم، وتملك إدارة النهوض من كبواتها لتصنع مستقبلا أفضل، ولتبني مكانة جديدة تليق بطموحاتها الحضارية في الحياة العزيزة الكريمة، وأن ما تمر به أمتنا العربية اليوم من أوضاع سادها التشتت والتشرذم والانقسام لهو دافع قوي لما تملكه من قوى للتحرك بثبات وبخطى راسخة لتجاوز تلك الأوضاع ولعبور عهد الانقسام والتفتت، وهذا ما يوجب على كل عربي واع ومخلص أن يدرك مسئووليته في بناء المستقبل المنشود.

من ذلك الواقع، ومن واقع الصراع مع قوى العدوان الاستعمارية كان الشعور العارم بضرورة الوحدة بين أقطار الأمة العربية قد ولد في نفوس العرب في كل مكان، مما حدا بالزعيم العربي خالد الذكر جمال عبد الناصر إلى تناول الواقع في خطابه التاريخ الذي ألقاه يوم ١٩٥٦/٧/٢٦ إلى جانب قراره بتأميم قناة السويس حيث قال: " وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا في سوريا، سوريا العزيزة، سوريا الشقيقة، لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحادا سليما عزيزا كريما لندعم سويا مبادئ الكرامة ولنرسي سويا القومية العربية والوحدة العربية، نرحب بكم أيها الأخوة بلدا واحدا ورجلا واحدا وقلبا واحدا وسنسير متحدين لنرسي مبادئ الكرامة الحقيقية ونقيم في ربوع الوطن العربي استقلالا سياسيا واستقلالا اقتصاديا حقيقيا، فالأمة العربية في حقيقتها أمة واحدة لها من الإمكانات البشرية والثروات الطبيعية ما يجعلها في طليعة الأمم كما كان حالها في عهود سابقة قديمة، ثم وقع الانقلاب المشؤوم في سوريا عام ١٩٦١ الذي أدى للانفصال وخروج سوريا من وحدتها مع مصر، ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا أذكر النقاط التالية:

---

[1] – دراسة مقدمة إلى مؤتمر اللجنة المصرية للتضامن، القاهرة.

١ – إن انهيار الوحدة المصرية السورية كان بسبب عدم وجود مؤسسات لدولة الوحدة على المستوى المطلوب.

وبعيداً عن التوغل في أعماق التاريخ وحقائق الجغرافيا لإثبات ارتباط الأمن المصري بالأمن السوري، وبغض النظر عن إرهاصات التفاعل بين الشعبين في معارك الاستقلال فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت فاتحة لعهد جديد، ومنذ ذلك الوقت أصبح التفاعل القومي عنصراً فاعلاً في الساحة السياسية بين القطرين المصري والسوري.

٢ – لعل أهم وأول هذه المنجزات يتعلق بالأمن القومي العربي في مواجهة العدو الرئيسي إسرائيل.

وانعكس واقعاً حقيقياً على القوات المسلحة لدولة الوحدة، فقد كان هناك تدريب جاد وصل بالجيش الأول إلى مستوى لم يصله في السابق، وتمت عمليات نقل متبادل للضباط المصريين والسوريين، وكانت هناك معارك خاضتها دولة الوحدة ضد إسرائيل استشهد فيها الجندي المصري بجانب الجندي السوري تأكيداً لحقيقة تاريخية راسخة، فقد حاولت إسرائيل بعد قيام الوحدة أن تقوم مراراً ببعض العمليات الاستفزازية ولكنها كانت تتلقى في كل مرة رداً حازماً، وكان آخرها معركة التوافيق التي تكبدت فيها إسرائيل خسائر جسيمة في الأرواح دفعت خلالها قيادة الوحدة العسكرية من الجبهة المصرية بفرقتين في زمن قياسي إحداهما مدرعة والأخرى محمولة إلى الخطوط الأمامية تجاه إسرائيل، وهكذا تجسد المعنى العميق للتغير الاستراتيجي الذي أحدثته الوحدة المصرية السورية.

٣ –وعلى مستوى حركات الثورة العربية فقد عجل جو الوحدة بقيام ثورة الشعب العراقي ضد النظام الموالي للغرب في تموز – يوليو ١٩٥٨ أي بعد أقل من نصف عام على قيام الوحدة وفي إطارها.

٤ –تم التوصل إلى أفضل تسوية ممكنة في إطار المعطيات القائمة للصراع في لبنان.

٥ -وفي المجال الاقتصادي نجد أن مرحلة الوحدة قد أحدثت تغيرات مؤسسية اقتصادية جذرية على الحياة الاجتماعية الاقتصادية لسوريا، فقد تم وضع خطة خمسية للتنمية (٦٠ – ٦٥) تتفق مع التخطيط المصري القائم، وقد تضمنت الخطتان هدفاً هو مضاعفة إجمالي الناتج القومي خلال عشرة أعوام وتحقيق نمو يبلغ ٤٠% خلال الأعوام الخمسة الأولى، مما أدى إلى القيام بعدة مشاريع منها استصلاح الأراضي الزراعية والنقليات والمواصلات والصناعة والكهرباء والتعدين والتنقيب عن النفط والزراعة والإسكان والتعليم والشركات الصناعية والتجارية المساهمة سواء كان ذلك من حيث العدد أم من حيث حجم رؤوس الأموال المستثمرة، وكذلك في حجم التجارة المتبادلة بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة مقابلة بالأعوام الثلاثة السابقة على الوحدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧.

هذا فضلاً عن أن الإصلاح الزراعي كان سبيلاً لتحرير جماهير الريف من العبودية التي كانت تفرض عليهم منذ أجيال طويلة. كما أن كثيراً من التشويعات المشتركة في شتى المجالات قد تم في القطرين أثناء الوحدة.

وفي ضوء ما تقدم وبعد مرور أربعين عاماً على دولة الوحدة، يواجه العالم العربي الآن تحديات أساسية وجذرية معقدة في شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها لا يمكن لنا كأمة أن نتجاهلها وهي:-

١ -الخطر الإسرائيلي القديم الجديد المتنامي والذي لا يعني بفلسطين ولبنان وسوريا فحسب، بل انعكاساته ستؤثر على العمق العربي كله من المحيط إلى الخليج.

٢ -الخطر التركي المتجدد والذي برز حتى الآن في ثلاثة مسائل: حجب مياه الفرات عن كل من سوريا والعراق، احتلال تركيا لجزء من الأراضي العراقية، وتحالفها العسكري مع إسرائيل.

وهناك أخطار أخرى مثل الحصار الاقتصادي الظالم على العـــراق وليبيـــا وكذلك السودان واحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وكذلـــك احتـــلال إريتريـــا الدولة حديثة الاستقلال لجزر اليمن في البحر الأحمر حنيش الكبرى والصغـــرى علاوة على أن هناك تحديات أخرى كأزمة النظام العربي أو اختلال نظام العلاقات العربية العربية الأمر الذي أدى إلى غياب إرادة أو موقف عربي موحد من ناحيـــة ومن ناحية أخرى أصبحت السمة البارزة هي تغليب المصالح القطرية والجزئيـــة قصيرة الأجل على تلك القومية والشاملة لذلك فقد تهدد الأمن القومي العربي نتيجة تبعثر الاهتمامات العربية فلم تعد هناك قضية واحدة تحتل نفس الأولوية وطغـــت النزاعات الإقليمية التي أصبحت تهدد الأمة العربية من كل حدب وصوب فـــهناك التصعيد الأمريكي العسكري الخطير على العراق والعدوان الإسرائيلي المتواصـــل على لبنان بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية بين الدول العربية وغيرها، يحدث هذا والأمة العربية من منظور تاريخي يمكنها بأن تكون قوة إقليمية مهمة، حيث يشكل الوطن العربي موقع الوسط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

وقبل الدخول في موضوع الاقتصاد العربي رأيت أنه لا بد من العودة إلـــى التجربة الاقتصادية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وكذلـــك علـــى المستوى السياسي فقد أكدت الحرب العالمية الثانية الارتباط الوثيـــق بيـــن القـــوة العسكرية والسياسية من جهة والقوة الاقتصادية من جهـــة أخـــرى، كـــالتكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم المتقدم نذكر منها السوق الأوروبيـــة المشـــتركة، وهناك أيضاً منطقة التجارة الأوروبية الحرة (الافتا) التي تضـــم بريطانيـــا ودول اسكندنافيا وسويسرا والبرتغال وغيرها، وفي العالم الثالث تأكدت أهمية التعـــاون والتكتل الاقتصادي.

مقومات التكتل الاقتصادي وأهم الظروف المطلوبة:

١) التجاور الإقليمي.
٢) حد أدنى من الانسجام بين الأنظمة السياسية في الدول المعنية واتفاق الأسس المذهبية والفلسفية.
٣) انسجام مكونات البنيان الاقتصادي في الدول المعنية.
٤) وجود عوامل تكاملية بين هذه الاقتصاديات.

أشكال التكتلات الاقتصادية:

١) الوحدة الاقتصادية.
٢) السوق المشتركة.
٣) الاتحاد الجمركي.
٤) منطقة التجارة الحرة.

مزايا التكتل الاقتصادي:

توسيع السوق، التنسيق الصناعي، الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتشجيع إنشاء المؤسسات المالية، جذب الاستثمارات الأجنبية، المنافسة في العلاقات الدولية، حرية انتقال العمالة وخفض الأسعار.

تجربة التكامل الاقتصادي العربي:

كان إنشاء الجامعة العربية حصيلة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ودارت مشاورات عربية أسفرت عن بروتوكول الإسكندرية الصادر في ١٩٤٥/١٠/٧م حيث أعلن قيام الجامعة العربية.

ولم تشر إلى أهداف التكامل الاقتصادي العربي ولكن التطور الواقعي قد تخطى الأهداف المكتوبة في الميثاق مما حدا بمجلس الجامعة العربية أن أصدر قراره رقم ٣٣٧٥ في ١٩٧٥/١٠/٢١ بتشكيل لجنة لبحث أوضاع المنظمات

العربية بهدف إزالة الازدواج والتضارب الحاصل بين أعمال المنظمات العربية المتخصصة وانتهت اللجنة إلى:

" ينشأ في جامعة الدول العربي مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يتولى مهمة الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة ومن أهم الاتفاقيات الجماعية التي عقدت في نظام الجامعة العربية الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري".

ويلاحظ أن مشروع ميثاق الجامعة العربية الجديد والذي لم يكتسب الصيغة القانونية لإقراره حتى الآن قد تضمن الكثير من الجوانب الاقتصادية التي تتفق مع الواقع العملي لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وصولاً إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤م لتشكل مرحلة متقدمة في العمل العربي المشترك.

وقد اتخذ المجلس منذ قيامه عدة مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي موجزها فيما يلي:-

- مدخل المشروعات المشتركة.
- مدخل التخطيط الإنمائي.
- مدخل التكامل المالي والنقدي.

مدخل التكامل البشري كما يلي:

١) **التجارة الخارجية:** بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية ٣١٣. مليار دولار عام ١٩٩٤م بينما بلغت الواردات العربية الإجمالية ٧١١٧. مليار دولار عام ١٩٩٤م.

٢) **التجارة البينية:** أما بالنسبة للتجارة العربية البينية فقد بلغت قيمة الصادرات العربية البينية لعام ١٩٩٤م.٧١٣ مليار دولار وإجمالي قيمة الواردات ٦١٠. مليار دولار وهي لا تزال تمثل نسبة متواضعة.

٣) **التجارة البينية لدول السوق العربية المشتركة:** أما بالنسبة للدول العربية الأعضاء في السوق العربية المشتركة فيلاحظ أن الصادرات البينية لها قد حققت نمواً ضخماً.

ويرجع التطور الطردي للتجارة البينية خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات الماضية بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية لدول السوق بالإضافة إلى تنامي العلاقات الاقتصادية الثنائية فيما بينها بوجه عام وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة.

غير أن هناك سياسات غير موفقة حتى الآن تعتمدها الدول العربية سواء تلك التي تعتمد سياسة الباب المفتوح أو الباب المقفل، وفي اعتقادي أن الانفتاح على مساوئه يبقى أفضل بكثير من الانغلاق شريطة أن يكون انفتاح إنتاج على العالم.

وهناك تحدي الأمن المائي الذي ينبغي على الدول العربية أن تعطيه اهتماماً كبيراً فمخاطره أصبحت معروفة، والمفكرون الاستراتيجيين يتوقعون أن يكون سبباً في نشوب صراعات في المستقبل قد تأخذ أبعاداً تفوق التصور، فإسرائيل تتطلع إلى المياه اللبنانية والأردنية، والعراق وسوريا يعانيان من مشاريع المياه التركية التي تترك لهم جزءاً يسيراً من مياه الفرات وربما تنفذ تركيا في المستقبل مشاريع مياه جديدة على منابع أخرى.

إن قيام تكتل كبير راسخ مثل السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من التكتلات الإقليمية يشكل تحديا كبيرا للعالم العربي كله، فكيف يمكن لدول متفرقة ومتخلفة أن تقف أمام قوة عملاقة بشكل متكافئ، فقيام التكتلات الإقليمية يزيد من احتمالات التحدي ويلح علينا كأمة عربية حكومات وشعوبا الإسراع في إيجاد الوسائل الكفيلة بمواجهة هذا التحدي، ولا شك أن قادتنا غير غافلين عما يجري ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك باعتبارنا أمة ذات حضارة وتاريخ خصها الله دون غيرها من الأمم بنزول القرآن الكريم عليها وحباها الله بمقومات التكافل الاقتصادي من موقع مشترك وأرض خصبة وقوى عاملة مدربة، وخبراء تقنيين سيسهمون لا شك بشكل إيجابي في المجالات المختلفة ومنها المجال الاقتصادي.

هــذا وتصعب الإحاطة بكل ما حصل خلال هذا العقد، وتكفي الإشارة إلـــى الإصلاحات التي قامت بها كثير من الدول الآسيوية منها اليابان والصين الشـــعبية وكوريا الجنوبية وغيرها من نمور آسيا، إن ما يجري على الساحة العالمية وضـــع الدول العربية أمام اختبار لا مناص منه وهو تطوير نظام عربي جمـــاعي جديـــد أكثر استجابة لمجريات الأحداث الدولية ودعم جامعة الدول العربية لكي تتحـــرك في إطار الاتفاقيات والآليات التي تقع ضمن مسؤولياتها ووفق إمكانياتها.

العرب والمتغيرات الدولية [1]

سيظل عام ١٩٨٩ في ذاكرة الناس لأنه شهد أهم التحولات في القرن العشرين، وكان خاتمة لعقد الثمانينات الذي حفل بمتغيرات مهمة نقلت العالم إلى مرحلة جديدة، ويتمثل ثالوث التحولات في الإصلاحات السوفييتية وسياسة البروستريكا والوفاق الدولي بين القوتين الأعظم وأوروبا الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢.

قصة الإصلاحات السوفييتية:

بدأت قصة الإصلاحات منذ عهد أندروبوف، وعندما وصل جورباتشوف إلى سدة الكرملين عام ١٩٨٥ قام بإعادة النظر بصورة شاملة في السياسات ونظام الأولويات وأطلق نظريته المسماه البروسترويكا والجلاسنوست وتتلخص أهدافهما في إعادة البناء وإقامة نظام ديمقراطي منفتح قادر على مراقبة الإدارة الاقتصادية ومحاسبتها، يتسم بالمرونة والقدرة على المنافسة واستقطاب رؤوس الأموال بعيداً عن قبضة البيروقراطية، والتخلي عن خوض حرب مع أحد ومجاراة العالم بالتقدم التكنولوجي مع حرص خاص على البيئة، وأحدث جورباتشوف تغييرات سياسية داخلية جوهرية أبرزها حرية التعبير والانتخاب، وتغييرات اقتصادية أهمها خفض مركزية التخطيط والسماح بإنشاء القطاع الخاص وإعطاء الحرية للمؤسسات وإخضاعها جزئياً لنظام السوق وإدخال أدوات التمويل المختلفة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والاتجاه لإنشاء مصرف مركزي وبورصة للأسهم والعملات، وعلى الصعيد الدولي أعطى جورباتشوف الأولوية لتطبيع العلاقات مع الغرب (أوربا والولايات المتحدة) والشرق (الصين واليابان) انطلاقاً من مبادئ تجنب الحرب وخفض الأعداء.

---

[1] – دراسة مقدمة إلى اللجنة المصرية للتضامن، القاهرة.

ومن الاتحاد السوفييتي هبت رياح التغيير على أوروبا الشرقية بأسرها وكانت قمة التحول هو ما حدث في رومانيا وكانت قد سبقتها بولندا وما قادته نقابة تضامن بقيادة فاليسا نذراً مبكرة على هذا التحول ثم سقوط جدار برلين والحديث القوي والخطوات الواعدة لوحدة الألمانيتين إلى آخر التحولات التي حدثت في الكتلة الشرقية بأسرها، هذا هو المتغير الأول، ثم جاءت أوربا الموحدة بعد عام١٩٩٢ كمتغير ثان حيث إنه في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفييتي منشغلاً في ترتيب أوضاعه الداخلية كان الأوروبيون منكبين على تسريع وحدتهم الاقتصادية بتوحيد أسواقهم مع مطلع عام ١٩٩٣، بل إن الرئيس ميتران قال إنه يأمل في اتحاد كونفدرالي يجمع أوروبا الشرقية والغربية بل إن جورباتشوف لا يكل من ترديد الحديث عن البيت الأوربي المشترك ولا يخفى على أي مراقب ماذا تعني قيام هذه الكتلة الأوروبية العملاقة بتوحيد أسواقها وسياساتها.

أما المتغير الثالث فهو سياسة الوفاق بين القوتين الأعظم حيث تحقق الكثير في هذا السبيل مثل نزع الصواريخ متوسطة المدى والتخفيف من الجيوش والأسلحة التقليدية وبدأت تباشير التعاون الاقتصادي بين العملاقين متمثلة في القروض الأمريكية ورفع الحظر عن توريد التكنولوجيا الغربية حيث أوصت " إيروفلوت " السوفييتية على عدد من طائرات " إيرباص " ذات المحركات الأمريكية وسياسة فتح الأبواب وهدم الجدار لا تزال تخطف الأنظار بين أمريكا والروس وبين أوربا والروس وخصص اليابان مليا ري دولار لأوروبا الشرقية، وبناء على اقتراح الرئيس ميتران تم إنشاء بنك الاستثمار المشترك في أوروبا الشرقية برأسمال يربو على ١٢ ملياراً من الدولارات، وكأن العالم أصبح شمالياً فقط، وأما باقي شعوب أجزاء المعمورة الأخرى عليها فقط مراقبة النظام الجديد الذي بدأ التحضير له منذ عام ١٩٨٥ ووضعت ملامحه الرئيسية في مؤتمر "مالطا" على سفينة حربية رست قريبة من المياه الإقليمية العربية، حيث يحلل الخبراء ملامح مالطا فيما يلي:

١) توقف الحرب الباردة وتجميد سباق التسلح وإلغاء الأحلاف وتدمير جزء من ترسانة الصواريخ.

٢) إطفاء مناطق التوتر في العالم من خلال عدة أمثلة واضحة.

٣) تعاون اقتصادي بين الشرق الشمالي والغرب الشمالي يؤدي إلى أسواق مشتركة ربما ومناطق تجارة حرة.

٤) تعاون سياسي عسكري بين العملاقين لفرض النظام والأمن في العالم خصوصاً بعد خروج بعض الدول النامية على النظام وامتلاكها أسلحة متطورة وصواريخ بعيدة المدى وقد يكون هذا التعاون بديلاً عن مجلس الأمن، وما الحملة الشرسة التي يتعرض لها العراق الشقيق الآن إلا مثالاً على ذلك الاتفاق وتنفيذ هذه السياسة.

٥) السماح بنشوء أوربا المتحدة.

٦) السماح لليابان بلعب دور الدولة الكبرى خصوصا على الصعيد المالي والتقني.

٧) لا يوجد ما يوحي بأن الشمال المتقدم والمقتدر سياسياً وعسكرياً يخطط لمساعدة الجنوب الضعيف المتخلف.

٨) تم الاتفاق على التعاون الدولي في مجال البيئة والحفاظ عليها من التلوث بكافة أشكاله.

٩) المتغيرات الجديدة لن تستطيع وقف الحرب التجارية بين أوروبا وأمريكا فالحرب التجارية مستمرة، وستتواصل الجهود لاحتوائها.

هذا ويذهب بعض المحللين إلى القول ما أشبه اليوم بالبارحة ويرددون القول "من يالطا إلى مالطا " بل يذهب الكثير من المحللين إلى أن عملية التهجير الجماعي لليهود السوفييت إلى أرض فلسطين العربية هي إحدى الصفقات التي تمت بين العملاقين في مالطا حيث يعتمد الاتحاد السوفييتي سياسة توازن المصالح فسمح بالتهجير لليهود السوفييت إلى فلسطين في مقابل التكنولوجيا الأمريكية والتعاون الاقتصادي والتجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا يتساءل المرء.. أين يقف العرب من هذه المتغيرات؟

يعتبر العالم العربي، من منظور تاريخي أوربي سلسلة تحيط بأوربا من الجنوب كما لو أنها سد يمنع أوربا من التنفس أو يحول بينها وبين أفريقيا وآسيا وتبلغ مساحته ١٤ مليون كيلومتر مربع وعدد سكانه يربوعلى مائتي مليون نسمة يطل على محيطين (الأطلسي والهندي) وعلى ثلاثة بحار (العرب، الأحمر، المتوسط) وعلى أربعة خلجان (العربي، السويس، العقبة، سرت)، ويمكنه السيطرة على الملاحة في أربعة مضائق (طارق، السويس، باب المندب، هرمز) ويبلغ طول شواطئه أكثر من ١٥ ألف كيلو متر ويتألف من صحارٍ وأراضٍ شبه صحراوية نسبتها ٩٠% من إجمالي مساحته، وفيه مراع وغابات مساحتها ٣٠٠ مليون هكتار (قدر مساحة أوربا الشرقية والغربية) ولكنه يفتقد إلى الإمكانات التكنولوجية والمياه، ويمتلك العرب ثروات نفطية وغازية طبقاً لمعطيات جديدة تقدر ثروة العرب النفطية بأكثر مما هو كان معلناً في السبعينات (٣٠٠ مليار برميل) وبالتحديد فالعالم العربي هو خزان النفط والغاز الرئيسي في العالم، بالإضافة إلى امتلاكه لأكبر ثروة فوسفاتية وسمكية في العالم، ومع ذلك فالناتج الإجمالي للدول العربية أقل من ٤٠٠ مليار دولار سنوياً، وعلى كل حال فما زال العرب يقاسون من ويلات صيغة اتفاق سايكس – بيكو التي قسمت الوطن العربي الكبير إلى مجموعة دول، ومشاريع الوحدة العربية ما زالت بعيدة المنال، إلا أن متتبعاً لأوضاع الأمة العربية يرى أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة حدث العديد من التطورات الإيجابية منذ قمة عمان الاستثنائية عام ١٩٨٧ ثم القمة الأخيرة في الدار البيضاء، بالإضافة إلى قيام التجمعات العربية الثلاث وأجواء الوفاق التي تسود العالم العربي الآن مما يشكل بوادر للتفاؤل نحو المستقبل المنظور.

ولكن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن ردود الفعل العربية مازالت تحتاج إلى قوى دافعة لإخراجها إلى حيز العمل الفاعل المؤثر على الساحة الدولية، ذلك أن نظرة العالم إلى العرب تتوقف على مدى اتحادهم وتضامنهم ووضعهم استراتيجية قوية وواقعية لمواجهة هذه المتغيرات الدولية، ويمكن في هذا الشأن إيراد ما يلي: –

أولا: إن صيغ التجمعات الإقليمية العربية هي صيغ إيجابية وواقعية ولكنها تحتاج إلى ربط عضوي وتنسيق فاعل تحت مظلة المنظمة الأم وهي الجامعة العربية، بل يذهب البعض إلى أن صيغ التجمعات هذه لا بد أن تصل في وقت قريب للغاية إلى علاقات تشابكية تجعلها تجمعا وحدويا فاعلا وأن الأمر يحتاج إلى آلية فاعلة ومؤثرة لربط هذه التجمعات مع العمل العربي المشترك على مستوى الوطن العربي الكبير.

ثانيا: إن ما يدور من حولنا من متغيرات وما يواجهنا من تحديات يتطلب وقفة يقظة فاعلة تتمثل في إعادة الفاعلية إلى اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة في نطاق الجامعة العربية، ذلك أنه بجوار التحدي الصهيوني الإسرائيلي وأحلامه التوراتية التوسعية نحو إسرائيل الكبرى، فإن العالم العربي يتعرض لتهديد من قبل دول الجوار الجغرافي (إيران – تركيا – الحبشة) ولعل ما حدث من إغلاق المياه عن سوريا والعراق بمناسبة ملء سد أتاتورك، والمشاريع التي تزمع أن تقوم بها أثيوبيا على مياه النيل، بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية، لتعد مؤشرات كبيرة تجعل العرب يفكرون في إقامة جبهة عسكرية واحدة لمواجهة هذه التهديدات.

ثالثا: إن قيام أوربا الموحدة عام ١٩٩٣ لا بد أن تكون له انعكاساته السلبية على الوطن العربي ولعل هذا الحدث قد أخذ حقه من الدراسة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وكشف ما لقيام هذا التكتل الكبير من آثار على التجارة العربية والمصارف العربية في الخارج والعمالة العربية في أوروبا... الخ.

كل هذا يجعل قيام سوق عربية مشتركة فاعلة ليس مسألة ترف بل مسألة قدر ومصير، وقد تجلى هذا الاهتمام في تصريحات ملوك ورؤساء وقادة الأمة العربية في المؤتمر الأخير لقمة الدار البيضاء، إذ إن المستقبل للتجمعات الكبرى، أما الكيانات الصغيرة فلا تملك من هذا المستقبل شيئا.

رابعاً: إن أحداث أوربا الشرقية قد أفرزت اهتماماً كبيراً وخاصة من قبل الشركات والمؤسسات الغربية الكبرى سواء من أوربا أو أمريكا أو اليابان للمسارعة بالاستحواذ على فرص الاستثمار في وقت لا مكان فيه للعواطف في ميادين السياسة والاقتصاد بل المصالح هي المسيطرة على العلاقات

الدولية، لذا فإن على العرب المسارعة للحصول على موضع قدم في دول الكتلة الشرقية وينبغي عدم الاعتماد على أن هذه الدول ظلت ردحا طويلا من الزمن مؤيدا تقليديا للقضايا العربية، بل إن المتغيرات الدولية تستلزم منا الارتباط بمصالح مع هذه الدول في مجالات الاستثمار والبنوك والتجارة وذلك للحفاظ على المواقف السابقة المؤيدة للدول العربية، وقد لا ينكر المرء الموقف السوفييتي الذي ظل مؤيدا للحق العربي سواء في مجال العلاقات الدولية أو المنظمات والمحافل العالمية، ولكن الآن يعتمد الاتحاد السوفييتي " سياسة توازن المصالح " وهو أمر قد سبق " لشيفر نادزة " أن ردده أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة.. بل الواقع يقول ذلك، وهنا يتساءل المرء ماذا سنقدم الآن للاتحاد السوفييتي في مقابل أن يظل على موقفه المؤيد للقضايا العربية؟ لا بد من الحديث بلغة العصر، لغة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وهذا يستدعي إستراتيجية عربية تضع في حسبانها هذه المتغيرات، وهنا تتضح حقيقة جلية وهي مسارعة العدو الصهيوني للاستفادة من هذه المتغيرات وذلك بطوفان التهجير الجماعي لليهود السوفييت إلى الكيان الصهيوني بما قد يغير البنية الديموجرافية للسكان في الأراضي العربية المحتلة، ولكن الأمر المؤكد أن الاتحاد السوفييتي قد تلقى مقابلا لهذا التهجير ليس من إسرائيل ولكن من الولايات المتحدة الأمريكية، إن فوائض الأموال العربية تودع في بنوك الغرب، واستثماراتهم في الدول الغربية – أمريكا وأوربا – ومعظم تجارتهم مع المعسكر الغربي، لقد آن الأوان أن يتحدث العرب بلغة العصر، إن الدول الأوروبية واليابان وأمريكا سارعت بتكثيف القروض والمعونات لدول الكتلة الشرقية للاستحواذ على الفرص المتاحة، بل يذهب بعضهم إلى القول بأن القروض والهبات والمعونات الغربية ستتجه صوب دول أوروبا الشرقية بدلا من الاتجاه إلى البلدان النامية في الجنوب، لذا فقد يحدث هذا تأثيرات سلبية على موازين مدفوعات الدول العربية التي اعتادت تلقي هذه القروض والمعونات من دول المعسكر الغربي، بل يذهب آخرون إلى القول بأن انفتاح دول المعسكر الشرقي قد يلغي الصفقات

المتكافئة في ميدان التجارة والتي كانت تقوم على المقايضة مع بعض الدول العربية المحتاجة إلى المنتج الأجنبي مما سيحدث تأثيرات سلبية على هذه الدول العربية، بل يذهب غيرهم إلى القول بأن هناك احتمال بأن يطرح الاتحاد السوفييتي موارده الطبيعية وفي مقدمتها النفط لمواجهة متطلبات التنمية والعجز الحاصل في ميزان مدفوعاته مما سيؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي إلى خفض أسعار نفط أوبك، وتذهب آراء أخرى إلى كذلك إلى أن انفتاح أوروبا الشرقية قد يؤدي إلى توفير عدد كبير من العمال العاطلين في هذه الدول، وبالتالي يتجه هؤلاء العاطلين من أوروبا الشرقية في السوق المحلية إلى العالم الغربي الأمر الذي سيؤدي إلى منافسة العمالة العربية وخاصة العمال المغاربة.

كل هذه الاحتمالات قائمة، لذلك لا بد من تحرك عربي فاعل ومدروس نحو الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية بمتغيراتها وقياداتها الجديدة، تحركاً يقوم على تبادل المنافع والمصالح بين العرب وهذه الدول، وأن يعمل العرب على تنويع علاقاتهم الدولية وربطها بمصالح حقيقية ملموسة مع الدول المؤيدة للقضايا العربية، وأعتقد أن الفرصة سانحة الآن في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي ومما يؤكد على ضرورة هذا التحرك هو أن جميع قيادات أوروبا الشرقية السابقة قد تناولها التغيير ويستدعي الأمر توثيق العلاقات مع القادة الجدد، ويعد التعاون الاقتصادي هو الميدان الأرحب والفاعل في هذا المجال.

وكما أشرت فإن رياح التغييرات التي يشهدها الوضع الداخلي في الاتحاد السوفييتي دفعت القيادة السوفييتية إلى انتهاج سياسات اقتصادية وتجارية جديدة في مسار العلاقات الخارجية مع دول العالم، وهذا الوضع الجديد في علاقات الاتحاد السوفييتي قد دفع كما أشارت الكثير من دول العالم إلى التنافس في سعيها لتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي أو إقامة علاقات جديدة باعتبار أن هذا التحرك يجعل هذه الدول في وضع متميز بالنسبة لعلاقات الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية مع هذه البلدان ويمكن أن يؤثر هذا بصورة إيجابية مباشرة أو غير مباشرة في توجيه سياسات الاتحاد السوفييتي لتحقيق أهداف هذه الدول ومصالحها،

وهذا ينطبق بالطبع على الدول العربية في سعيها لتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية، لذا ينبغي على العرب المسارعة كما قلت إلى تحرك مشترك للحوز على مرتبة متقدمة في علاقات الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية مع دول العالم سواء على الصعيد الثنائي أم الجماعي وخاصة على الصعيد الاقتصادي صعيد المصالح الذي يتفق مع سياسة الاتحاد السوفييتي الجديدة، وفي هذا الشأن تحضرني الأفكار التالية:-

أ) ضرورة تتبع النشاط الإسرائيلي في الاتحاد السوفييتي وخاصة بعد إبرام البروتوكول التجاري بين غرف التجارة في الاتحاد السوفييتي والغرف الإسرائيلية وتبادل المعلومات في هذا المجال بهدف تزويد الحكومات العربية بآخر التطورات لاتخاذ ما يلزم وكذلك تبادل المعلومات عن أي تطورات في مجال تقارب الشرق والغرب وأثره على العلاقات العربية السوفييتية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أي آثار على هذه العلاقات.

ب) قيام الدول العربية والأجهزة الاستثمارية والمصرفية العربية بدور الممول والوسيط في عمليات التبادل التجاري يبين الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية من جهة والأقطار العربية من جهة أخرى بما في ذلك تنظيم صفقات متعددة الأطراف قد تشمل قطرين عربيين أو أكثر أو حتى أطرافاً عربية وسوفييتية وأجنبية.

ج) الدعوة لعقد ندوة مشتركة لرجال الأعمال العرب والسوفييت وكذلك أوروبا الشرقية على أن يصاحب مثل هذه الندوات معرض مشترك للمنتجات العربية يقام في الاتحاد السوفييتي وكذلك بعض دول أوروبا الشرقية.

د) نظراً للتوسع والانفتاح الملحوظين في المساحة الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وفتح المجالات التكنولوجية المتقدمة للاستثمار فإنه من الضروري دراسة إمكانية قيام الهيئات المالية والاستثمارية والاقتصادية العربية بالمشاركة مع مؤسسات الاتحاد السوفييتي وأوروبا

الشرقية في مشروعات مشتركة وقد يكون من المفيد التفكير في إقامة بنك للاستثمارات العربية في هذه الدول.

هـ) خلق وجود دائم في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية عن طريق تنظيم معارض خاصة بالدول العربية والمشاركة في مختلف المعارض التي تقام في هذه البلدان وقد يكون التفكير في إقامة معرض عربي دائم في موسكو والجمهوريات الرئيسية في الاتحاد السوفييتي أثره المطلوب في هذا المجال.

و) خلق علاقات مباشرة بين الغرف التجارية العربية والغرف التجارية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وتبادل التشريعات والمعلومات ومعرفة الفرص التجارية المتاحة لدى الطرفين.

ز) التركيز على إبرام اتفاقيات طويلة الأجل مع الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية بما يسمح بإقامة علاقات تجارية دائمة ومشروعات إنتاجية لدى الطرفين.

ح) لمواجهة القصور في توافر النقد الأجنبي لدى المؤسسات السوفييتية والشرقية وكذلك لدى بعض الدول العربية يرى تشجيع الصفقات المتكافئة والمعاملات التجارية الثلاثية بين الدول العربية وهذه الدول كأنسب وسيلتين في هذه الحالة لتنمية العلاقات التجارية مع هذه الدول.

خامساً: وهناك نقطة أخرى جديرة بالاعتبار في ضوء رياح المتغيرات هذه هي مسألة التعاون العربي –الإفريقي خاصة وأن إسرائيل قد بدأت تطل برأسها من جديد في أفريقيا في صورة خبراء ومستشارين لبعض الدول الإفريقية بل أخذت تذكي النزاعات القائمة في إفريقيا وتساعد الحبشة ضد الثوار الإرتريين، وكذلك تغذي الحركة الخاصة بالمتمردين في جنوب السودان بل طالعتنا الصحف خلال هذا الشهر أن الحبشة قد منحت إسرائيل قاعدة عسكرية في إحدى الجزر بالبحر الأحمر حتى تنفي عن هذا البحر صفة أنه

بحيرة عربية بالإضافة إلى ما يتردد حول معاونتها للحبشة في إعداد الدراسات لتنفيذ السدود على نهر النيل مما يضر بحقوق مصر المائية، وقد بدأ بالفعل في الفترة الأخيرة عدد من الدول الإفريقية يعيد علاقاته الدبلوماسية مع العدو الصهيوني، ولذا يتعين على العالم العربي بذل المزيد من الجهد لإعطاء الفاعلية للتعاون العربي – أفريقي خاصة أنه منذ أن عقد المؤتمر الأول للتعاون العربي – الإفريقي على مستوى القمة في منتصف السبعينات لم يشهد هذا التعاون تحركا ملموسا، لذا فإن الأمر يحتاج إلى تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني مع الدول الإفريقية لسد المجال أمام العدو الصهيوني والوقوف أمام عودته مرة أخرى متسللا إلى إفريقيا.

سادسا: وهناك نقطة أخيرة لا بد من الإشارة إليها أنه في ضوء المتغيرات الدولية وفتور الحرب الباردة واتجاه العالم نحو التكتلات العظمى ليس أمام العرب من خيار سوى الاعتماد على الذات وانتهاج السبل والاساليب القوية نحو التضامن والتوحد، وهناك مجالان حيويان لا بد من التركيز عليهما، كفالة لاستقلال القرار العربي وتحريرا للإرادة السياسية العربية هما:

- موضوع الأمن الغذائي العربي.
- وموضوع التنسيق الفاعل في مجال الصناعات الحربية.

وذلك حتى لا تظل الإرادة العربية رهنا للخارج، لأن الفجوة الغذائية العربية أصبحت مخيفة للغاية وأصبح العالم العربي يعتمد على أكثر من ٥٠% من احتياجاته الغذائية على الخارج، الأمر الذي يستلزم وضع الدراسات التي أعدت في مجال العمل العربي المشترك موضع التنفيذ وإعطاء هذا الموضوع أهمية بالغة لاسيما وأن العالم العربي يمتاز بصفات تكاملية تهيئ له النجاح في هذا المجال.

أما الأمر الآخر هو تنسيق الجهود في مجـــال التصنيـــع الحربـــي وتبـــادل الخبرات التكنولوجية في هذا المجال بطريقة جادة، ذلـــك أن الصناعـــة الحربيـــة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وإلى خبرات تكنولوجية متطورة، ولن يكفل هذا إلا العمل الجماعي العربي لضمان النجاح في هذا السبيل.

هذا وإن الأجواء السياسية العربية حاليا مهيأة للأخذ بهذه الأسباب ومراعـــاة سبل النجاح لإحراز هذه الإنجازات فالأمة العربية مؤهلة إلى هذا التوحد والتآزر.

مستقبل العلاقات العربية
في ظل المتغيرات الدولية [1]

إن المستقبل ملك لمن يستشرف آفاقه ويعد الخطط والدراسات لملاحقة إيقاعاته المتسارعة، أما من لا يتتبع هذه الغاية فلا يملك من هذا المستقبل شيئا، وكما هو معروف أن عالمنا العربي أشد تأثرا بالمتغيرات الدولية، لما له من أهمية استراتيجية، حيث يقع في قلب الدنيا، ويحوي في جوفه أكبر خزان للنفط، ويشكل سوقا استهلاكية واسعة فضلا عما له من وزن مالي وموقع جغرافي متميز وسوف تستمر المصالح الحيوية للغرب والشرق في هذه المنطقة ويمكن القول بإيجاز شديد إن المصالح الغربية سوف تتكشف أكثر فأكثر في المنطقة العربية خاصة في منطقة الخليج العربي وإن اعتماد الغرب بما فيه الولايات المتحدة على نفط الخليج سوف يتزايد في القرن الحادي والعشرين وتنتهي معظم الدراسات والتنبؤات والتحليلات حول مستقبل النفط إلى هذه النتيجة إذ تشير بعض التقديرات إلى أن ثلثي كمية البترول التي طرحت في الأسواق العالمية في أواخر التسعينات كانت من الخليج وبالتحديد من السعودية والكويت والعراق والإمارات وإيران، وإذا كان لمنطقتنا هذه الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية فإننا لا نعيش بمعزل عن العالم نحن نؤثر ونتأثر، بل إننا بحكم تصنيفنا وموقعنا كدول من العالم الثالث نواجه تحديات كبرى تتمثل في تحدي التجزئة وسيادة منطق الدولة القطرية في مواجهة مطالب الوحدة، وتحرر الإرادة الوطنية من نير الهيمنة والتبعية، وتحدي إقامة التنمية المتوازنة في مواجهة التخلف، وتحدي القضية الفلسطينية في مواجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية، وتحدي التهديدات الأخرى للأمن

---

١ - اللجنة المصرية للتضامن - أول مارس ١٩٨٩.

القومي العربي وفي مقدمتها أمن الخليج العربي، وهذه التحديات ليست منفصلة بل تتداخل وتترابط، فالتبعية عامل معوق للتنمية ومشجع للتخلف وعامل إضعاف وتشتيت للإرادة العربية في مواجهة العدو الصهيوني، وإن قيام إسرائيل قد منع الاتصال الجغرافي المباشر بين مصر والمشرق العربي كما أنها الضمان النهائي للمصالح الغربية والذراع الاستعمارية لضرب تحرر واستقلال الإرادة العربية.

وإذا كان عالم اليوم في حقيقته الراهنة قد ساده ما يسمى بدبلوماسية الوفاق بين القوتين الأعظم وما تبع ذلك من انتشار حمى التسويات الإقليمية إلا أن قضية العرب المركزية هي قضية فلسطين ظلت حتى هذه اللحظة تراوح في مكانها دون حلول جذرية رغم حدوث العديد من المتغيرات التي تمثلت في القرارات الإيجابية والمعتدلة للمجلس الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر وقيام دولة فلسطين وخطاب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في الجمعية العامة وهجمة السلام الفلسطينية ضد التعنت الصهيوني وفتح الحوار الأمريكي مع المنظمة والتصريحات الإيجابية لمسؤولين كبار في بريطانيا (ميلر، ولد جريف) إلا أنني أرى أن يكون توجهنا الحاضر معتمدا على سياسة الدفاع الجماعي المعتمد على:

أولا : الذات العربية وأرى ما يلي:-

١ - رغم أن سياسة الوفاق والمتغيرات الدولية قد أحدثت تأثرا ما، على الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنني أرى أن التأثير الحاسم على هذا الصراع في الفترة الراهنة – قد جاء متمثلا في الانتفاضة بالنسبة للقوى الفلسطينية – يعد شبيها بما أحدثته حرب ١٩٧٣ في الموقف العربي بالنسبة لمجمل القوى العربية، وأن ما تبع من تطورات إيجابية في الموقف الدولي سواء موقف الاتحاد السوفييتي أو دول أوربا الغربية أو الولايات المتحدة كان نتيجة مباشرة لهذه الانتفاضة وهو الأمر الذي أكده وزير الخارجية السوفييتي في زيارته الأخيرة للمنطقة.

وكما أسلفت وبالرغم من هذه التطورات فقد يخطئ المرء خطأ استراتيجيا إذا اعتقد أن حل الصراع العربي الإسرائيلي قد بات وشيكا، وأن الحديث عن

التطور الحاصل في الموقف الدولي يبقى حديثا هاما، إلا أن شاغل استمرار التطور الراهن لحركة التحرير الفلسطيني يجب أن يكون هو الأساس، وأن الإغراق في حديث الدبلوماسية يعني السير على ساق واحدة ويعني ثانيا الوقوع في شراك الخداع الدبلوماسي الذي طالما استخدمته الولايات المتحدة كثيرا تجاه العرب لأغراض التهدئة وتمزيق الموقف العربي، ولا يستدعي الأمر في الاسترسال إلى تحليل مواقف القوى الأخرى وفي مقدمتها دول السوق الأوربية التي أثبتت التجارب أنها لا تتحرك ولا تفعل الكثير بدون أمريكا، وما تستطيع أن تفعله الولايات المتحدة في ظل انحيازها الكامل لإسرائيل لن يكون أكثر من إدخال تحسينات على مبادرة (شولتز) والتي سبق أن رفضتها إسرائيل، أما الحوار الأمريكي الفلسطيني فإني أراه ظل يراوح في مكانه.

٢ – أنتقل بعد ذلك إلى النتيجة الحاسمة والخيار الوحيد أمام الموقف العربي هو أن التضامن والاستعداد لانتزاع الحق بالقوة والتركيز على قومية المعركة وإعادة الحياة إلى جعل اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٠ ووضعها موضع التنفيذ وإحياء الجبهة الشرقية والقيادة العربية الموحدة وسيادة الفكر الذي كان العرب ينتهجونه في الستينات هو الملاذ الوحيد لوقف التداعي في الموقف العربي والانطلاقة الصحيحة نحو تحرير فلسطين لاسيما أن عالمنا العربي في تلك الفترة يشهد صحوة وحدوية تمثلت في قيام التجمعات الإقليمية الثلاث بشرط أن يتم التنسيق الفاعل بين هذه التجمعات وليس هناك ساحة أكثر فاعلية وأجدر بالتنسيق من ساحة الدفاع الجماعي عن الذات ووضع اتفاقية الدفاع المشترك موضع التنفيذ وإحياء القيادة العربية المشتركة، ومما يكفل نجاح هذا التوجه هو عودة مصر إلى الصف العربي، ولذا كانت قمة عمان الاستثنائية (نوفمبر ١٩٨٧) هي البداية الصحيحة لتصحيح الموقف العربي، لأن مصر إذا كانت موجودة بالجغرافيا في أفريقيا فهي موجودة بالتاريخ وكل التاريخ في آسيا فمنها خرجت عين جالوت ومنها خرجت حطين ومنها خرجت حرب الاستنزاف

وقادت طلائع جيشها حرب أكتوبر المجيدة، فبعودتها تم تصحيح الميزان العسكري للأمة العربية، ولذا فقد أدرك صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ببصره وبصيرته هذه الحقيقة وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر إثر قمة عمان الاستثنائية، ولقد أثبت التاريخ قديمه وحديثه أن أية تسويات سلمية لا تتم من فراغ بل هي ترجمة دقيقة للموازين العسكرية والاقتصادية للقوى المتصارعة، فلنركز على إحياء الجبهة الشرقية والقيادة العربية المتحدة كخطوة أساسية من استراتيجيات حل الصراع العربي الإسرائيلي ولا يمكن أن تنال أمة حقوقها المغتصبة وهي مسقطة الخيار العسكري من خياراتها.

٣ – بالإضافة إلى ما سبق لا بد من تنسيق موقف سياسي عربي موحد فاعل والتحدث بلغة عربية واحدة للعالم أجمع في مواجهة التعنت الصهيوني.

٤ – هناك خيار رابع وهو الاتجاه إلى التنمية العربية المشتركة بمعناها الواسع وهناك الاتفاقيات والمواثيق للعمل العربي المشترك وخاصة في المجال الاقتصادي، لأن المصالح المشتركة هي العنصر الفاعل في صنع المواقف السياسية، ولا بد من اعتماد سياسة الاعتماد على الذات ولنبدأ في الضروريات وخاصة الغذاء والبدء في صناعة حربية عربية تكفل استقلال الإرادة العربية.

ثانيا: النزاع العراقي الإيراني:-

لقد صدر إعلان الجانب الإيراني في ١٨ يوليو ١٩٨٨ قبول قرار وقف إطلاق النار الصادر بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ وبدون الاسترسال في أصل النزاع وتاريخه أود أن أشير إلى ما يلي:

١ – من المسلم به أن كلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية قد وصلا في لحظة معينة إلى عدم تحبيذ استمرار الحرب وإلا لما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

ولكن الذي أوقف الحرب فعلا هو الصمود العراقي والانتصارات العراقية الأخيرة في الفاو والزبيدات والشلامجة وجزر مجنون وغيرها من المواقع، وتنامي القوى العسكرية العراقية وفي مقدمتها صواريخ الحسين وغيرها التي أحالت البلدان الإيرانية إلى جحيم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لقد لعبت تفاعلات الأوضاع الداخلية في إيران دورا آخر في قبول وقف إطلاق النار. ولكن مجرد وقف إطلاق النار ليس كافيا فقد تتجدد الحرب بين عشية وضحاها رغم جهود السكرتير العام للعمل على استمرار المفاوضات بين الفريقين.

٢ - عند بدء المفاوضات في جنيف طالب العراق بالتوازن المقبول للاستفادة من وقف إطلاق النار ليشمل كل مياه الخليج بما في ذلك مضيق هرمز وإن ذلك لا يمكن تثبيته فعلا في البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين دوليتين:

الأولى: تتعلق بحرية الملاحة الكاملة لجميع السفن العراقية في شط العرب وكذلك في مضيق هرمز دون التعرض للتفتيش من جانب الإيرانيين.

الثانية: إيجاد صيغة دولية لتطهير شط العرب ليصبح صالحا للملاحة حيث إنه المنفذ العراقي والممر المائي الوحيد للعراق.

٣ - ثم تبع ذلك طرح الانسحاب إلى الحدود الدولية والتي تراها إيران طبقا لمعاهدة الجزائر ١٩٧٥، أما العراقيون فيرونها في معاهدة ١٩٣٧ والتي يمر بمقتضاها خط الحدود في الضفة الشرقية لشط العرب بما يعني أن كل شط العرب للعراق، بينما تراها إيران في الضفة الغربية فقط.

٤ - والآن نتساءل هل موقف إيران الحالي تكتيكي أو إستراتيجي ؟، لقد أعلن قادة إيران أن موقفهم وقبولهم لوقف النار ينطلق من موقف استراتيجي إلا أن كثيرا من المحللين يرون أن موقف إيران الحالي هو موقف تكتيكي استدعته الظروف الداخلية والأوضاع العسكرية والاقتصادية لإيران، إذ أن قادة إيران لم يتوقفوا عن حديث الحرب مشيرين أن استمرارها قد أكسب الجبهة الداخلية تماسكا وخاصة في بداية الحرب والانتصارات الإيرانية.

٥ – كما يرى البعض أن وقف إطلاق النار جاء في صالح الولايات المتحدة الأمريكية وخفف المخاوف الأمريكية من حدوث تحول جذري في الوضع القائم في التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، كما أن القوتين العظميين لا توجد مخاوف لديهما طالما ظل النزاع محكوما بلا مشاكل، والسماح بهذا النزاع طالما القوى المحلية منقسمة فيه، وقد تدفع الولايات المتحدة المفاوضات باتجاه الضغط على العراق بشكل أو بآخر، وأن محور السياسة الغربية في ضوء مصالحها الحيوية في المنطقة هو الحفاظ على التوازن بين العراق وإيران وتشجيع الاتجاهات المعتدلة داخل إيران ولكن كل هذا لا يعني ضمانة عدم استئناف إيران للحرب، ولذا فإن الأطراف المحلية يظل على عاتقها بالأساس حماية نفسها.

٦ – أما الاتحاد السوفييتي قد ساعد العراق دون إعطائها من الأسلحة ما يؤهلها لنصر حاسم في ضوء توجهات السياسة السوفييتية الجديدة وحل النزاعات الإقليمية بلا غالب أو مغلوب .

وفي إطار جامعة الدول العربية وعملا باتفاقية الدفاع المشترك تم اعتماد سياسة عربية موحدة للدفاع الجماعي بحيث يتم تنسيق المواقف الخارجية والدفاعية وبحيث يتم التعامل مع إيران والمجتمع الدولي كوحدة واحدة في الأمور المتعلقة بالخليج على الأقل، وبذلك يتم إحداث توازن استراتيجي مع إيران، ذلك أن إيران بكثافتها السكانية وإمكانياتها المادية لن تكف عن التدخل في أمور دول المنطقة مالم يتم إحداث توازن عربي يعيد الميزان الاستراتيجي لصالح الأمة العربية وإن احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد السياسة الإيرانية سواء في عهد الشاه أم في عهد حكومة إيران الحالية التي رفضت إعادة الجزر عندما ناشدتها العراق بذلك قبيل بداية الحرب .

أعود وأكرر إن التوازن يظل منقوصا إذا لم يكن وثيق الصلة بنظام عربي دفاعي ينهي أي احتمال لتفوق إيراني، وعندئذ فقط يمكن إقامة علاقات عربية إيرانية متوازنة تقوم على التعاون وحسن الجوار .

وعلى العموم فإن مستقبل العلاقات العربية الإيرانية بوجه عام والعلاقات العراقية الإيرانية بشكل خاص يرتبط باحتمال ما يمكن التوصل إليه من خلال المحادثات العراقية الإيرانية من أجل تنفيذ تام القرار رقم ٥٩٨ وأيا كانت الحلول فإن بناء الثقة بين الجانبين يعد أمرا هاما، وقد يستدعي الأمر مناطق منزوعة السلاح على الجانبين وقوات مراقبة دولية ويمكن أن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بدور بجانب الأمم المتحدة .

وعلى كل حال فإن التجمعات الإقليمية العربية الثلاث يمكنها أن تلتقي في مجال التنسيق تحت مظلة اتفاقية الدفاع لعربي المشترك.

المتغيرات الدولية في عالمنا المعاصر [1]

قد يعد من نافلة القول أن سياسة الوفاق تسود عالمنا المعاصر في الوقت الحاضر، فقد اختفت نبرات الأيدلوجيات المذهبية التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، وبدت تسود لغة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وقد تأكد هذا المنطق منذ وصول الزعيم السوفييتي جورباتشوف إلى سدة الكرملين وانتهاجه سياسة إعادة البناء منذ عام ١٩٨٥، وتكريس اهتماماته نحو نزع السلاح وتطوير المجتمع السوفييتي من الداخل، وقد أخذ العالم يقبل على عصر جديد يميل إلى الوفاق وإنهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، بل ذهب البعض إلى القول إن العملاقين قد اتفقا اتفاقا شبيها بالاتفاق الذي تم في يالطا عقب الحرب العالمية الثانية لتقسيم العالم، ولذا ترددت المقولة بمناسبة قمة مالطا الأخيرة بين بوش وجورباتشوف "من يالطا إلى مالطا " أي : إن العملاقين في مالطا اتفقا في صفقة على تبادل المصالح على حساب العالم، حيث أن هجرة اليهود السوفييت الأخيرة إلى فلسطين المحتلة عزاها بعض الكتاب إلى جزء من هذه الصفقة التي تمت في مالطا نظير تصدير التكنولوجية الأمريكية المتقدمة إلى الاتحاد السوفييتي.

ولم تقتصر رياح التغير هذه على العلاقة بين العملاقين بل اجتاحت أوروبا الشرقية في زلزال سياسي لا مثيل له قلب كافة المعادلات والموازين وتم كل ذلك بمباركة من الاتحاد السوفييتي حيث تغيرت كل معادلات الستار الحديدي في رومانيا وبلغاريا وسقط حائط برلين وتشيكوسلوفاكيا وقد سبقت بولندا في هذا التغيير.

---

١ – اللجنة المصرية للتضامن، في ١٩٨٩/١٠/٢٤.

واستغل بعضهم أحداث الميدان السماوي في الصين التي حدثت في أواخر العام الماضي مشيرا إلى أن رياح التغيير ستجتاح الصين أيضا، الأمر الذي دفع بعض المحللين إلى إجراء مقارنة حول تأثير رياح التغيير في كل من دول أوروبا الشرقية والصين الشعبية، ومدى استجابة كل من الفريقين لرياح التغيير، وفي هذا الشأن يمكن إيراد ما يلي:-

١ - إن الأحداث التي حدثت من مظاهرات واعتصام الطلبة في الميدان السماوي بالصين الشعبية لم تكن عملا طبيعيا بل كانت بتخطيط ومؤازرة من الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية حيث إن الصين تسير منذ أكثر من ١٠ سنوات في ثورة حقيقية نحو الانفتاح وتحديث الاقتصاد وترفع شعار دولة واحدة واقتصاد متعدد، مشيرة إلى أنها لاتمانع في بقاء هونج كونج على حريتها الاقتصادية عند عودتها للدولة الأم عام ١٩٩٧ وكذلك عند عودة فورموزا أيضا، كما أن الصين قد أقامت ٣ مناطق حرة داخل الصين شبيهة بهونج كونج، كما توجد لديها ١١ مدينة ذات اقتصاد مختلط وتخطط جديا لتحديث اقتصادياتها وزيادة إمكانياتها التصديرية وتجديد مصانعها بمشاركات أجنبية، الأمر الذي أفزع الغرب من بروز المارد الصيني كمنافس قوي في مطلع القرن الحادي والعشرين.

٢- إن الاشتراكية في الصين أعطت ولم تأخذ، أما الاشتراكية في أوربا الشرقية أخذت ولم تعط، ذلك أن الصين باشتراكيتها قد كفلت لمواطنيها حدا أدنى من الكفاية بعكس أوربا الشرقية فقد خضع الفرد فيها لإحباطات عنيفة وظهر تفاوت شنيع في الدخول، فهناك أصحاب الملايين بجانب من يتضورون جوعا.

٣ - إن الصين بلد ذات حضارة عريقة وأصول ثابتة، أما دول أوروبا الشرقية فمعظمها دويلات حديثة قامت عقب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ولذا فإن حضارة الصين تجعلها أقل عرضة لرياح التغيير.

٤ – إن اهتمام الغرب وأمريكا يشكل عاملا هاما بالنسبة لما يجري في أوربا الشرقية لأنها على أعتاب الغرب بعكس الصين الشعبية فهي في مكان قصي بعيد يفصلها المحيط الهادي عن أوروبا، ولذا فإن تحرك واهتمام الغرب قد يكون أقل تأثيرا عليها.

٥ – إن شعب الصين وما يشكله من طوفان بشري يبلغ مليار نسمة يكون قادرا على ابتلاع من يأتي إليه بعكس دويلات أوروبا الشرقية الصغيرة يمكن أن تطالها تأثيرات النفوذ الغربي بشكل واضح ومباشر.

لقد صدق هذا المحلل عندما قال : إن أوروبا الشرقية تتأثر برياح التغيير كما تتأثر القردة في حركتها، أما رياح التغيير تجعل الصين تتحرك تحرك الفيلة.

ولكن هنا دعونا نتساءل أين نحن العرب من هذه التغيرات ؟ فأوروبا مقبلة على وحدة شاملة عام ١٩٩٢، وأمريكا وكندا تخضعان لتنسيق متكامل، واليابان مع النمور الأربعة في جنوب شرق آسيا، ويدور الحديث حاليا حول البيت الأوروبي الواحد الذي يجمع أوروبا شرقها وغربها بما فيها الاتحاد السوفييتي، حتى أمريكا اللاتينية لديها سوق مشتركة فهناك مجموعة الأنديز، وغير ذلك من التجمعات الدولية، هنا يتحتم على العرب أن يعدوا صيغة جديدة للتعامل مع المتغيرات الدولية في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، إن التجمعات العربية الثلاث في حاجة إلى آلية للتنسيق بينها إذ يمكن لهذه التجمعات التنسيق على المستوى الإقليمي في مجال الرسوم الجمركية والترانزيت والانتقال، وشق الطرق والجسور وغير ذلك من الأشياء ذات الطابع المحلي التي يقتضيها الجوار الجغرافي.

أما المسائل القومية الكبرى فلا يمكن التنسيق فيها على المستوى الإقليمي أي مستوى التجمع الواحد بل لا بد من المستوى القومي العريض لمواجهة التحديات المتعاظمة التي تواجهها الأمة العربية، فهناك مجال الصناعات الحربية، ومجالات الأمن الغذائي، ومجالات النقل البحري، ومجالات التجارة العربية البينية، ومجالات المشروعات المشتركة.. بالإضافة إلى التحديات السياسية المتعاظمة

مثل تحدي القضية الفلسطينية، تحدي مشاكل المياه في الوطن العربي، وغير ذلك من القضايا القومية التي تشغل الأمة العربية على مستوى الوطن العربي الكبير، كل هذا يستدعي آلية جديدة لتنظيم العمل العربي المشترك التي اعتمدت في الثمانينيات ولم تنفذ قد يكون مجديا مراجعتها وتحديثها لتواكب المتغيرات العالمية وقد تكون أولى خطوات التنسيق عقد لقاء مشترك بين رؤساء التجمعات العربية الثلاث للاتفاق على آلية للتعاون بين هذه التجمعات لتعظيم دور العمل العربي القومي للاستعداد لمواجهة المستجدات في العقد الأخير من القرن العشرين.

محطات في تاريخ القضية الفلسطينية [1]

مرت البلاد الفلسطينية بمراحل عديدة وعهود قاسية بدءا من نشوء الحركة الصهيونية في العهد العثماني مرورا بعهد الانتداب البريطاني وقيام دويلة إسرائيل فوق الأرض الفلسطينية إلى وجود موقع للسلطة الفلسطينية بعد سنوات طويلة من الثورات والانتفاضات والبطولات الشعبية بحثا عن التحرير والسيادة وبحثا عن السلام غير المتكافئ مع الكيان الإسرائيلي.

والآن وقد اختلطت الأوراق بين مؤيد للسلطة الفلسطينية التي انفردت بالمفاوضات مع الكيان الصهيوني وجعلت اعتمادها ومرجعيتها في حل القضية الفلسطينية على الولايات المتحدة الأمريكية تارة واللجوء للأمم المتحدة تارة أخرى رافضة استمرار المقاومة لتحرير فلسطين وتقديم الكثير من التنازلات.

دعونا نرجع إلى بداية نشوء القضية الفلسطينية لنرى مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة والأمم المتحدة من جهة أخرى حسب ما أشارت إليه التقارير الصادرة بالخصوص.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت فلسطين من بين الدول العربية التي أطلق عليها في تلك الفترة اسم الأقاليم وذلك بعد أن عجزت الإمبراطورية العثمانية عن قيادة الصراع ضد المستعمر الغربي وانسحبت عائدة إلى موطنها الأصلي تركيا، وتولت عصبة الأمم أمرها وجعلتها تحت الانتداب وأشارت الأحكام ذات الصلة حسب المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم إلى أنها مجتمعات معينة كانت تنتمي إلى الإمبراطورية التركية، ونظرا لأنها وصلت إلى درجة من التقدم اعترفت بوجودها كأمم مستقلة تمهيدا لقيام دولة منتدبة لتقديم المساعدة

---

[1] – تم نشر هذه الدراسة بجريدة الخليج في العدد ٧٧٢٤ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٢، محطات في تاريخ القضية الفلسطينية.

والمشورة إليها في المجال الإداري حتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه أن تكـــون قادرة على الاعتماد على نفسها مع الأخذ في الاعتبار رغبة هذه الأمم في اختيـــار الدولة المنتدبة وأن الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب أصبحت دولة تحت الانتداب من الدرجة (ألف) والاعتراف باستقلالها مبدئيا.

وهذا انطبق على جميع الأقاليم ماعدا إقليم واحد وهو إقليم فلسطين والذي تـم إستثناءه بدلا من أن يكون الانتداب عليه قاصرا على تقديم المشـــورة والمســـاعدة الإدارية، واتضح فيما بعد أن هناك هدف أساسي هو تنفيـــذ وعـــد بلفـــور الـــذي أصدرته بريطانيا عام ١٩١٧ والذي تقر وتعترف فيه بأن فلسطين وطـــن قومـــي للشعب اليهودي وحتى تعزز بريطانيا هذا التوجه عرضته على عصبة الأمم التـــي بدورها أدرجته في صك الانتداب على فلسطين وسلمته كمنحة منها لبريطانيا دون أخذ رغبة الشعب الفلسطيني في تلك الفترة كما يقتضي تعهد عصبة الأمم وتم ذلك في عام ١٩٢٢ وبعده مباشرة بدأت هجرة يهودية واسعة النطاق إلى فلسطين مـــن شرق أوروبا بصفة خاصة، وزادت نسبة اليهود من ١٠% من سكان فلسطين عام ١٩١٧ إلى أكثر من ٣٠% عام ١٩٤٧ مما أدى إلى حدوث ثـــورات فلســـطينية متتالية وذلك بعد أن أغلقت الأبواب في وجه الشعب الفلسطيني وحاولت بريطانيـــا العظمى بوصفها الدولة المنتدبة أن تقدم صيغا مختلفة لبلد سادته ثورات من أهـــل الأرض الفلسطينية تقابلها أعمال إرهابية من اليهود المهاجرين ومن ضمـــن هـــذه الصيغ صيغة مشروع التقسيم وصيغة للحكم الذات الإقليمي وصيغة قيام فلســـطين مستقلة موحدة.

وخلال الخمسة والعشرون عاما التي تلت الانتداب كانت جميع بلدان الشـــرق الأوسط قد تحررت من الانتداب وقد أصبحت مستقلة والاســـتثناء الوحيـــد هـــو فلسطين التي تمثل حالة فريدة من نوعها والتي أعاق فيها العنـــف الناشـــئ عـــن الأحكام المتعارضة للانتداب الانتقال إلى الاستقلال وهذا نتيجة هجمة اليهود الذيـــن سمحت لهم بريطانيا العظمى وشجعتهم على الدخول إلى فلســـطين علـــى شـــكل هجرات وبدلا من أن يكون نتيجة للانتداب تحقي الانتقال إلى الاستقلال أدى إلـــى تحقيق وطن قومي لليهود في فلسطين مما زاد من تعقد القضية الفلسطينية أكثر.

ورفع علم الجهاد من قبل الشعب الفلسطيني صاحب الأرض إلا أن المؤامرة كانت أكبر منه فقابله الإرهاب العنيف المدعوم بالسلام من قبل الجيش البريطاني جيش دولة الانتداب المكلف حسب قرار بعصبة الأمم في أن يحقق لها الاستقلال وقد حاولت بريطانيا ظاهراً إيجاد حل للمشكلة ولكنها لم تكن جادة في ذلك فطرحت عدة مشاريع كما سبق أن وضحنا رفضت كلها وعندما وجدت بأن مثل هذه الحلول وغيرها غير مقنعة وغير مقبولة بالنسبة للشعب الفلسطيني وأنها غير قادرة على حل قضية فلسطين التي خلقتها من خلال وعد بلفور والسماح للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبعد أن فشلت مقترحاتها لعدم جديتها في ذلك أحالت القضية إلى الأمم المتحدة في فبراير ١٩٤٧ وفي الأمم المتحدة ظلت القضية بين المطرقة والسندان كما يقولون، وظلت قضية فلسطين بين عرضها على مجلس الأمن الذي يصعب عليه أن يبت فيها بشكل حاسم بسبب استخدام حق الفيتو وبين إحالتها إلى لجنة الوصاية والتي تتطلب عقد اتفاقية وصاية جديدة تقوم بموجبها بريطانيا العظمى بدور مماثل لذلك الدور الذين كانت تقوم به عندما كلفت من هيئة عصبة الأمم كدولة منتدبة على فلسطين خلفت على أثر ذلك القضية بإصدارها وعد بلفور الذي أقر بقيام الدولة اليهودية في فلسطين غير أن القرار النهائي تم إحالته إلى الجمعية العامة لعصبة الأمم وفي أثناء ذلك صعدت الجماعات الصهيونية الإرهابية المنحلة هجماتها وأعمالها العنيفة التخريبية وازدادت الهجرة المدعومة من بريطانيا والغير مشروعة إلى فلسطين بشكل حاد، وطلبت الحكومة البريطانية تحت وطأة أعمال العنف اليهودي الجائر في فلسطين عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في تعيين لجنة خاصة لوضع توصيات بشأن الحكومة الفلسطينية المقبلة كما ادعت وقد كان هذا الإجراء حفاظاً لماء الوجه.

وفي إبريل ١٩٤٧ انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للنظر في قضية فلسطين وتم انتخاب ممثل البرازيل رئيساً لها وكانت سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر قد بذلا جهداً منسقاً يستهدف عقد مناقشة موضوعية لمسألة استقلال فلسطين بتوجيه طلبات متماثلة بأن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمالها بنداً إضافياً بعنوان إنهاء الانتداب على فلسطين وإعلان

استقلالها وتمسكت الدول العربية بطلبها معتمدة على قرار عصبة الأمم التي قد اعترفت بالاستقلال المؤقت للدول الموضوعة تحت الانتداب من الفئة (ألف) وهذا يشمل استقلال فلسطين وبالتالي فإن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتجنب مسألة استقلال فلسطين وأعيد سرد التاريخ الكامل لفلسطين تحت الانتداب وجرى تحليل وعد بلفور وعهد عصبة الأمم والاستشهاد بتقارير اللجان المختلفة وتدخل الوفد اللبناني وقتها موضحا وكاشفا اللعبة في الأمم المتحدة التي لا ترغب حتى في عرضها ومناقشاتها في جلسة عامة للأمم المتحدة وأنها كذلك تخشى حتى تصور إمكانية استقلال فلسطين.

غير أن الوكالة اليهودية تقدمت للجمعية العامة بطلب مبينا فيه أنه في الوقت الذي أعطي الحق للدول العربية أن تتبنى القضية الفلسطينية نجد أنه لا يوجد ممثلون للقضية اليهودية وبالرغم من عدم وجود نص يسمح للمنظمات غير الحكومية المثول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وكانت الأمم المتحدة قد رفضت مثل هذه الطلبات في قضايا أخرى سبق عرضها عليها ولم يحدث أبدا أن استمعت الجمعية العامة إلى ممثلين لمنظمات غير حكومية فيما يتعلق ببنود مدرجة في جدول الأعمال.

وعلى الرغم من ذلك طلبت الجمعية العامة من اللجنة الأولى قبول طلب الوكالة اليهودية عرض قضيتها وأبلغت الوكالة اليهودية بالقرار برقيا من رئيس الجمعية العامة فيما أحالت طلب عرب فلسطين المماثل إلى اللجنة الأولى للنظر فيه مما أثار احتجاجا فوريا مكن عرب فلسطين والدول العربية وقد ردت الدول العربية على هذا الإجراء على اعتبار أنه مركز على عرب فلسطين وحقوقهم كما لا يتفق مع كل من مبدأ العدالة والديمقراطية وعلى الرغم من أن وفد فلسطين العربي لا يستطيع أن يصدق أن ذلك كان قصد أعضاء الجمعية العامة إلا أن حقيقة القرار وما ينطوي عليه من معاني تجعل وفد فلسطين العربي في الوقت الذي يحتفظ فيه بموقفه في المستقبل لا يجد بديلا عن سحب طلب الاستماع الذي قدمه وأن يسجلوا أمام الجمعية العامة أن العرب لم يعترفوا ولن يعترفوا بالانتداب أو بأي إجراء أو بأي هيئة ناشئة عنه.

وهذا الاعتراف الذي منحته الجمعية العامة للوكالة اليهودية وهو اعتراف مماثل لذلك الذي منحته إياها عصبة الأمم ونتيجة لاحتجاج الدول العربية سويت

المسألة بتوصية من اللجنة الأولى إلى الجمعية العامة باعتماد قرار ينص على ما يلي: إن قرار اللجنة الأولى الموافقة على طلب الاستماع الذي قدمته الهيئة العربية العليا يعطي تفسيرا صحيحا لنوايا الجمعية العامة وعندئذ قررت الهيئة العربية العليا المثول أمام اللجنة الأولى لمناقشة اللجنة الخاصة في مسألة قضية فلسطين فوجدت تعقيدا مقصودا في اللجنة الأولى التي كان يرأسها السيد / ليستر بيبرسون ممثل كندا .

وتم تكوين لجنة الأمم المتحدة الخاصة والمعنية بفلسطين مع وجود اختلافات بارزة في أساليب المعالجة انعكست بشكل سلبي على مشروعي القرارين الرئيسيين اللذين كانا مقررا مناقشتهما واللذين كانا مقدمين من الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت أحد المسائل الأساسية أثناء مناقشة لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين والتي زادتها تعقيدا هي ربط مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا بقضية فلسطين وبالرغم من أن الربط بين المشكلتين غير وارد ولا يوجد بينهما ترابط على اعتبار أن المشكلة الأولى هي مركز فلسطين في المستقبل أما المشكلة الثانية فهي مسألة اليهود المشردين في أوروبا وفي كل مناقشة تتم لقضية فلسطين يجرى الربط بين هاتين المشكلتين ومن ثم يتضح أن المؤامرة تطبخ للأسف حتى في إطار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) التي يفترض أن يكون النقاش فيها عادلا والقرار فيها صحيحا بحيث يعيد الحق لأصحابه الحقيقيين .

أما ما هو واضح من خلال المناقشة في اللجان المنبثقة عن الأمم المتحدة وكان الأمر مسلم به على أن الحل الوحيد للمشكلة الإنسانية الخاصة بتشريد اليهود هو الهجرة إلى فلسطين وهذا مبدأ اتخذته بريطانيا الدولة المنتدبة ووافقت عليه عصبة الأمم وهاهي لجنة الأمم المتحدة المعنية بحل قضية فلسطين المفتعلة تتبناه من اجل هجرة اليهود إليها لقيام دولة إسرائيل عليها.

وبالرغم من أن أحد القرارات المتعلقة باللاجئين والمشردين في أوروبا يعلن بوضوح أن إعادة توطين اليهود المشردين ينبغي ألا تتم في أي إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي دون موافقة سكان ذلك الإقليم وأنه ينبغي عدم التفكير في إعادة توطينهم في أي مكان يتسبب في اضطرابات تؤثر على علاقات الصداقة بين

الدول مع أن هناك منظمة أنشئت فعلا في ذلك الوقت لرعاية اللاجئين اليهود وهي تباشر عملها وكان عليها أن تنظر في إعادة توطين اللاجئين والمشردين في أوروبا أو إعادتهم إلى أوطانهم.

فعرب فلسطين ليسوا مسؤولين بأي شكل من الأشكال عن اضطهاد اليهود وأن العرب كانوا من بين أولئك الذين يتعاطفون مع اليهود المضطهدين في أوروبا، ومن هنا لا ينبغي القول بأن مسؤولية حل تلك المشكلة تقع على عاتق فلسطين وهي بلد صغير جدا وقد تلقت عددا كبيرا من هؤلاء اللاجئين منذ عام ١٩٢٠ وأن الذين يودون أن يعبروا عن تعاطفهم فلديهم في بلادهم متسع أكبر مما في بلادهم متسع أكبر مما في فلسطين ولديهم وسائل أفضل لاستيعاب هؤلاء اليهود اللاجئين ومساعدتهم.

الأمم المتحدة وقرار تقسيم فلسطين

قرار التقسيم:

لم يتضمن ميثاق لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين أية إشارة إلى استقلال فلسطين وانتهاء انتداب بريطانيا عليها، ولم يقدم حلا لمشكلتها، وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما ربطت قضية اللاجئين اليهود الأوروبيين بفلسطين.

شكلت لجنة من قبل الأمم المتحدة زارت فلسطين والتقت بأطراف القضية ولم تستطع الاتفاق على توصيات وبعد أن تقدمت أمريكا بمشروع قرار أدخلت عليه بعض التعديلات، وسحبت الأرجنتين مشروعها.. أوصت غالبية الأعضاء (أورجواي وبيرو وتشيكوسلوفاكيا والسويد وجواتيمالا وكندا وهولندا) بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين سياسيا وموحدتان اقتصاديا على أن تكون القدس مدينة دولية. بينما اقترحت الأقلية (إيران والهند ويوغوسلافيا) قيام فلسطين مستقلة اقتصاديا وتكون عاصمتها القدس، ولم تؤيد استراليا أيا من الاقتراحين، وبعد العرض على الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٤٧ تقرر تعيين لجنتين لتقديم تقريرهما عن الاقتراحين المعروضين.

تشكلت اللجنة الأولى من (الاتحاد السوفييتي، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، منـدوب أفريقيا، جواتيمالا، فنزويلا، كندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية). والثانيـة من (أفغانستان، باكستان، سوريا، العراق، كولومبيا، لبنان، السعودية، اليمن).

وقدمت التقارير في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ في جو مشحون بـالتوتر، وتضمـن تقرير اللجنة الفرعية الثانية الذي تم الاقتراع عليه قبل تقريـر اللجنـة الفرعيـة الأولى سردا تفصيليا للحجج المؤيدة لإقامة دولة فلسطينية موحدة وعالج المسـألة القانونية المتعلقة باختصاص الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في ثلاث قرارات:

١) قرار يتشكك في تمتع الجمعية العامة بالسلطة القانونيـة التـي تخولـها التقسيم.
٢) قرار يوصي بالتعاون الدولي لمعاجلة مشكلة اللاجئين اليهود.
٣) قرار يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية موحدة مستقلة.

وقد تم رفض القرارين الأول والثاني.

وجرى التصويت في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ على تقرير اللجنة الفرعية الأولـى وكانت نتيجة التصويت ٣٥ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتنـاع ١٧ عضـوا عـن التصويت، وحيث أن أغلبية الثلثين لم تكن لازمة فقد تم الموافقة على اقتراح تقسيم فلسطين ورفعت التوصية بعد ذلك للجمعية العامة، وكـان المفـروض أن يكـون تصويت الجمعية العامة نهائيا للتصديق رسميا على ما سـبق ولكـن كـان مـن الضروري لإضفاء الصفة الشرعية وللحصول على أغلبية الثلثين، وفي المناقشـة تمسكت كل جهة برأيها، ولكن مارست الدول الكـبرى ذات المصـالح الضغـط السياسي لكسب الأصوات وحاولت الدول التي تعارض التقسيم تـأجيل الجمعيـة العامة أو إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية إلا أنها لم تستطع، وتم الاقـتراع على التقسيم في نهاية الأمر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي نال ٣٣ صوتا مقـابل ١٣ صوتا وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

بعد ازدياد العنف المسلح بين العرب أصحاب الأرض وبين الفرق اليهوديـة شبه العسكرية، والتي كانت تعمل بحرية كبيرة في وجود الانتداب البريطاني علـى

تشكلت اللجنة الأولى من (الاتحاد السوفييتي، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، مندوب أفريقيا، جواتيمالا، فنزويلا، كندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية). والثانية من (أفغانستان، باكستان، سوريا، العراق، كولومبيا، لبنان، السعودية، اليمن).

وقدمت التقارير في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ في جو مشحون بالتوتر، وتضمن تقرير اللجنة الفرعية الثانية الذي تم الاقتراع عليه قبل تقرير اللجنة الفرعية الأولى سردا تفصيليا للحجج المؤيدة لإقامة دولة فلسطينية موحدة وعالج المسألة القانونية المتعلقة باختصاص الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في ثلاث قرارات:

١) قرار يتشكك في تمتع الجمعية العامة بالسلطة القانونية التي تخولها التقسيم.
٢) قرار يوصي بالتعاون الدولي لمعاجلة مشكلة اللاجئين اليهود.
٣) قرار يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية موحدة مستقلة.

وقد تم رفض القرارين الأول والثاني.

وجرى التصويت في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ على تقرير اللجنة الفرعية الأولى وكانت نتيجة التصويت ٣٥ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت، وحيث أن أغلبية الثلثين لم تكن لازمة فقد تم الموافقة على اقتراح تقسيم فلسطين ورفعت التوصية بعد ذلك للجمعية العامة، وكان المفروض أن يكون تصويت الجمعية العامة نهائيا للتصديق رسميا على ما سبق ولكن كان من الضروري لإضفاء الصفة الشرعية وللحصول على أغلبية الثلثين، وفي المناقشة تمسكت كل جهة برأيها، ولكن مارست الدول الكبرى ذات المصالح الضغط السياسي لكسب الأصوات وحاولت الدول التي تعارض التقسيم تأجيل الجمعية العامة أو إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية إلا أنها لم تستطع، وتم الاقتراع على التقسيم في نهاية الأمر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي نال ٣٣ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

بعد ازدياد العنف المسلح بين العرب أصحاب الأرض وبين الفرق اليهودية شبه العسكرية، والتي كانت تعمل بحرية كبيرة في وجود الانتداب البريطاني على

فلسطين، والتي استولت فيما بعد على أسلحة المعسكرات البريطانية بعدما صدر قرار التقسيم من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١(د – ٢) والذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية، وانسحاب بريطانيا العظمى قبل حلول الأول من أغسطس ١٩٤٨، بعد ذلك أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨.

أحكام قرار التقسيم:

- تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء ثلاثة منها لليهود وثلاثة للفلسطينيين وإعطاء الجزء السابع (يافا) جيبا عربيا في الإقليم اليهودي، أما الجزء الثامن والأخير فهو مدينة (القدس) بوصفها كيانا مستقلا يخضع لنظام دولي خاص تتولى إدارته الأمم المتحدة من خلال مجلس وصاية تابع لها لمدة عشر سنوات، وبعد انقضاء تلك المدة تعاد دراسة المشروع بعد إجراء استفتاء لسكانها عن رغبتهم في تعديل النظام أو استمراره.
- يتم تسليم السلطة إلى الدولتين يوم الاستقلال الذي ينبغي ألا يتجاوز أول أكتوبر عام ١٩٤٨.
- ضرورة أن يكون هناك ارتباط اقتصادي بين الدولتين.

وانسحبت بريطانيا تاركة خلفها ميناء بحريا سلمته للدولة اليهودية المقترحة طبقا لاتفاق التقسيم للمساعدة على استقدام الهجرات اليهودية الكبيرة والتي ما زالت مستمرة حتى الآن.

ودعت الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى إضراب عام احتجاجا على هذه القرارات التي سلبت منهم أرضهم وقسمت وطنهم، وعجزت الأمم المتحدة على أن تحل محل القوات البريطانية المنسحبة لحفظ النظام وتنفيذ قرارات التقسيم، مما أحدث فوضى عارمة في كل مكان، وفي أثناء ذلك وفي غفلة من الجميع بادرت القوات الصهيونية بفرض سيطرتها على المنطقة التي حددها قرار التقسيم لتكون دولة يهودية، وتجاوزت ذلك إلى بعض الأراضي التي تخص الدولة الفلسطينية

المقترحة بما في ذلك الضفة الغربية، وبوسائل عسكرية ونفسية عديدة تم إرهاب السكان العرب مما أحدث نزوح عدد كبير من الفلسطينيين بعيدا عن مناطق الاشتباكات، وكان ذلك جزءا من سياسة متعمدة لتشريد عرب فلسطين.

مجزرة دير ياسين:

وفي إبريل ١٩٤٨ حدثت مجزرة دير ياسين (قرية قرب القدس وتقع في الأرض المخصصة لليهود طبقا لقرار التقسيم) وهي من أبشع المجازر التي حدثت في تاريخ البشرية حيث حدث بعدها نزوح جماعي حوالي ٧٢٦٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة وهذا العدد يعادل نصف أهالي فلسطين في ذلك الوقت.

إعلان دولة إسرائيل وحرب ١٩٤٨:

نجحت القوات اليهودية في احتلال بعض المدن والأراضي في المنطقة المخصصة للدولة العربية واحتلت الجزء الأكبر من القدس، مخالفة بذلك قرار التقسيم الذي ينص على تدول تلك المدينة.

وقبل رحيل المندوب السامي البريطاني معلنا بصفة رسمية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، أعلنت إسرائيل استقلالها يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ كدولة يهودية تحت اسم (إسرائيل).

تحركت بعض القوات العربية المجاورة الغير نظامية، والتي قد زحفت إلى فلسطين بالفعل قبل إنهاء الانتداب البريطاني بأسابيع قليلة ودخلتها بعد انتهاء الانتداب، واشتبكت مع القوات اليهودية، وكانت تلك هي أول حرب بين العرب واليهود في منطقة الشرق الأوسط، تبع ذلك قوات نظامية عربية ولكنها مقيدة في تعليمات وأسلحة فاسدة من حكوماتها، وبالرغم من ذلك حدثت بطولات فردية لبعض الوحدات العسكرية العربية والمتطوعين، ورغم ذلك استطاعت إسرائيل أن تسيطر على الأرض التي كانت تطالب بها الحركة الصهيونية في مؤتمر السلام عام ١٩١٩ بوصفها (الوطن القومي اليهودي) واحتفظ الجيش الأردني بالضفة

الغربية، واحتفظت القوات المصرية الاحتفاظ بقطاع غزة كحل وسط وافقت عليه الدول العربية المعنية.

وكان ذلك نتيجة لاشتراك أعداد كبيرة من القوات اليهودية ومنها الفيلق الذي تشكل خلال الحرب العالمية الثانية والجماعات المختلفة مثل (الهاجاناة) و(البالماخ) و(الأرغون)، وبالأسلحة التي استلمتها إسرائيل من القوات البريطانية خلال الانسحاب.

حرب السويس عام ١٩٥٦:

وهي إحدى نتائج النزاع العربي الإسرائيلي بعد اتساع نطاق القضية الفلسطينية لتصبح نزاع يشمل كافة الدول العربية مع دولة إسرائيل.

الحرب العربية عام ١٩٦٧:

ومن عواقب هذه الحرب التي جرت بين العرب وإسرائيل احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقطاع غزة والجولان السورية وسيناء المصرية، واستطاعت أن تسيطر على مساحة أكبر بكثير من تلك التي طالبت بها المنظمات الصهيونية العالمية عام ١٩١٩، وأصبحت الغالبية العظمى من شعب فلسطين والضفة الغربية وغزة بعد أن كانوا يلتمسون اللجوء في هاتين المنطقتين خلال النزوح الأول عام ١٩٤٨ مهاجرين، وتشكلت فئة جديدة متميزة من الذين بقوا في الأرض قبل عام ١٩٦٧ وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية و يمثلون الأقلية العربية من شعب فلسطين وهم يمثلون حاليا حوالي ١,٧ مليون نسمة من أصل ٢,٧ مليون نسمة منهم مليون في الضفة الغربية و ٤٠٠,٠٠٠ في قطاع غزة و ٣٠٠,٠٠٠ في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، وبعد عدوان ١٩٦٧ نزح حوالي نصف مليون نسمة تقريبا من ديارهم تاركين حوالي ٩٠٠,٠٠٠ فلسطيني في المناطق المحتلة.

ولم تمتثل إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وقام الزعيم الراحل جمال

عبد الناصر بإعادة بناء الجيش المصري، وخاضت مصر حرب الاستنزاف التي سرعان ما انطلقت بعد حرب ١٩٦٧ واستمرت ما يقارب الثلاث سنوات، وخسرت فيها إسرائيل أكثر مما خسرته في الحروب السابقة، الأمر الذي سبب لها إزعاجا وارتباكا شديدا، مما جعل وزير خارجية أمريكا (روجرز) يقوم بزيارات مكوكية إلى القاهرة ومقابلة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر من أجل وقف إطلاق النار والتي أطلق عليها "مبادرة روجرز"، ووافق عليها جمال عبد الناصر من أجل استكمال بناء حائط الصواريخ وإعداده للحرب والتحرير والعبور، وإزالة آثار العدوان ولكن إرادة الله كانت سابقة، فلم يستطع خوضها حيث وافته المنية في سبتمبر ١٩٧٠، وتأخرت الحرب حتى أكتوبر ١٩٧٣ عندما قرر الرئيس السادات خوضها في رمضان والتي استطاع فيها الجيش المصري أن يحكم أسطورة الجيش الإسرائيلي حيث استطاع تحقيق نصر عسكري كبير بعبوره خط بارليف الذي وصفه المراقبون العسكريون المحايدون بأن خط ماجينو الذي أقامه الألمان في فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية لا يضاهي ١٥% من خط بارليف، واعتبر اقتحامه من قبل الجيش المصري أشبه بالمعجزة.. أقول ذلك لأنني تمكنت من زيارته في الأيام الأولى لوقف إطلاق النار ولدي صورا فوتوغرافية قد أخذتها آنذاك تؤكد حجمه وضخامته. وقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها لإنقاذ إسرائيل بوقف إطلاق النار.

وقد كان الهدف الأساسي من عدوان ١٩٦٧ هو القضاء على جمال عبد الناصر، كما أشار بذلك (جوزيف سيسكو) وهو اليهودي الذي حطم المستعربين في وزارة الخارجية الأمريكية لأنه كان ينظر إلى العرب بعيني خشبيتين، وقال خلال زيارته لإحدى العواصم العربية منذ نحو ثلاث سنوات: أن حرب ١٩٦٧ أكبر بكثير مما كتب عنها، فالتقارير كانت تتكدس أمام الرئيس جونسن حول الأخطار التي يمكن أن تحملها مصر إذا ما مضت فعلا في مشاريعها التكنولوجية ولم تكن إسرائيل سوى جزء من الهموم الأمريكية.

وكشف (سيسكو) عن سر خطير، وهو أن شاه إيران (محمد رضا بهلوي) مول الحرب الإسرائيلية بالكامل عام ١٩٦٧ وإن كانت مصادر أخرى قد أشارت

إلى مساهمته المالية على حد تعبير المسؤول الأمريكي، كما تقول الأمريكية (بربارة والترز): "أنه لو لم يتم القضاء على عبد الناصر لكانت الصواريخ المصرية تطرق أبوابنا"، مضيفة بأن الرئيس عبد الناصر اتخذ من التجربة السوفييتية نموذجا وصمم على تطوير صناعة الصواريخ لديه، ليس فقط لحشوها بالمتفجرات وإنما لتطلق الأقمار الصناعية المصرية التي لو قيض لعبد الناصر بناؤها لما تبقى يهودي –واحد على حد قولها– وأن موضوع كهذا يحتاج إلى بحث مستقل لأن هناك مسؤولين دوليين آخرين بما فيهم إسرائيليين أكدوا ذلك.

ويقول الصحفي زكريا نيل في مقالته في جريدة الأهرام الصادرة في ٢٠٠٠/٥/٢٠، وآخذ منها ما يلي: "وحتى عندما وقعت كارثة الهزيمة عام ١٩٦٧م وأعلن الزعيم جمال عبد الناصر بكل شجاعة الرجال أنه وحده المسؤول عن هذه الهزيمة ومن أجل ذلك أعلن على الملأ تنحيه عن الحكم ليتيح الفرصة أمام غيره من أبناء الأمة وعلى أن يكون هو جنديا في صفوف الجنود لإنقاذ شرف الوطن العربي من عار الهزيمة.

خرجت الجماهير لتقول لجمال عبد الناصر: لا.. اثبت مكانك..، وقد تمكن بعد ذلك من قراءة ملامح مؤامرة دولية كبرى تستهدف ضرب مصر والعرب، حتى لا تقوم لهم قائمة ومن أجل أن يتكرس دور الدولة العبرية الجديدة، لتكون رأس جسر لتثبيت النفوذ الاستعماري في الهيمنة على مقدرات دول المنطقة بأسرها!! بسبب ذلك كانت قراءة جمال عبد الناصر فيما بعد الهزيمة الفادحة وأنه بناء على ذلك كان لابد من تبديل المواقف والتوجهات، ومن ثم عندما تلقى أول مبادرة أمريكية بين مصر وإسرائيل وهي ما عرفت (بمبادرة روجرز) عام ١٩٦٩ نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكية، وعندما أدرك عبد الناصر أبعاد الموقف في المنطقة وتعقيداته كان عليه وقد عاركته الأحداث والأزمات آلا يبادر برفض هذه المبادرة، خاصة وأن في عناصرها الرئيسية الكثير من الإيجابيات كالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في حرب عام ١٩٦٧، وإطلاق حرية المرور في قناة السويس وتحييد مدينة القدس، وحرية دخولها لكل الأديان وبدون أية عقبات، وبالموافقة على عودة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨

إلى ممتلكاتهم في إسرائيل، أو تعويضهم وإنهاء حالة الحرب.. إلى آخر ما تضمنته هذه المبادرة. ومن ثم أعلن عبد الناصر موافقته عليها، لكن كان أول من ثار عليهم هم الفلسطينيون أنفسهم، وارتبكوا من التصرفات ضده مما لا سبق له به، بل أن بعضهم في مظاهرات بيروت وصل بهم الأمر حد اتهام عبد الناصر بالخيانة، ومن ثم تلقف الإسرائيليون هذا الموقف وزادوا الفتنة اشتعالا، بل أنه عندما أحدثت موافقة عبد الناصر السلمية ردود فعلها في العالم أدركت الحركة الصهيونية العالمية خطورة هذا التوجه السلمي على المستقبل الإسرائيلي.

ولم يستطع الرئيس السادات استغلال النصر العسكري الكبير عام ١٩٧٣ سياسيا، ففي عام ١٩٧٧ فاجأ العالم بمن فيهم الإسرائيليون أنفسهم بذهابه إلى القدس واستعداده للسلام، وقال مخاطبا الإسرائيليين بأن حرب أكتوبر هي آخر الحروب بين العرب وإسرائيل، وكان ذلك أكبر مما تحلم به إسرائيل وأمريكا، حيث كان هدفهم الأساسي إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي وبالفعل تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وبعدها تمت المقاطعة العربية لمصر.. وأثر ذلك كثيرا في موقف القضية الفلسطينية، وبعدها جاءت الطامة الكبرى بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ بدلا من استرجاع فلسطين، مما أعطى الغرب الفرصة لتدمير القوة العسكرية العراقية الضاربة، وما تبعها من سيطرة أمريكية على معظم أقطار الوطن العربي، وكذلك رعايتها لمفاوضات ومحادثات اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية السرية منها والعلنية، بدءا من مدريد ومرورا بأوسلو ووادي عربة، وأخيرا وليس آخرا ستكهولم، وما تبعها من تقديم تنازلات عربية كبيرة وخاصة من السلطة الفلسطينية بعد استفراد إسرائيل والولايات المتحدة بمفاوضات مع الدول العربية كل على حدة.

وبرزت الدعاوى إلى الاستسلام والتطبيع والشرق أوسطية وغيرها، ولا أدري إلى أي مدى نتمسك نحن العرب بالسلام المنقوص ونقوم بتقديم الكثير من التنازلات بينما إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة.

فما الذي جنته السلطة الفلسطينية من مفاوضات السلام غير الفتات؟ فقد رضت بأقل القليل في اتفاقياتها مع إسرائيل، ومع ذلك ما زالت إسرائيل تماطل في

تنفيذ تلك الاتفاقيات ولاءات باراك ما زالت ماثلة أمامنا (لا للقدس ولا لعودة اللاجئين ولا لإزالة المستوطنات)، وفي المقابل نجد أن إسرائيل انسحبت من المستنقع اللبناني بعد أن قاست الويلات من المقاومة اللبنانية من الجنوب، ولا ننسى ما فعلته الانتفاضة الفلسطينية الشريفة بالحجارة فقط في إسرائيل.. فإسرائيل لا تفهم غير لغة القوة والخسائر البشرية والمادية والتي لها تأثير كبير عليها، فمفاوضات السلام تحتاج إلى قوة لكي تدعمها حيث أن من يملك القوة يملك زمام المبادرة في المفاوضات وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. أما الاعتماد على الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة التي أصبحت تقريبا إدارتها تتم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فلن يجدي نفعا، حيث أن السيطرة اليهودية على المناصب الرئيسية في الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي واضحة.

لذا فعلى الدول العربية أن تتناسى ما بينها من خلافات، وأن توحد كلمتها وأن تقف بقوة وتدعم سوريا ولبنان والشعب الفلسطيني، ليستعيدوا ما يستطيعون استعادته من حقوقه المسلوبة، تاركين الباقي للأجيال القادمة علها تستطيع تفعل ما فعله الناصر صلاح الدين الأيوبي.

قال تعالى في سورة الإسراء ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لا تفسدن بالأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علو تتبيرا ﴾ [1] صدق الله العظيم.

---

١ - سورة الإسراء، الآية ٤.

الفصل الثاني:

الاقتصاديات العربية

التكامل طريق الوحدة [1]

إن القول بأن الوحدة الاقتصادية للوطن العربي في المقدمة الصحيحة لتحقيق التضامن العربي، وعليه فقد عقدت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الجامعة العربية، منها اتفاقية الترانزيت العربي واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وغيرها، وقيام العديد من المنظمات والاتحادات العربية النوعية، فقد بلغ العمل الاقتصادي المشترك ذروته في مؤتمر عمان بالأردن عام ١٩٨٠ الذي يعد أول قمة اقتصادية عربية حيث أقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي أكدت ما استقر عليه الضمير العربي من غايات كبرى في الوحدة كما أقرت قمة عمان العمل القومي الاقتصادي ودراسة خطة قومية للتنمية العربية المشتركة وتوظيف العلاقات الاقتصادية العربية في خدمة القضايا القومية إلا أن هذه الجهود والمحاولات الإيجابية قد ضاعت وسط الخلافات العربية العربية التي لازالت مستمرة رغم المحاولات التي بذلت والدعوة التي وجهها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التسامح والمصالحة وتحقيق التضامن العربي، الذي تشرفت بتضمينها بشيء من التفضيل في الورقة الموزعة عليكم كمساهمة متواضعة مني في هذا المؤتمر كان ذلك أثناء استقبال سموه معالي الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي اقترح بدوره عدة مبادئ للمصالحة العربية العربية، هذه الخلافات التي انعكست بشكل سلبي على العمل العربي المشترك في الكثير من المجالات.

---

١ – كلمة افتتاحية للمؤتمر العربي العام للأحزاب والمنظمات غير الحكومية من أجل التضامن العربي، لجنة المصرية للتضامن، حول : " التكامل الاقتصادي العربي الطريق للوحدة "، عقد في القاهرة ٢٠، ١٩٩٧/٧/٢١

وأن استمرارها يشكل خطرا على الأمن القومي العربي والضحية الأخيرة هو جيل المستقبل من أمتنا العربية الذي ينتظر منه أن ينهض بها إلى مصاف الأمم الراقية خاصة ونحن في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، هذه الحقبة التي تشهد قيام الكيانات الاقتصادية الإقليمية في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة وغيرها.

سيادة الرئيس..

إذا كنا نريد أن نخلق لهذه الأجيال ولهذه الأمة مستقبلا مشرقا يتفق وحضارتها ومجدها وتاريخها حيث تجمع بينها أقوى الصلات، صلة الدم والقربى والأرض المشتركة والمصلحة المشتركة والعقيدة واللغة والتاريخ ووحدة الأماني القومية.

أقول إذا كنا نريد أن نخلق للأجيال مستقبلا زاهرا على الدول العربية أن تطبق الحد الأدنى مما اتفقت عليه من أدبيات، والصادرة عن الجامعة العربية وفي مقدمتها ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي على تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية، منها توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق الخطط السياسية وضمان استقلالها وسيادتها والمحافظة على سلامتها وأمنها وتحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية وتنسيق الدفاع عن الدول العربية.

والآن يبدو أن الفرصة متاحة لعمل اقتصادي موحد بدءا من إقامة سوق عربية مشتركة حيث إن وكالات الأنباء قد تناقلت في الفترة الأخيرة حديثا لفخامة الرئيس المصري محمد حسني مبارك دافع من خلاله عن فكرة قيام سوق عربية مشتركة وأنه حتى ولو كانت هذه السوق مقتصرة في البداية على عدد محدود من الدول العربية.

وعليه فإن الدول العربية عليها أن لا تفوت هذه الفرصة وأن تدعم الجامعة العربية لتحقيق الهدف الذي من أجله انعقد مؤتمركم الهام لأنها أي الجامعة العربية تشرف على آليات ومنظمات العمل العربي المشترك وكذلك صدرت عنها الاتفاقيات فيمكن من خلالها وضع استراتيجية للوصول إلى الهدف السامي وهو التكامل الاقتصادي طريق إلى الوحدة.

دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الوحدة [1]

ففي سياق التطور الإنساني، كما توضح الخبرات التاريخية، هناك لحظات معينه تسمح عادة بتجميع عناصر كثيرة وبلورة مواقف معينة، بغض النظر عن مدى توافر العناصر الموضوعية، إذ تتجمع إمكانيات وعناصر قوة خاصة تتجلى فيها عبقريات الأمم وقواها الكامنة، وأصالتها العربية، لتحدث تحولا معينا وهذا ما حدث في تاريخ الأمة العربية في موقعة حطين عام ٥٨٤ للهجرة، وفي موقعة عين جالوت عام ١٢٦٠ للميلاد، وفي حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م، تلك ومضات مشرقة في تاريخ الأمة العربية ففي ليلةٍ اشتد ظلامها، حتى كاد يتجمد، ولد صلاح الدين الأيوبي عام ٥٣٢ للهجرة في قلعة تكريت، وقد كان والده "أيوب" والياً على القلعة في عهد السلطان مسعود بن ملكشاه٠ عاصر الهجمة الصليبية الحاقدة على الوطن العربي والتي تماثل الهجمة الصهيونية العنصرية في وقتنا الحاضر، ولكن مفاتيح قلوب الناس، هي المفاتيح الحقيقة لبوابات الوطن، وكان سيف صلاح الدين هو المفتاح التاريخي العربي، في تلك المرحلة، حيث كان يوما لا ينسى في أعقاب هزيمة الصليبيين في موقعة طبريا، ثم تلاها الموقعة الكبرى في حطين حيث تم النصر للبطل العربي المسلم، وضربت له خيمته الزرقاء، ووقف ملوك الصليبيين وأمراؤهم بين يديه، في الوقت الذي أرسل فيه مئات الأسرى منهم إلى قلعة دمشق، وبدأت بموقعة "حطين" معركة التحرير

١- بحث مقدم للمؤتمر العربي العام والمنظمات غير الحكومية من أجل التضامن العربي، الجنة التضامن العربي، الجنة المصرية للتضامن، حول : "التكامل الاقتصادي العربي الطريق للوحدة " عقد في القاهرة ٢٠،٢١/٧/١٩٩٧ .

الكبرى للأرض العربية كلها، وجاءت تلك المعركة رايةً على طريق فتح القدس، وفي هذا يقول المؤرخ ستا نلي بول "لو أن الاستيلاء على القدس كان الحقيقة الوحيدة التي نعرفها عن صلاح الدين لكانت حقيقة تكفي للدلالة على أن هذا السلطان كان من أنبل الفاتحين، وأكرمهم في عصره، وربما في أي عصر آخر"، ودخل العرب مدينتهم القدس وهم يكبرون ويهللون، واندفعوا إلى المسجد الأقصى يطهرونه ويغسلون بلاطه بماء الورد، وأقاموا فيه صلاة الجمعة فكانت صلاة الفتح، ثم جاء ملوك الصليبيين وركعوا أمام البطل صلاح الدين. وفي ليلة الأربعاء ٢٧ صفر سنة ٨٩٥ للهجرة (٤ مارس ١١٩٣م) أغمض الملك الناصر صلاح الدين جفنيه الإغماضة الأخيرة، بعد أربعين عاما من القتال ضد الصليبيين، بعد أن حرر الأرض من سلاسلهم. وعندما أسلم الروح أسلمها وهو واقف كالأشجار التي لا تموت إلا وهي واقفة.

إن الخارطة العربية التي رسمها الناصر صلاح الدين في النصف الثاني من القرن السادس للهجرة – النصف الثاني من القرن الثاني عشر للميلاد – تؤكد تلك الحقيقة التي تقول رغم مرور ما يقرب من ثمانية قرون، إن وحدة الأمة العربية، ووحدة النضال العربي هي وحدها الطريق إلى تحرير الأرض العربية من الحملة الصليبية الجديدة، ومن حملة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، تلك الخارطة الواحدة للأرض العربية التي رسمها القائد العربي بحد سيفه، تؤكد للمرة الثانية الدور التاريخي، الذي لعبه الجيش العربي الموحد في دحر الهجمة الصليبية الباغية، مؤكداً أن وحدة الجيوش العربية، هي وحدها طريق الخلاص، وهذه الحقيقة تضع المسؤوليات التاريخية الكبرى على عاتق الذين يسعون للعمل العربي الموحد، إن مفاتيح القدس لن يسلمها الصهاينة، ولن يلقوا بها من فوق الأسوار، إن الأمة العربية المجيدة، التي أعطت يوم الفتح ويوم صلاح الدين تستطيع أن تعطي، يوماً جديداً تحت راية العمل العربي الموحد كما شهدت ذلك معارك أكتوبر. وفيما يلي سوف أتناول لمحات خاطفة وموجزة عن العمل العربي الموحد:

لقد نص ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، على تحقيق عدة أهداف سامية اقتصادية واجتماعيه منها توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق الخطط السياسية وصيانة استقلالها وسيادتها، والمحافظة على سلامها وأمنها، وتحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر في مصالح البلدان العربية الأخرى التي لم تكن قد ظفرت باستقلالها بعد، وتنسيق الدفاع عن الدول العربية واضطلعت الجامعة العربية بمهامها كمنبر قومي وتشكلت العديد من منظمات العمل العربي المشترك تحت مظلتها، كما عملت كموازن في التحالفات العربية، وكطرف في علاقات العرب مع العالم، وقد تصاعد المد الوحدوي العربي وبلغ ذروته في فترة الستينيات فكان المتفائلون يفترضون أن احتمال التقاء قوى سياسية على هدف واحد يؤدي عمليا إلى التضامن والوحدة إلا أن هذا الأمر قد واجه العديد من العقبات، أهمها صعوبة تنازل قيادة قطر عربي لقيادة الآخر، وإيمان كل قيادة بأنها الأقدر على تحقيق أهداف العرب القومية، وبسبب هذا الاعتقاد انهارت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، وقد وقعت الوحدة العربية ضحية للخلافات السياسية العربية مما أحبط غالبية تجارب الوحدة التي تمت مند عام ١٩٤٥، اللهم إلا التجربة الوليدة المتمثلة في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ والتي تمثل تجربة ناجحة توافرت لها معطيات خاصة، هذه التجربة لا بد من المجالس الإقليمية الأخرى أن تستفيد منها عندما يعاد تكوينها و تفعيلها وهي مجلس التعاون العربي الذي قام عام ١٩٨٩ إذا ما تم تشكيله على أسس جديدة تقبل بها الأطراف المعنية واتحاد المغرب العربي عندما يعاد تفعيله، إن قيام مثل هذه التجمعات المتجانسة داخل الوطن العربي من شأنه أن يسرع بالتضامن العربي مما سيؤدي مستقبلا إلى الوحدة العربية.

وإن قراءة متأنية لمجمل الأسباب التي حالت دون تحقيق الوحدة السياسية العربية هو مطالبة الأنظمة السياسية العربية الأخرى بالتضحية لمصلحة نظام آخر مقابل مشروع الوحدة وهو الأمر الذي أدى -كما أسلفنا- إلى فشل المحاولات الوحدوية ولقد ذهبت مدرسة الاقتصاد إلى القول بأن الوحدة الاقتصادية للوطن

العربي هي المقدمة الصحيحة لتحقيق الوحدة السياسية وهكذا عقدت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الجامعة العربية منها اتفاقية الترانزيت العربي، والاتفاقية الثقافية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية، واتفاقية تيسير وتنمية التعاون التجاري بين الدول العربية واتفاقية صندوق النقد العربي وقيام العديد من المنظمات العربية والاتحادات النوعية، وقد تصاعد العمل العربي والاقتصادي المشترك مع الحركة التصحيحية لأسعار النفط عام ١٩٧٣ وبلغ العمل الاقتصادي العربي المشترك ذروته في مؤتمر عمان بالأردن عام ١٩٨٠ الذي يعد أول قمة اقتصادية عربية حيث أقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي أكدت ما استقر عليه الضمير العربي من غايات كبرى في الوحدة، كما أقرت قمة عمان العمل القومي الاقتصادي ودرست خطة قومية للتنمية العربية المشتركة وتوظيف العلاقات الاقتصادية العربية في خدمة القضايا القومية العربية، وغير ذلك من المواثيق العربية التي تعد نقلة نوعيه في العمل الاقتصادي العربي المشترك، كما بدأت فترة الثمانينات تشهد كثيراً من المبادرات الإيجابية في العمل العربي الموحد مثل: صناعة السلاح وتنشيط القيادة العسكرية الموحدة، وتنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك في كافة المجالات وجذب أوروبا الغربية وأفريقيا إلى شبكة علاقات مؤسسية مع النظام الإقليمي العربي والجامعة العربية كما تم تطوير جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية والشروع في إعداد ميثاق جديد للجامعة أو تعديل ميثاقها السابق بحيث يقضي على قاعدة الإجماع ويعطي قراراته صفة الإلزام ووضع أسس لتسوية النزاعات والتحرك السريع لمنع تصاعدها، إلا أن هذه الجهود الإيجابية قد عصفت بها مظاهر التفرقة والتشرذم وضاعت وسط الخلافات العربية وفي هذا السبيل اقترح الأمين العام لجامعه الدول العربية عدة مبادئ للمصالحة العربية العربية منها: احترام استقلال الدول العربية وسيادتها وسلامة أراضيها ونظام الحكم فيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وأشار إلى أن الأمن القومي العربي وسيله للحفاظ على الأمة العربية ومصالحها ومستقبلها وتحريم

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل أية دولة عربيه ضد أية دولة عربية أخرى والالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية الخ...

ويسعدني أن أشير هنا إلى دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء استقباله معالي الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة بدول العربية إلي التسامح والمصالحة ونسيان سلبيات أزمة الخليج العربي وتحقيق التضامن العربي وتوحيد الصفوف ورأب الصدع لما فيه خير الأمة العربية والجهود المبذولة لدعم العمل العربي المشترك في المرحلة المقبلة وطالب سموه بمعالجة جادة لمشاكل الوطن العربي ومواجهتها بروح تتسم بالصراحة والوضوح.

وإذا كانت مشكلة إسرائيل ظلت ما يربو على أكثر من خمسين عاماً كعائق للتنمية في الوطن العربي واستهلاك الموارد والطاقات فإنني أرى أن الخطوة الأولى الواجب اتخاذها هي كسر هذه الهجمة الصهيونية الصليبية الشرسة من ناحية ومن ناحية أخرى عدم إعطاء الدول المجاورة الأخرى فرصه تستغل من خلالها الخلافات فيما بين الدول العربية التي أدت إلى ضعفها ومنها إيران التي تحتل جزر الإمارات العربية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتركيا التي تحالفت مع إسرائيل ودخلت قواتها حدود إحدى الدول العربية لأكثر من مرة إضافة إلى ذلك حماية التكامل الاقتصادي الذي ننشده وهو محور هذا المؤتمر وذلك من خلال تضامن اقتصادي وعسكري فعال. ولنبدأ بالتنسيق في خطين متوازين:

<u>الأول:</u> على العرب أن يوظفوا علاقاتهم الاقتصادية والتجارية والصناعية في خدمة قضاياهم المختلفة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية فهناك اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة وغيرها والتي يتوجب على العرب أن يضعوها موضع التنفيذ وأن ينهضوا بعلاقاتهم الاقتصادية في خدمة قضاياهم السياسية وأن يعملوا على الخروج من العلاقات التقليدية المرتبطة بالدول العربية أساساً وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، وأن يتجهوا فيما بينهم إلى التنسيق في مجال الصناعات الكبرى لتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي

والاعتماد الجماعي على الذات في المجالين الاقتصادي والعسكري تلك هي ملامح المتغيرات الدولية التي يتوجب علينا أن نكون مستعدين للتعامل معها بجدية ومسؤولية في ظل عالم متغير وغير متكافئ.

والآن يبدو أن الفرصة متاحة لإقامة سوق عربية مشتركة حيث إن وكالات الأنباء قد تناقلت حديث فخامة الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي دافع من خلاله عن فكرة قيام سوق عربية مشتركة حتى ولو كانت مقتصرة في البداية على عدد محدود من الدول العربية وقال إن هذه السوق ستكون نقطة انطلاق لوحدة عربية حقيقية، مؤكدا فخامته بأن الدول العربية الأخرى ستنضم إليها لاحقا وأنها تعتبر المخرج الوحيد للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

إن العرب بإمكاناتهم البشرية والمالية والنفطية يشكلون بكل المقاييس وحدة اقتصادية متكاملة متنوعة الموارد والخبرات ولقد آن لهم أن يعيدوا حساباتهم ويراجعوا برامجهم ليتوجهوا بقوة نحو التكامل الاقتصادي الحقيقي الذي سيحررهم من التبعية الاقتصادية للخارج ومعهم المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات التي تكفل لهم تكامل المصالح وتضمن لهم كافة الحصانات ولا يسع المجال هنا لذكر عشرات الاتفاقيات لمشروعات عربية مشتركة انطلقت مؤخرا .. والتي تحتاج إلى دعم لتطورها وتعزيزها. وهذا الأمر يحتاج إلى مراجعة ونظرة جديدة في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية لنحقق للأمة العربية نوعا من الاستقلال الاقتصادي لا سيما في المجالين الغذائي والعسكري الذي ينبغي أن يعطيا أولوية في الترتيب ولا يتسع المجال هنا للحديث عن الفجوة الغذائية العربية الواسعة وعلينا كعرب أن نراجع أنفسنا وأن نتجه كما ذكرت في القيام بصناعات تكاملية متنوعة بما فيها الصناعات الحربية وأن نستفيد من إمكاناتنا الذاتية، والتوجه نحو الوحدة الاقتصادية وهي أعلى مراحل التكتل الاقتصادي الذي هو حصيلة تفاعل عدد من العوامل الداخلية الإقليمية والدولية وتنصهر بموجبها الاقتصاديات المعينة في بوتقة واحدة مكونه اقتصادا واحدا له نفس الفلسفة والتشريعات والسياسات وله عدة مزايا أهمها توسيع السوق والتنسيق الصناعي والاستفادة من التقدم التكنولوجي وتشجيع إنشاء المؤسسات المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك بالنسبة

للسوق المشتركة التي تشكل سوقاً واحداً تلغي بموجبه الحواجز والقيود المفروضة على تحركات البضائع والأفراد ورؤوس الأموال كما يتم توحيد السياسات التجارية إزاء العالم الخارجي وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية والزراعية وتوحيد التعرفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي وإزالة الحواجز كما ذكرت التي تعترض التجارة بين الدول اندفاعا نحو الهدف الأسمى وهو الوحدة العربية الاندماجية وهذا يتطلب من الدول العربية إعادة الهيكلة الإدارية والاقتصادية وخلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية والتجارية لتتفاعل مع مثيلاتها في البلاد العربية الأخرى بحيث يفتح المجال للفعاليات الاقتصادية والأموال الخاصة بحرية التنقل والاستثمار في البلاد العربية.

وإذا ما أريد لهذه المشروعات النمو والازدهار وتحقيق الأداء الاقتصادي الفعال وصولاً إلى تكامل اقتصادي وتشجيع التجارة العربية البينية فإن الحاجة ماسة إلى شركة عربية ملاحية كبرى مشتركة تقدم خدمات ملاحية منتظمة للموانئ العربية وتربط المغرب العربي بالمشرق، وقد تم في رحاب الجامعة العربية خلال الخمسين عاماً الماضية عدة محاولات تتمثل كما ذكرت في اتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة الذي انبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية والثقافية والدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وتعاون الدول العربية ومنها التجمعات الإقليمية القائمة نحو تنسيق فعّال في هذا المجال، وكذلك فإن الأمة العربية في حاجة إلى ثورة في مجال التعليم والتركيز على اكتساب الخبرات العلمية والتطورات التكنولوجية لأن معظم الدول العربية تحتاج إلى مثل هذه الخبرات فقد مضى تخريج جيوش من العاطلين في سوق العمل.

الثاني: وضع اتفاقية الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ الحقيقي البعيد عن الشعارات، وإذا كنا نستعيد ذكرى حطين المجيدة وانتصارات القائد العربي المسلم صلاح الدين على الطغمة الصليبية المتعصبة فلا بد أن نعتمد الوحدة العسكرية والعمل العسكري طريقاً إلى النصر إذ لا قيمة لأية إنجازات ما لم تحرسها قوة عسكرية رادعة إن مراجعة للاتفاقيات المتنوعة والمتعددة والمتكررة المبرمة بين

للسوق المشتركة التي تشكل سوقاً واحداً تلغي بموجبه الحواجز والقيود المفروضة على تحركات البضائع والأفراد ورؤوس الأموال كما يتم توحيد السياسات التجارية إزاء العالم الخارجي وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية والزراعية وتوحيد التعرفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي وإزالة الحواجز كما ذكرت التي تعترض التجارة بين الدول اندفاعا نحو الهدف الأسمى وهو الوحدة العربية الاندماجية وهذا يتطلب من الدول العربية إعادة الهيكلة الإدارية والاقتصادية وخلق فرص جديدة للمؤسسات الاقتصادية والتجارية لتتفاعل مع مثيلاتها في البلاد العربية الأخرى بحيث يفتح المجال للفعاليات الاقتصادية والأموال الخاصة بحرية التنقل والاستثمار في البلاد العربية.

وإذا ما أريد لهذه المشروعات النمو والازدهار وتحقيق الأداء الاقتصادي الفعال وصولاً إلى تكامل اقتصادي وتشجيع التجارة العربية البينية فإن الحاجة ماسة إلى شركة عربية ملاحية كبرى مشتركة تقدم خدمات ملاحية منتظمة للموانى العربية وتربط المغرب العربي بالمشرق، وقد تم في رحاب الجامعة العربية خلال الخمسين عاماً الماضية عدة محاولات تتمثل كما ذكرت في اتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة الذي انبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية والثقافية والدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وتعاون الدول العربية ومنها التجمعات الإقليمية القائمة نحو تنسيق فعّال في هذا المجال، وكذلك فإن الأمة العربية في حاجة إلى ثورة في مجال التعليم والتركيز على اكتساب الخبرات العلمية والتطورات التكنولوجية لأن معظم الدول العربية تحتاج إلى مثل هذه الخبرات فقد مضى تخريج جيوش من العاطلين في سوق العمل.

<u>الثاني:</u> وضع اتفاقية الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ الحقيقي البعيد عن الشعارات، وإذا كنا نستعيد ذكرى حطين المجيدة وانتصارات القائد العربي المسلم صلاح الدين على الطغمة الصليبية المتعصبة فلا بد أن نعتمد الوحدة العسكرية والعمل العسكري طريقاً إلى النصر إذ لا قيمة لأية إنجازات ما لم تحرسها قوة عسكرية رادعة إن مراجعة للاتفاقيات المتنوعة والمتعددة والمتكررة المبرمة بين

الأقطار العربية بموجب قرارات الجامعة العربية تبين لنا أسباب فشلها وعجزها عن تحقيق أي هدف من أهدافها.

وإذا تقصينا أسباب ذلك الفشل نجده يكمن في: الاختلافات والاتجاهات في القضايا التي انعكست بشكل سلبي على اتفاقية الدفاع العربي المشترك ناهيكم عن اختلاف العقائد والأفكار والمصالح والأهداف بين الدول العربية مما أعاق وضع فكر ورأي موحد لإعداد واستخدام القوات العربية، وكذلك خوف بعض الأنظمة العربية من وجود قوات عسكرية عربية على أراضيها وتوجسها من أن تتحول إلى أداة لتهديد الأنظمة العربية الأخرى، ولذلك فإنني أعتقد أنه لا بد من وضع الأسس الصحيحة لتنظيم هذا التعاون العسكري العربي، وهذا يفترض تحييد القوة العربية المشتركة، وعلينا أن نفهم أن رفض الأنظمة العربية للتعاون العسكري فيما بينها ليس رفضا مطلقا لهذا التعاون، بدليل أنها نجحت في تجربتين اثنتين وهما:

الأولى: تكوين قوات أمن الجامعة العربية خلال أزمة العراق والكويت التي نشبت في عام ١٩٦١.

الثانية: عندما كونت الدول العربية قوات الأمن العربية التي تحولت فيما بعد في عام ١٩٧٦ لتصبح قوات للردع أرسلت إلى القطر اللبناني في ذلك العام أثناء الحرب الأهلية اللبنانية.

إن الانطلاق من مثل هذا التوجه واعتباره البداية لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية مستقبلاً هو المقدمة الصحيحة لإقامة الوحدة العربية، وإن القوى السياسية العربية لم تستبعد مثل هذا الحل، والتضامن العربي إذا كان يراد له أن يكون حقيقياً وأن لا يتعرض للمزاجية والأهواء، فان إرساء أسسه يجب أن ينطلق من إقامة الجيش القومي العربي، إذاً ما فائدة تضامن عربي يعجز عن مواجهة أبسط الأزمات؟.. يجب أن نتوقع بأن القوى السياسية العربية عندما تتأكد بأن التضامن العربي، والقوة العربية التي ستنبثق عنه، ستكون قوة إضافية لها، ولن تكون قوة بديلة عنها فإنه علينا أن نأمل ونتوقع من هذه القوى أن تساهم في إقامته أكثر مما نظنه حتى الآن، وإذا كان من الصعب إقامة تضامن عربي حقيقي،

عماده جيش قومي على مستوى كل الوطن العربي، فإن هذا المشروع الكبير يجب أن ينطلق من خطوة أولى، ولا بد أن ينطلق من أنظمة القدوة الأكثر قدرة على التحرك في هذا الاتجاه، وقد ضربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثلا رائعا في هذا التوجه حيث أقامت قوة درع الجزيرة العربية، مما يمكننا من تكرار هذه التجربة بتجارب أخرى مماثلة في سائر أرجاء الوطن العربي وعلى المستوى الإقليمي، إننا بهذه الطريقة نكون قد تجنبنا كل الأسباب التي أدت إلى فشل مشاريع الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية، إن أول ما يلزمنا هو توفير الوسائل للدفاع عن أنفسنا ضد الخطر الصهيوني، ورغم أن هذا الخطر ليس هو الخطر الوحيد، إلا أنه الخطر الأكبر الذي سيستمر في تهديد الأمة العربية، ولذلك فانه لا بد من وضع الأسس السليمة لدرء هذا الخطر في ظروف عجزت البلدان العربية منفردة عن مواجهته، وإذا ما كان السلام المقدمة الصحيحة للاقتراب من المشروع الوحدوي... أقول أنه ليس من الواجب أن نذهب في أحلامنا إلى تحقيق الوحدة العربية دفعة واحدة ولكن الأهم في تلك المرحلة هو وضع إطار للخارطة العربية الممزقة، والأهم هو حماية تلك الخارطة من العبث بها، وإخضاع كل الطاقات المتاحة لتحقيق هذا الهدف في حده الأدنى، ولذلك فإن المطلوب في هذه المرحلة خلق جيش قادر على مواجهة التحديات الخارجية وأن لا يكون هذا الجيش عبئا على الوحدة أو عقبة في طريق تطويرها بل يكون هذا الجيش الموحد جيش كل قطر عربي في حالة مواجهته لأي خطر، وجيش الدولة العربية في حالة الوحدة، جيش الأنظمة العربية المختلفة، جيش الأمة العربية الموحدة في نظامها، أن هذا الجيش ستوكل إليه فقط مهمة حماية الخارطة العربية مرحلياً، مع ترك ألوان هذه الخارطة كما هي، وهكذا نصل إلى نتيجة وهي أنه من الواجب أن نضع عدة مبادئ قبل أن نبدأ عملية التوحيد، وهذه المبادئ هي:-

- المحافظة على حال الأنظمة العربية القائمة.
- المحافظة على مصلحة جماهير القطر الذي ينتسب إليها.
- يجب أن تكون مفيدة للأنظمة والجماهير، ليس من حيث محافظتها على الأوضاع الراهنة قطريا فقط وإنما من حيث قدرتها على التأثير إيجابياً في

هذه الأوضاع القطرية، وأن تقدم فائدة متوقعه للجماهير والأنظمة منذ الخطوة الأولى في طريق الوحدة وبمعنى آخر يجب أن تكون الوحدة مفيدة لكل القوى والطبقات الفاعلة في كل قطر على حدة.

فإذا ما تحققت مثل هذه الشروط، إضافة لكون الوحدة العربية مطلبا جماهيريا، فإننا سنكون قد أضفنا إليها فائدتها لكل القوى الموجودة على الساحات العربية، لأن الوحدة لن تكون في تلك الحال إلغاء لهذه الفئة أو تلك، إن خطأ اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، يكمن في أنها لجأت إلى تجميع الجيوش العربية إلى بعضها البعض في كل مرة، بينما كان المفروض تذويب القوى القطرية في القوة القومية، وكان المفروض جعل القوة القطرية منتمية للهدف القومي وعاملة في خدمته، لذلك يجب علينا أن نتأكد لدى صياغة مثل هذه الاتفاقيات بأنها لا ترتبط بالأمزجة السياسية المتغيرة والمصالح الاقتصادية التي قد تكون متضاربة أحيانا، وعلينا إذا كنا نريد الوحدة، أن نسعى لترسيخ الأسس بقوة للدولة القومية التي نريد إقامتها.

تلك ملامح أسوقها حول التضامن العربي الموحد في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، في ذكرى مرور ثمانمائة عام على موقعة حطين التي جسدت الوحدة العربية، وصدت عنها الهجمة الصليبية بفضل اتحاد قوتها وانضواء جيوشها تحت راية البطل صلاح الدين محرر القدس، فهل من محاولة جديدة تعيد للأمة العربية أمجادها في عصرنا الحاضر وترد عنها التشرذم وتكسر طوق الهيمنة والتبعية الاقتصادية وغيرها وتحرر أرضها وإرادتها السياسية؟

نحو تفعيل التعاون الاقتصادي العربي [1]

تأكيداً لطاقات الأمة ولتحقيق حلمها في الوحدة قامت عدة تجارب للم الشمل وتوحيد الصف كان أرسخها قيام الاتحاد بين إمارات الساحل العماني بقيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه حكام الإمارات في عام ١٩٧١ إثر انسحاب القوات البريطانية وإلغاء معاهدات الحماية، فقد تغلب هذا الاتحاد على كافة العقبات بالأخوة الوطنية وبالتعاون الشامل.

وقبل ذلك ومن واقع الصراع مع قوى العدوان الاستعمارية كان الشعور العارم بضرورة الوحدة بين أقطار الأمة العربية، تحرك له أبناء الأمة العربية في الإقليمين المصري والسوري بحماس منقطع النظير، مما حدا بالزعيم العربي خالد الذكر الرئيس جمال عبد الناصر إلى تناول الواقع في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم ١٩٥٦/٧/٢٦م إلى جانب قراره بتأميم قناة السويس حيث قال: " وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا في سوريا، سوريا العزيزة، سوريا الشقيقة، لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً سليماً عزيزاً كريماً لندعم سوياً مبادئ الكرامة ولنرسي سوياً القومية العربية والوحدة العربية، نرحب بكم أيها الأخوة بلداً واحداً وقلباً واحداً ورجلاً واحداً، وسنسير متحدين لنرسي مبادئ الكرامة الحقيقية ونقيم في ربوع الوطن العربي استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً ". فلم يكن الاتجاه نحو الوحدة العربية مجرد رغبة وجدانية شعر بها الشعبان العربيان في سوريا ومصر، بل إن الرغبة في تحقيق الوحدة العربية وإقامتها كان له ما يبرره قومياً وسياسياً واقتصادياً، وعندما خطب الزعيم جمال عبد الناصر في سوريا حرك مشاعر العرب ومنهم اللبنانيون الذين وصل تفاعلهم إلى حد الثورة على كميل

---

١ – بحث مقدم إلى ندوة آفاق العمل العربي المشترك، بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على دولة الوحدة، اللجنة المصرية للتضامن، القاهرة ٢–٣ مارس ١٩٩٨

شمعون الأمر الذي أدى إلى تدخل الجيش اللبناني ثم طلب شمعون العون من الولايات المتحدة التي أرسلت بدورها قوات لحمايته وحماية نظامه، فالأمة العربية في حقيقتها أمة واحدة لها من الإمكانات البشرية والثروات الطبيعية ما يجعلها في طليعة الأمم كما كان عليه حالها في عهود سابقة قديمة، ولا بد لها من تحدي الظروف المحيطة بها وأن تتغلب على القوى المعادية لها والمستغلة لثرواتها ولكن الوحدة بين البلدين العربيين كانت هدف للدوائر المعادية للأمة العربية ونفذت من خلال الأخطاء والثغرات التي لم تستطع دولة الوحدة تلافيها ووقع الانقلاب المشين في سوريا عام ١٩٦١م الذي أدى للانفصال وخروج سوريا من وحدتها مع مصر، ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً أرى كما ذكر الدكتور أحمد يوسف أحمد النقاط التالية: -

١ - إن انهيار الوحدة المصرية السورية كان بسبب عدم وجود مؤسسات لدولة الوحدة على المستوى المطلوب آنذاك. ولكن من غير الإنصاف هنا التركيز على عوامل الانهيار وتجاهل منجزات الوحدة المصرية السورية، فليكن هناك توازن بين التركيز على أسباب انهيارها والإشارة إلى منجزاتها.

وبعيداً عن التوغل في أعماق التاريخ وحقائق الجغرافيا لإثبات ارتباط الأمن المصري بالأمن السوري، وبغض النظر عن إرهاصات التفاعل بين الشعبين في معارك الاستقلال فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت فاتحة لعهد جديد على مستوى النخبة خصوصاً بعد بروز الوجه العربي للثورة فكراً وسلوكاً على النحو الذي تجاوز الشكوك السورية الأولى في الثورة المصرية وطبيعتها، منذ ذلك الوقت أصبح التفاعل القومي بين القطرين عنصراً فاعلاً في الساحة السياسية فيهما وتعتبر معركة حلف بغداد في أوائل ١٩٥٥ خير شاهد حيث قدمت الحكومة السورية استقالتها بضغط من الشعب السوري ومعارضة مجلس النواب على إثر موقفها المانع في مؤتمر رؤساء حكومات البلدان العربية.

٢ -ولعل أهم وأول هذه المنجزات يتعلق بالأمن القومي العربي في مواجهة العدو الرئيسي إسرائيل ولم يكن فقط عند مستوى الإمكانية الاستراتيجية،

وإنما انعكس واقعاً حقيقياً على القوات المسلحة لدولة الوحدة، فقد كان هناك تدريب جاد بالجيش الأول إلى مستوى لم يصله في السابق، وتمت عمليات نقل متبادل للضباط المصريين والسوريين، وكانت هناك معارك خاضتها دولة الوحدة ضد إسرائيل استشهد فيها الجندي المصري بجانب الجندي السوري، تأكيداً لحقيقة تاريخية راسخة فقد حاولت إسرائيل بعد قيام الوحدة أن تقوم مراراً ببعض العمليات الاستفزازية ولكنها كانت تتلقى في كل مرة رداً حازماً وكان آخرها معركة التوافيق التي تكبدت فيها إسرائيل خسائر جسيمة في الأرواح دفعت خلالها قيادة الوحدة العسكرية من الجبهة المصرية بفرقتين في زمن قياسي إحداهما مدرعة والأخرى محمولة إلى الخطوط الأمامية تجاه إسرائيل، وهكذا تجسد على أرض الواقع المعنى العميق للتغيير الاستراتيجي الذي أحدثته الوحدة المصرية السورية.

٣ -وعلى مستوى حركات الثورة العربية فقد عجل جو الوحدة بقيام ثورة الشعب العراقي ضد النظام الموالي للغرب في تموز – يوليو ١٩٥٨م أي بعد أقل من نصف عام على قيام الوحدة.

٤ -كذلك في إطار الوحدة تم التوصل إلى أفضل تسوية ممكنة في إطار المعطيات القائمة للصراع في لبنان.

٥ -وفي المجال الاقتصادي نجد أن مرحلة الوحدة كما يقول يوسف صايغ قد أحدثت تغيرات مؤسسية اقتصادية جذرية على الحياة الاجتماعية الاقتصادية لسوريا على الرغم من انفصال الوحدة عام ١٩٦١، فقد تم وضع خطة خمسية للتنمية (٦٠-٦٥) تتفق مع التخطيط المصري القائم مطابقة لنفس أعوام الخطة السورية الجديدة، وقد تضمنت الخطتان هدفاً هو مضاعفة إجمالي الناتج القومي خلال عشرة أعوام وتحقيق نمو يبلغ ٤٠% خلال الأعوام الخمسة الأولى، مما أدى إلى القيام بعدة مشاريع أهمها (طبقاً لحجم المخصصات المالية) استصلاح الأراضي الزراعية والنقليات والمواصلات والصناعة والكهرباء والتعدين والتنقيب عن النفط والزراعة والإسكان والتعليم، وقد كانت الحسابات القومية للعامين ٦١/٦٠، ٦٢/٦١ لا تظهر

نتائج عملية زيادة الاستثمار وتكون الرساميل لأن الأعـــوام مـــن ١٩٥٨ – ١٩٦١ كانت فترة جفاف في سقوط الأمطار مما أدى إلى أن تكون مســاهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي أقل مما كانت عليه في السنوات الخمـــس السابقة على الوحدة، إلا أن القطاعات الأخرى شهدت نمـــواً فـــي غضـــون سنوات الوحدة حيث إن مؤشر الصناعات الآلية الرئيسية في سوريا في عـــام ١٩٥٦ يدل على حدوث ارتفاع ملموس، وخلال الســـنوات ١٩٥٨ – ١٩٦١ بخاصة في عامي ١٩٦١ ١و١٩٦٢ هما العامان اللذان بدأ فيهما تنفيذ الخطة الإنمائية، وكذلك الفترة من ١٩٦٢ – ١٩٦٤ شهدت مزيداً من الارتفاعـــات الملموسة تجاوزت إنجاز ١٩٦١ وذلك بسبب أن الرساميل التي اســـتثمرت خلال الأعوام الأولى من الخطة احتاجت إلى ثلاثة أعوام لكي تـــؤدي إلـــى زيادة في الإنتاج، ويخلص(يوسف صايغ) من تحليله إلى أن أســـس عمليـــة التوسع الصناعي إنما وضعت في غضون المرحلة الثالثة، خاصةً وأن هناك مؤشرات أخرى على هذه العملية مثل الزيادة الكبيرة بدءاً بعـــامي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ولاسيما العام الثاني منهما فـــي الشـــركات الصناعيـــة والتجاريـــة المساهمة سواء كان ذلك من حيث العدد أو مـــن حيـــث حجـــم الرســـاميل المستثمرة، وكذلك في حجم التجارة المتبادلة بين إقليمي الجمهورية العربيـــة المتحدة مقابلة بالأعوام الثلاثة السابقة على الوحدة من ١٩٥٥ – ١٩٥٧.

ومع ذلك فإن الإشارة إلى بعض الحقائق الأساسية بهذا الصدد واجبة ولنـأخذ موضوع الإصلاح الزراعي في القطر السوري بصدور القانون ٦١ العـام ١٩٥٨ (قانون العلاقات الزراعية) وقد حدد القانون الأول الحد الأعلى للملكية بـــ (٨٠) هكتار في الأراضي المروية و(٣٠٠) هكتار في الأرض البعل، وسمح للزوجـــة والأولاد بـــ (٤٠) هكتاراً في الأولى و (١٢٠) هكتاراً في الثانيـــة، وحـــدد مـــدة بخمسة أعوام، ومدد سداد ثمن الأرض بأربعين عاماً، ومنع عمليات البيع الفردية، وعمليات النقل الخاصة وحصر التوزيع بالفلاحين من أبناء القطر السوري بحـــد أعلى (٨) هكتار في الأرض المروية، و (٣٠) هكتاراً في الأراضي البعل، وحـدد أولوية المستأجرين وعمال الحصة في الأرض المستولي عليها، ثم أرباب الأســـر

الكبيرة من الفلاحين في القرية ثم بقية سكان القرية وأخيراً الفلاحين من القرى المجاورة على أن يسدد ثمن الأرض خلال ٤٠ عاماً، كما تقرر أن ينتظم المستفيدون في جمعيات تعاونية تنظم استثمار الأرض.

وقد لاحظ (عوني فرسخ) أن القانون على النحو السابق قد جاء تطويراً لقانون الإصلاح الزراعي المصري لعام ١٩٥٢ بما يتلاءم وظروف القطر السوري، ويسد الثغرات التي أظهرها التطبيق العملي للقانون في مصر كما في منع عمليات البيع الفردية التي كان القانون قد أجازها في مصر، وتبين أنها كانت سبيلاً للتلاعب بإجراءات بيع صورية، وقد بلغت المساحة الخاصة للاستيلاء ١,٥٤٣,٦٢٥ منها ٩٤,١٠٩ هكتارات مروية يملكها ٣٢٤٠ مالكاً، كما تقرر توزيع أملاك الدولة الصالحة للزراعة اعتباراً من السنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢ وبذلك يكون مجموع الأرض الخاضعة للتوزيع حوالي ثلاثة ملايين هكتار، وقد تم حتى ١٩٦١/١/١٥ الاستيلاء على ١,٣٥٦,٧٣٥ هكتاراً بينها ١٤,٢٧٣ هكتاراً مروياً، كما تم في التاريخ نفسه توزيع ١٢٥,٦٧٥ هكتاراً، كما وزع ١٩,٢٥٧ هكتار من أملاك الدولة وزعت جميعها على ٧٧٣٢ أسرة تعدادها ٤٢٢٥٦ شخصاً.

غير أن الإصلاح الزراعي لم يكن مجرد عملية استيلاء على الأرض وتوزيعها على من لا يملكون فحسب، بل تجاوزها إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير وقد بلغت جملة المبالغ التي وضعت تحت تصرف وزارة الإصلاح الزراعي حتى نهاية شباط – فبراير ١٩٦١ (٤٨) مليون ليرة سورية، وبلغ عدد الجمعيات التي أقامتها تلك الوزارة ١١٣ جمعية تخدم ٩٤٩٥ عضواً في ١٩١ قرية يملكون ١٧٥,٦٦٦ هكتاراً، وبلغت جملة المساعدات التي قدمت للجمعيات المذكورة في السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ (٥,٢٠٣,٣٠٥) ليرة سورية، ويلاحظ أن المنتفعين بهذه الجمعيات قد تجاوزوا المنتفعين بالإصلاح الزراعي فضموا إلى جانبهم صغار الملاك، وهذا يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أن الإصلاح الزراعي لم يكن مجرد توزيع أراضي الإقطاعيين.

وقد خلص (عوني فرسخ) في هذه النقطة في أنه رغم الجفاف الذي أصاب الإقليم السوري في سنوات الوحدة إلا أن دخول الفلاحين قد ارتفعت في معظم المناطق، هذا فضلاً عن أن الإصلاح الزراعي كان سبيلاً لتحرير جماهير الريف من العبودية التي كانت تفرض عليهم منذ أجيال طويلة، ويؤكد فرسخ أن كل من قدر له وزار الريف السوري قبل الوحدة وخلالها وفي أعقاب الانفصال لمس التطور الجذري الذي أحدثه الإصلاح الزراعي في واقع الحياة هناك.

كما أفاد الأستاذ (عبد الله عبد الدائم) في الدراسة القيمة عن تجربة الوحدة المصرية السورية حيث أشار إلى أن كثيراً من التشريعات المشتركة في شتى المجالات قد تم في القطرين أثناء الوحدة، وأنه مازال قائماً فيهما ويعبر عن أثر باق من آثار الوحدة، وتبقى هذه النقطة بالذات في أمس الحاجة إلى بحث متعمق يتولاه باحثون ينتمون إلى الحقل القانوني وحقل الإدارة العامة بصفة خاصة.

وفي ضوء ما تقدم وبعد مرور أربعين عاماً على دولة الوحدة، يواجه العالم العربي الآن تحديات أساسية وجذرية معقدة في شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها لايمكن لنا كأمة أن نتجاهلها، وهي تعتبر حقيقة قائمة حيث أن التحديات القديمة والجديدة والمتصاعدة عناوينها معروفة:-

١) الخطر الإسرائيلي القديم الجديد المتنامي والذي لايعني بفلسطين ولبنان وسوريا فحسب، بل انعكاساته ستؤثر على العمق العربي كله من المحيط إلى الخليج.

٢) الخطر التركي المتجدد والذي برز حتى الآن في ثلاثة مسائل: حجب مياه الفرات عن كل من سوريا والعراق، احتلال تركيا من الأراضي العراقية، وتحالفها العسكري مع إسرائيل.

وهناك أخطار أخرى مثل ما يجري الآن في السودان، واحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة للإمارات طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وكذلك احتلال إريتريا الدولة حديثة الاستقلال لجزر اليمن في البحر الأحمر حنيش الكبرى وغيرها.. كل هذا على سبيل المثال لا الحصر مجرد عناوين للتحديات الأمنية القائمة، علاوة على أن هناك تحديات أخرى كأزمة النظام العربي أو اختلال نظم

العلاقات العربية الأمر الذي أدى إلى غياب إرادة أو موقف عربي موحد من ناحية ومن ناحية أخرى أصبحت السمة البارزة هي تغليب المصالح القطرية والجزئية قصيرة الأجل على تلك القومية والشاملة لذلك فقد تهدد الأمن القومي العربي نتيجة تبعثر الاهتمامات العربية فلم تعد هناك قضية واحدة تحتل نفس الأولوية وطغت النزاعات الإقليمية التي أصبحت تهدد الأمة العربية من كل حدب وصوب فهناك التصعيد الأمريكي العسكري الخطير على العراق والعدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية بين الدول العربية وغيرها ومخاطر أخرى سنذكرها فيما بعد، يحدث هذا والأمة العربية من منظور تاريخي يمكنها بأن تكون قوة إقليمية مهمة، حيث يشكل الوطن العربي موقع الوسط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا وتبلغ مساحته ١٤ مليون كيلو متر مربع وعدد سكانه أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة يطل على محيطين الأطلسي والهندي وأربعة خلجان الخليج العربي وخليج العقبة والسويس وسرت، ويمكنها السيطرة على الملاحة في أربعة مضائق هي طارق والسويس وباب المندب وهرمز ويبلغ طول شواطئه ١٥ ألف كيلو متر وإجمالي مساحة الوطن العربي ٣٠٠ مليون هكتار تقريباً (قدر مساحة أوروبا الشرقية والغربية) وفيه المراعي والغابات والأراضي الخصبة، لكنه يفتقر إلى الإرادة والتكنولوجيا، أما الإمكانات البشرية والمالية فهي متوفرة بالإضافة إلى ما تملكه الأمة العربية من ثروات نفطية وسمكية وغازية وفوسفاتية وأراضي شاسعة لم يكشف عن مكوناتها بعد.

إن الدول العربية وعلى الرغم من أنها تخلصت من الاستعمار في الخمسينيات والستينيات إلا أنها لم تتمكن من إيجاد صيغة لتضامنها لأسباب ربما داخلية أو دولية، فالأمريكيون والإسرائيليون وغيرهم من أعداء هذه الأمة في كثير من الأحيان يفتعلون كل ما من شأنه أن يحيد هذه البلاد ويهمشها.

وقبل الدخول في موضوع الاقتصاد العربي وهو أحد محاور هذا المؤتمر رأيت أنه لا بد من العودة إلى التجربة الاقتصادية التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية نحو التكتل الاقتصادي وذلك لمواجهة الأعباء الجسام التي خلفتها تلك الحرب من ناحية ورغبة في التكيف مع الأوضاع والظروف الاقتصادية

والتجارية التي برزت إثر الثورة التكنولوجية في مجالات النقل والمواصلات والتسويق من جهة أخرى.

وقد كان العالم وأوروبا بصفة خاصة مصاباً بالمرارة لما نتج من فوضى وكساد قبل الحرب العالمية الثانية بسبب الحروب التجارية والنقدية التي شهدها العالم في الثلاثينات من هذا القرن، وقد كانت الآثار المباشرة التي خلفتها الحرب على اقتصاديات دول أوروبا من العوامل الرئيسية التي دفعت هذه الدول إلى التكتل والتعاون لبعث الحياة في اقتصادياتها وإعادة تعمير بلادها.

ولقد جاءت الثورة التكنولوجية في مجالات الإنتاج والنقل والتسويق لتعطي الاتجاه نحو التكتل دفعة قوية وبعداً جديداً وكانت إيذاناً بانتهاء عصر الاقتصاديات الصغيرة المنعزلة بحيث بدا من المستحيل على أية صناعة أن تقوى على الصمود والاستمرار ما لم تطبق الأساليب المبتكرة وترتكز على الأسواق الواسعة لامتصاص الإنتاج الكبير لمثل هذه الوسائل الجديدة، ولم يقتصر التكتل على مستوى الدول بل برز كأقوى ما يكون على مستوى الشركات التي أخذت تندمج وتتكتل فيما بينها في صورة اتحادات حتى تستطيع الحفاظ على وجودها في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة، وتعدت هذه الاندماجات مستويات الوطن الواحد لتربط بعض شركات الإنتاج المتماثل الكبير في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وظهرت الشركات المتعددة الجنسية.

وعلى المستوى السياسي فقد أكدت الحرب العالمية الثانية الارتباط الوثيق بين القوة العسكرية والسياسية من جهة والقوة الاقتصادية من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه الأسس والدوافع ظهرت التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم المتقدم نذكر منها السوق الأوروبية المشتركة كأنجح تجربة معاصرة حتى اليوم والسوق المشتركة الاشتراكية (الكوميكون) آنذاك التي قامت على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، وهناك أيضاً منطقة التجارة الأوروبية الحرة (الافتا) التي ضمت بريطانيا ودول اسكندنافيا وسويسرا والبرتغال ويمكن أن نضيف إلى هذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية وهناك مجموعة (الانديز) في أمريكا اللاتينية وتكتلات أخرى في أفريقيا، وفي

العالم الثالث وعلى أثر تصاعد حركة التنمية والتحرر الوطني تأكدت أهمية التعاون والتكتل الاقتصادي وأصبح جليا أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالشكل والسرعة المطلوبة دون تكتل الدول المعنية في مجاميع إقليمية تعمل على التنسيق بهدف دفع عجلة التنمية في هذه البلاد.

مقومات التكتل الاقتصادي:

التكتل الاقتصادي هو عملية إنسانية لا بد من توافر ظروف معينة حتى يمكن تحقيقها وأهم الظروف المطلوبة:-

١) التجاور الإقليمي.
٢) حد أدنى من الانسجام بين الأنظمة السياسية في الدول المعنية واتفاق الأسس المذهبية والفلسفية.
٣) انسجام مكونات البنيان الاقتصادي في الدول المعنية.
٤) وجود عوامل تكاملية بين هذه الاقتصاديات.

أشكال التكتلات الاقتصادية:

١ - الوحدة الاقتصادية: وهي أعلى مراحل التكتل الاقتصادي وتنصهر بموجبها الاقتصاديات المعنية في بوتقة واحدة مكونة اقتصادا واحدا يخضع لنفس الفلسفة والتشريعات والسياسيات والنظم.

٢ - السوق المشتركة: وبموجب هذا فإن الاقتصاديات المعنية تشكل سوقا واحدا حيث تلغى الحواجز والأفراد ورؤوس الأموال، وتتسق السياسات التجارية إزاء العالم الخارجي وتتسق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية والزراعية وأنجح مثال على ذلك هو السوق الأوروبية المشتركة.

٣ - الاتحاد الجمركي: وبمقتضاه يتم توحيد التعرفة الجمركية والقيود النوعية والكمية الأخرى في مواجهة العالم الخارجي في نفس الوقت الذي يتم فيه إزالة الحواجز التي تعترض التجارة بين الدول الأعضاء.

٤ – منطقة التجارة الحرة: وبمقتضى هذا التنظيم تلغي الدول الأعضاء القيود الكمية النوعية على التبادل السلعي فيما بين الدول دون الالتزام بتوحيد السياج الجمركي تجاه العالم الخارجي.

مزايا التكتل الاقتصادي:

ولا شك أن للتكتل الاقتصادي عدة مزايا أهمها: توسيع السوق، التنسيق الصناعي، الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتشجيع إنشاء المؤسسات المالية، جذب الاستثمارات الأجنبية، تدعيم المنافسة في العلاقات الدولية، حرية انتقال العمال وخفض الأسعار.

تجربة التكامل الاقتصادي العربي:

كان إنشاء الجامعة العربية حصيلة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ودارت مشاورات عربية أسفرت عن بروتوكول الإسكندرية الصادر في ١٩٤٥/١٠/٧ حيث أعلن قيام الجامعة العربية.

وقد صدر ميثاق الجامعة الذي يمثل النظام الأساسي للجامعة كمنظمة إقليمية عربية، ولم يحظ الجانب الاقتصادي بدرجة الاهتمامات نفسها التي نالتها القضايا السياسية وقد انعكس ذلك في تواضع الأهداف الاقتصادية وعموميتها في الوثيقتين الدستوريتين المنشئتين للجامعة العربية فقد وردت الإشارة إلى التعاون الاقتصادي والثقافي في القرار الثاني لبروتوكول الإسكندرية، أما في الميثاق فقد عالجت المادتان الثانية والرابعة الجوانب الاقتصادية وباستقراء النصوص المشار إليها يتضح أن الأهداف الاقتصادية في الميثاق لا تتجاوز فكرة تعزيز التعاون الاقتصادي حسب نظم كل دولة وأهدافها دون الإشارة إلى أسلوب هذا التعاون أو أنماطه أو مراحله.

ثم عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٠ ونصت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية على إنشاء المجلس الاقتصادي العربي وقد تخلت الدول العربية لأول مرة عن مبدأ الإجماع لتقر الالتزام الجماعي بأكثرية

الثلثين في الميدان العسكري كما أقرت إنشاء مجلس الدفاع المشترك واللجان الملحقة به، ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تشر إلى أهداف التكامل الاقتصادي العربية ولكن التطور الواقعي قد تخطى الأهداف المكتوبة في الميثاق والمعاهدة وقام بإرساء تعاون مشترك في شتى المراحل ثم شهدت الجامعة العربية منذ مطلع الخمسينات إنشاء منظمات وهيئات واتحادات انطلاقاً من مبدأ الوظيفة والتخصص ونقلاً عن تجربة الأمم المتحدة وقد شجعت الجامعة نفسها قيام بعض هذه المنظمات وساهمت في إنشائها إلا أن الذي حصل هو غياب الصفة القانونية بين المنظمة الأم والمنظمات المتخصصة واعتصمت هذه المنظمات الفرعية بمواثيقها الخاصة مما أدى إلى الازدواج في العمل العربي المشترك مما حدا بمجلس الجامعة العربية أن أصدر قراره رقم ٣٣٧٥ في ١٩٧٥/١٠/٢١ بتشكل لجنة لبحث أوضاع المنظمات العربية بهدف إزالة الازدواج والتضارب الحاصل بين أعمال المنظمات العربية المتخصصة وانتهت اللجنة المشار إليها إلى اقتراح أن:-

- ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يضم وزراء الدول المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء تكون مهمته تحقيق أهداف الجامعة الاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية.
- يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي مهمة الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفقاً للأحكام التي يقررها لذلك.

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم ٣٥٥٢ في ١٩٧١/٣/٢٧ بالإجماع متضمناً الموافقة على تقرير اللجنة المشار إليها وخرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود، كما تم تصديق الدول الأعضاء على تعديل المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك بما يتضمن التوجيهات المشار إليها.

كذلك يلاحظ أن التعديل الجديد لمعاهدة الدفاع المشترك لم يتجاوز في نصه القانوني ترديد الأهداف التقليدية التي تضمنها الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك على الرغم من العديد من الاتفاقيات الجماعية التي عقدت خلال الأربعين عاماً

الماضية تقريبا، ومن أهم الاتفاقيات الجماعية التي عقدت في نظام الجامعة العربية الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، ولعل عرضا سريعا للوثائق الاقتصادية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ولاسيما وثيقتي استراتيجية العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي تؤكد أن الواقع العملي قد تجاوز ما ورد في ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك.

ويلاحظ أن مشروع ميثاق الجامعة العربية الجديد والذي لم يكتسب الصيغة القانونية لاقراره حتى الآن، قد تضمن الكثير من الجوانب الاقتصادية التي تتفق مع الواقع العملي لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وصولا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والتي أهمها:-

- اعتماد مبدأ التخطيط القومي المتفاوت.
- ضمان التنسيق الفعلي بين مؤسسات العمل العربي المشترك.
- تجاوز قاعدة الإجماع مع السعي لوضع قواعد موحدة لجمع هيئات الجامعة والتفرقة بين القرارات الموضوعية والمسائل الإجرائية حيث يشترط توافر أغلبية الثلثين بالنسبة للقضايا الموضوعية والأغلبية بالنسبة للمسائل الإجرائية والتوصيات.

ومن ناحية أخرى فقد جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ لتشكل مرحلة متقدمة في العمل العربي المشترك إذ نصت هذه الاتفاقية على: -

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات.
- حرية التملك والإرث...

وتم وضع خططا لتطبيق عدة برامج لوضع الأهداف المشار إليها موضع التنفيذ وقد انضمت إلى قرار السوق العربية المشتركة كل من:-

الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية السورية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا،

الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية مصر العربية، وقد اتخذ المجلس منذ قيامه عدة مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي نوجزها فيما يلي:-

مدخل المشروعات المشتركة:

وقد اعتمد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مدخل المشروعات العربية المشتركة وقطع خطوات رائدة في هذا المجال فأنشأ عدة شركات عربية مشتركة منها الشركة العربية للتعدين، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية. وهناك مشروع لشركة عربية للنقل البري مازال تحت التأسيس، كما أنشأ المجلس عدداً من الاتحادات النوعية المتخصصة وقد نجحت هذه المشروعات فجذبت إليها عدداً من الدول العربية غير الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية.

مدخل التخطيط الإنمائي:

قطع المجلس شوطاً كبيراً في هذا الصدد حول توحيد الآماد الزمنية لخطط التنمية المعمول بها حالياً في الدول العربية وتوحيد المصطلحات الإحصائية، كما عقد دورة خاصة لوزراء التخطيط لدول المجلس عام ١٩٧٠ بصدد عقد دورة أخرى لدفع التنسيق التخطيطي الإنمائي.

مدخل التكامل المالي والنقدي:

لقد سبق مجلس الوحدة الاقتصادية بإعداد مشروع النظام الأساسي لصندوق النقد العربي ثم أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإصدار القرار اللازم نحو إخراجه على مستوى الدول العربية مجتمعة وأصبح هذا الصندوق دعامة أساسية نحو التكامل النقدي والعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تلافي العجز في موازين مدفوعاتها بمنحها القروض اللازمة لذلك، كما درس الصندوق حالياً إعداد نظام لتسوية المدفوعات العربية والذي من شأنه دفع التجارة العربية البينية والعمل على توسيعها، والمساعدة في إزالة العقبات التي تعترض تمويل التجارة العربية، كما درس مجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد العربي

الخطوات اللازمة لإنشاء سوق نقدية عربية، تسهم الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فيها مما يؤدي إلى إيجاد علاقة متوازنة ومتكافئة بين طرفي العلاقة الاستثمارية.

مدخل التكامل البشري:

لقد سعى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى إبرام اتفاقية انتقال القوى العاملة العربية ذلك أن انتقال القوى البشرية العربية داخل الوطن العربي يعد أحد أهم مصادر التكامل الاقتصادي العربي حيث يساهم هذا الانتقال التلقائي والعفوي عبر الحدود الجغرافية في نسج شبكة من المنافع المتبادلة.

ويعد من نافلة القول ترديد مقومات التكامل الاقتصادي العربي وتوافرها في الأمة العربية من لغة ودين ومصالح مشتركة، فالأمة العربية منطقة جغرافية واحدة تملك دولها التجاور الجغرافي والعمق الاستراتيجي والمصالح المشتركة، وإن كثيراً من الأمم التي لا تمتلك مقوماتها والمختلفة في قومياتها ولغاتها وعقائدها أقامت تكتلات وتكاملات اقتصادية أكثر نجاحاً، وقطعت مراحل متطورة في طريق الاندماج الاقتصادي، يتضح من ذلك أن مواثيق واتفاقيات وأدبيات ومؤسسات العمل الاقتصادي العربية قد صدرت عن جامعة الدول العربية، غير أنها لم تترجم إلى واقع ملموس يحقق الأهداف التي من أجلها صدرت، وإذا ما استثنينا من ذلك دول السوق العربية المشتركة التي حققت من خلال تطبيقها لاتفاقية السوق العربية المشتركة تقدماً ملحوظاً يتضح ذلك مما يلي:-

١ - التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية ١٣٠,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ بينما بلغت الواردات العربية الإجمالية ١١٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ ويلاحظ أن ٤٣ من إجمالي هذه الصادرات تتجه إلى آسيا بينما ٤١% منها فقط تتجه إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مجتمعة، ويرجع ذلك إلى النمو الملحوظ الذي

تشهده الدول الآسيوية وتتشكل معظم صادرات الدول العربية من النفط الذي يشكل ما يقارب ثلاثة أرباع هذه الصادرات بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية والكيماويات والمنسوجات والملابس الجاهزة، في حين تتشكل واردات الدول العربية في معظمها من الآلات ومعدات النقل والمنسوجات وبعض السلع الغذائية والمشروبات والوقود. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا الشمالية المصدر الرئيسي لواردات الدول العربية.

٢ - التجارة البينية:

أما بالنسبة للتجارة العربية البينية فقد بلغت قيمة الصادرات العربية البينية لعام ١٩٩٤ - ١٣,٧ مليار دولار وإجمالي قيمة الواردات ١٠,٦ مليار دولار وهي لا تزال تمثل نسبة متواضعة تتراوح بين ٨% إلى ٩% في المتوسط من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

ويتشكل الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية في معظمه من الوقود والمواد الغذائية والمنتجات الكيماوية وبعض السلع المصنعة ويعتبر الهيكل السلعي للتجارة العربية أقل اختلالاً من الهيكل السلعي للتجارة العربية الخارجية حيث تزداد أهمية السلع المصنعة فيه إذ يصل نصيبها في الصادرات العربية البينية إلى ٢٩% تقريباً بينما لا تتجاوز أهمية هذه السلع المصنعة ٧% من الصادرات العربية الإجمالية.

٣ - التجارة البينية لدول السوق العربية المشتركة:

أما بالنسبة للدول العربية الأعضاء في السوق العربية المشتركة فيلاحظ أن الصادرات البينية لها قد حققت نمواً ضخماً بلغت نسبته ١٣٥٩% في السنوات العشر الأولى من اكتمال مراحل تطبيقها حيث ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ وكان من أهم أسباب ذلك الانخفاض تجميد عضوية مصر في السوق وبالتالي خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأعضاء من نطاق التجارة المحررة بالإضافة إلى تعثر تنفيذ أحكام السوق أو ضعف الالتزام بها.

ثم عادت معدلات التجارة البينية لدول السوق إلى النمو من جديد خلال حقبة التسعينات لتصل إلى ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ و ٦٩٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ ثم تصل إلى ١٢٢٢,٤ مليون دولار عام ١٩٩٥م.

ويرجع التطور الطردي للتجارة البينية خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات الماضية بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية لدول السوق بالإضافة إلى تنامي وتنظيم العلاقات الاقتصادية الثنائية فيما بينها بوجه عام وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة وانفتاح أنظمتها الاقتصادية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وعودة جمهورية مصر العربية إلى السوق.

ولا بد أن تحظى التجارة البينية من خلالها بالمعاملة التفضيلية مما يسهل انسيابها وانتقالها ونموها، وهناك الأمن الغذائي في بلدان ينمو عدد سكانها بتوافر عال كالبلاد العربية وإنتاجها الزراعي يتقهقر بشكل مريع حيث معظم البلدان العربية إن لم تكن كلها مازالت أسيرة الاستيراد من الخارج لاحتياجاتها الغذائية، وينبغي أن لا ننظر إلى مسألة الاكتفاء الغذائي في معزل عن الجدوى الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب توسيع القاعدة الإنتاجية العربية المشتركة في هذا المجال لتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في مجال الغذاء على الأقل، ولا بد كذلك من قيام نهضة صناعية تدعم التجارة البينية وتستغل الموارد والإمكانيات العربية المتاحة، وتعتمد المشروعات العربية المشتركة ذات الحجم الكبير وذات القدرة التسويقية العالية، وأن يتاح لها التسويق على مستوى العالم العربي، بالإضافة إلى التنازل عن بعض المصالح القطرية لصالح الأهداف القومية حتى تتجاوز التنمية المتكاملة الحدود الإقليمية الضيقة.

إن مصر والجزائر والسودان والمغرب وغيرها من الدول الأخرى تمتلك طاقات زراعية كامنة غير مستغلة وتاريخها غير البعيد يشهد على ذلك، وإذا كانت الدول التي تعرف بأنها غير زراعية مثل الإمارات والسعودية وعمان تمكنت من توفير منتجات زراعية موسمية في مجال الخضراوات والثروة الحيوانية وفي مجال الألبان بلغت إلى حدود الاكتفاء الذاتي.

غير أن هناك سياسات غير موفقة حتى الآن تعتمدها الدول العربية سواء تلك التي تعتمد سياسة الباب المفتوح أو الباب المقفل، وفي اعتقادي أن الانفتاح على مساوئه يبقى أفضل بكثير من الانغلاق شريطة أن يكون انفتاح إنتاج على العالم فينبغي أن يقتصر بالدرجة الأولى على النفط ومشتقاته والبتروكيماويات والفوسفات والقطن وأن يشمل الفائض على الأسواق العربية من المواد الأخرى، أما المواد السلعية والتصنيعية الأخرى فينبغي أن توجه من وإلى الأسواق العربية ضمن صيغة أو آلية تتفق عليها الدول العربية وفي مقدمتها دول إعلان دمشق التي تتحرك الآن في الاتجاه الصحيح من خلال جامعة الدول العربية (بيت العرب) حيث يؤمل أن يبحث وزراء الاقتصاد والمال العربي تنفيذ منطقة عربية للتجارة الحرة.

وإذا كان هناك تحدي للأمن المائي الذي ينبغي على الدول العربية أن تعطيه اهتماماً كبيراً فمخاطره أصبحت معروفة، والمفكرون الاستراتيجيون يتوقعون أن يكون سبباً في نشوب صراعات في المستقبل قد تأخذ أبعاد تفوق التصور، فإسرائيل تتطلع إلى المياه اللبنانية والأردنية، والعراق وسوريا يعانيان من مشاريع المياه التركية التي تترك لهم جزءاً يسيراً من مياه الفرات وربما تنفذ تركيا في المستقبل مشاريع مياه جديدة على منابع أخرى مثل نهري الخابور ودجلة ويبدو أن ما تحجزه تركيا من مياه الفرات منذ سنوات قد حاولت ولازالت تحاول بيعه لمن يرغب في شرائه من الدول العربي بواسطة أنابيب أطلقت عليها وقتها خدعة أنابيب السلام الذي جرى ترويجه بتأييد ودعم من دول أخرى والأهم من ذلك أن تعاظم وزيادة احتياجات المياه الداخلية في البلاد العربية تلقي بأعبائها الثقيلة على الحكومات والشعوب العربية معاً، فموارد المياه محدودة، والقوى الأجنبية تحاول أخذ ما تزعم بأنه حصتها، والخبراء الاستراتيجيون العرب كما ذكرت يحذرون من أزمة مياه في بداية القرن القادم إذا لم تعالج الأمور من الآن من خلال تقنين الموارد المائية والتوصل إلى حلول عادلة تكفل للمنطقة حاجتها وأمنها واستقرارها خاصة وأننا نعيش الآن عصر ثورة الاتصالات وباتت التكنولوجيا المتقدمة تتحكم بمصائر الشعوب وأمنها وإرادتها وثرواتها ومازلنا مجرد مستهلكين للتكنولوجيا

المسموح لنا بالحصول عليها، أي أننا لم نصبح بعد شركاء في هذا التقدم المذهـــل والمتنامي بسرعة كبيرة، ولم تستغل العقول العربية المهاجرة والمتمرسة في هـــذا المجال مما يوجب دعوتها للعودة إلى عشها خاصة ونحن الآن بحاجة إليهم والعالم العربي أمام تكتلات عالمية ومشاريع اقتصادية عملاقة.

القطاع الخاص
ومستقبل التعاون العربي المشترك [1]

يمكننا القول في بداية تأملاتنا حول مسألة " القطاع الخاص ومستقبل التعاون المشترك" بأن هاجس وشعار جامعة الدول العربية كان العمل العربي المشترك في كل الأوقات، في اليسر والعسر والحرب والسلم مع الأشقاء والأعداء، وكان صوت قادتنا ومؤسساتنا تنادي وتسأل ماذا عن العمل العربي المشترك؟ أين نجح وأين أخفق؟ أين نحن من قرارات الملوك والرؤساء والوزراء ورجال الأعمال العرب؟

قرارات وقرارات تتراكم فوق بعضها داخل وخارج جامعة الدول العربية على امتداد أكثر من نصف قرن، كلها مدعومة بدراسات وأبحاث وخطط وبرامج تؤكد الحاجة إلى تنسيق ومشورة وشراكة وتضامن عربي لا يهدف إلى الانكماش والتقوقع على الذات، بل إلى صنع طرف عربي معاصر قادر على مواجهة تحديات العصر حتى وإن وافقنا على أن اللاواقعية طبعت العديد من خططنا فإن الواقعية أيضا التي طالما نادى بها الكثير من أصحاب السلطة والقرار والمثقفين والمفكرين تبقى في نظر السواد الأعظم من الجماهير العربية حجة غير مقنعة.

بينما نجد أن الواقعية لم تمنع أوربا وآسيا والأمريكيتين من بقاء تعاونها وإنجاز مشاريعها العملاقة المهيمنة اليوم على الاقتصاد العالمي كله.

نعم إن مفهوم الواقعية عندنا نحن العرب مازال يحيط به الكثير من الشبهات والملابسات وإن " صياغة واقعية " لمدلول ومحتوى العمل العربي المشترك على أسس تراعي المرحلة والحاجة إلى شركات حقيقية مبنية على المصالح والمنافع المتبادلة، لهي ظاهرة صحية لمسارنا التكاملي الذي لم يتحقق بعد مما يمكن أن نعبر عنه " بالأصولية الوحدوية " التي طغت عليه عقودا متتالية، إلا أن الصياغة الواقعية تلك كانت ولم تزل تعني وضع بدائل للعمل العربي المشترك في مفهومه التقليدي ووضع برامج ناجزة في شتى ميادين النشاط التنموي، لا أن تكون ذريعة لتبرر النقائض والإخفاقات والتردي والتذبذب الذي يميز مسارنا التكاملي الآن.

---

[1] – دراسة مقدمة إلى منتدى الفكر العربي مساهمة في الكتاب السنوي، الأردن، ١٩٩٩.

والواقع أن صورة العمل العربي المشترك عند جمهور الباحثين والمحللين العرب تبقى صورة قاتمة، ولقد حظي القطاع العربي الخاص ضمن تلك الجدليات والصراعات والتقويمات بمكانة مرموقة باعتباره مسؤولا رئيسيا عما وصل إليه المسار التكاملي من بؤس وانحسار وتذبذب وقلة الفوائض المالية نتيجة لأسعار النفط المتدنية وكذلك الحروب الإقليمية التي فرضت على المنطقة وقلة المساعدات للدول العربية المعوزة.

وهكذا فان القطاع الخاص يبدو كأنه أخل دون مبرر مقنع بالتزاماته إزاء دعم التعاون العربي المشترك، فلا أزمة السيولة التي اجتاحت كل الأقطار العربية المصدرة لرؤوس الأموال ولا العراقيل والحواجز التي لم يزل العديد منها يقف حجر عثرة أمام انسياب الاستثمارات العربية عبر حدودنا القطرية، ولا محدودية طاقات المؤسسات الخاصة في بلادنا – التقنية منها والبشرية – لا شئ من ذلك يبدو في نظر الكثيرين حجة مقنعة ومبررا مقبولا لضعف نشاطات القطاع الخاص في ساحة التعاون المشترك.

والآن نطرح إن كان هناك تقصير في أداء القطاع العربي الخاص على صعيد التعاون المشترك فعلى أية أسس سيتسنى ذلك؟

إن الجواب على ما أسلفنا يحتاج إلى الكشف عن حقيقتين أساسيتين حقيقة ما يسمى "بالقطاع الخاص" أولا وحقيقة ما يسمى " بالعمل المشترك " ثانيا، ولذا رأينا أن نرتب عناصر موضوعنا حول المحاورات الثلاث التالية:-

أولا: ما هي حقيقة القطاع الخاص في الوطن العربي؟

ثانيا: ما هو مفهوم العمل العربي المشترك؟

ثالثا: كيف يمكننا استشراف دور القطاع العربي الخاص في دعم أواصر التعاون المشترك مستقبلا؟

أولا: حقيقة القطاع الخاص في الوطن العربي المعاصر:

١ - التعريف التقليدي للقطاع الخاص:

في مفهومه التقليدي يشمل القطاع الخاص مجموع النشاطات السلعية منها والخدمية ذات الصبغة الفردية أو الأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساسا على المبادرة الحرة والتدبير الحر ومخاطرات السوق.

ونعني بالنشاطات الإنتاجية كل ما يتعلق بخلق ثروات قابلة للترويج، أي تلك التي يقابلها طلب داخلي أو " خارجي مضمون أو متوقع الربح " سواء كان هذا الطلب يهدف إلى تلبية حاجات إنتاجية أو حاجات استهلاكية، ومعنى هذا أن أي نشاط إنتاجي لا يتصف بهذه المواصفات يخرج عن وظيفة ومسؤولية ومفهوم القطاع الخاص التقليدي وربما يعرض سلامة القطاع الخاص للهلاك عاجلا أو آجلا والسوق والقطاع الخاص متلازمان، إن غابت السوق غاب القطاع الخاص.

ويبقى هذا التعريف للقطاع الخاص نظريا إلى حد ما حتى في الأنظمة المتقدمة والغربية حيث إن ما يسمى باقتصاد السوق هو في الحقيقة أصناف وأنواع، أي: إنه اقتصاد مشوه بشتى الانحرافات والتقيدات والضغوطات سببها تدخل الدولة المباشر وغير المباشر مثل التأثير على نظام الأسعار والأجور ونسب الفائدة وقيمة العملة المحلية في أسواق الصرف، وكذلك على مستوى الإجراءات الإدارية والنمطية وهذه تحد كثيرا من حرية أخذ القرار في القطاع الخاص وكذلك الامتيازات المفرطة الممنوحة للقطاع العام تؤثر سلبا على القطاع الخاص. ثم إن الشركات العالمية تنتهك أسس التنافس النزيه وهذا سبب رئيسي لتشويه اقتصاد السوق.

٢ - القطاع الخاص في الوطن العربي:

مر القطاع الخاص في الوطن العربي بمحطات سبع، كان أثرها عميقا في مفهوم وتوجهات ومكانة هذا القطاع قطريا وقوميا ودوليا.

أولا: اقتران القطاع الخاص في أكثر الأقطار العربية حتى نهاية الستينات بخلفية إقطاعية ورأسمالية وطنية / دولية استغلالية جائرة لا تزال بعض أصدائها تدوي حتى الآن في الذهن والوجدان الشعبي والثقافي العربي.

ثانيا: تعرض القطاع الخاص لحملات عقائدية عند اندلاع الحركات الثورية في الوطن العربي منذ الخمسينات، وسير بعض الدول في ركاب الاشتراكية، وقد تركت الحملات العقائدية هذه بصمات وجراحا عميقة في جسم القطاع الخاص.

ثالثا: دخول عدد من الأقطار العربية ذات الطابع الثوري والطابع اللاثوري – المفاجئ عصر الفوائض النفطية الهائلة من بداية النصف الثاني من السبعينات في الأقطار العربية ذات الطابع الثوري احتكرت الدولة وقطاعها العام المزيد من النشاطات وقلصت دور القطاع الخاص إلى أقصى درجة، أما الأقطار العربية النفطية اللاثورية فإن نماء القطاع العام واكبه تنشيط قوي وحثيث للقطاع الخاص الذي أصبح ينعم بمكانة عالية وموارد وطاقات لا عهد له بها من قبل.

رابعا: دخول أكثر الأقطار العربية عهد الإصلاحات الاقتصادية عن طريق ما يسمى ببرامج التصحيح الهيكلي وذلك منذ بداية النصف الثاني من الثمانينات وكان هذا لرد الاعتبار للقطاع الخاص، وكان ذلك عن طريق تنشيط المنشآت الخاصة القائمة وكذلك خصخصة عدد غير قليل من المنشآت ذات الملكية الحكومية، وقد أدى هذا التنشيط وهذه الخصخصة إلى انتشار القطاع الخاص في مرافق إنتاجية وخدمية واستثمارية وتجارية ومالية عديدة على الصعيدين القطري والإقليمي العربي وكذلك ظهور جيل جديد من المقاولين والمصرفيين والمستشارين والتجار والوسطاء من بينهم من يحمل الشهادات وقد أصبح هؤلاء يتمتعون بنفوذ اقتصادي وسياسي داخل وخارج الوطن العربي.

خامسا: قيام تجمعات إقليمية عربية جديدة منذ بداية الثمانينات باعتبارها أماكن أخرى إن لم نقل موان بديلة للعمل العربي المشترك على الصعيدين العام والخاص.

سادسا: تدويل الاقتصادات العربية المتصاعدة منذ أواسط العقد الماضي وتحويلها إلى أسواق مفتوحة على فضاء تجاري ومالي واستثماري وتقني وخدمي عالمي ينعم بحريات شبه مطلقة.

سابعا: بروز توجهات إقليمية عربية – شرق أوسطية وعربية – آسيوية – في غضون السنتين الأخيرتين كفضاءات جديدة للنشاط العربي الخاص ومناقشة للعمل العربي المشترك في مفهومه التقليدي.

وقد تفاوتت درجة الانصهار للأقطار العربية في هذه التيارات السبع، إلا أن تطور القطاع الخاص فيها كان مرآة عاكسة لكل هذه الأحداث والمتعرجات.

ثانيا: في مفهوم العمل العربي المشترك:

١ – نظرة استيعادية سريعة:

بعودة سريعة للمراحل التاريخية التي مر بها العمل العربي المشترك وخاصة جانبه الاقتصادي خلال نصف القرن الماضي، نجد أن الآمال والطموحات والتطلعات وكذلك الملابسات والتناقضات والإخفاقات، كانت كبيرة وكلها أثرت على مفهوم ومكانة ووظيفة ودور القطاع الخاص الوطني – قطريا وإقليميا ودوليا.

أ: المعهد التجاري والاستثماري الأول:

نشأت المسيرة الجماعية العربية سنة ١٩٥٠ بعقد اتفاقية أولى بعنوان " معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي " نتج عنها إقامة " مجلس اقتصادي عربي " على مستوى وزراء الاقتصاد، وهدفه دعم التعاون من أجل بناء اقتصادات عربية وتبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية، كما تم عام ١٩٥٣ اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت بين دول

جامعة الدول العربية، وتنص الاتفاقية على جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية وبالتالي إنشاء منطقة تجارية عربية حرة كمدخل لقيام فضاء اقتصادي عربي متكامل ومتضامن.

ولكن الهزات التي حدثت في أوائل الخمسينات والأزمات والثورات والصراعات والانتماءات إلى المعسكرين الشرقي والغربي، أدت إلى نزاعات وخلافات سياسية بين العربي وبالتالي أدى هذا إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في العديد من الأقطار العربية.

ب: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

ظهرت فكرة عقد اتفاقية " وحدة اقتصادية " بين الدول العربية تنص على إحداث منطقة جمركية عربية موحدة يتضمن حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، ثم أحدث " مجلس الوحدة الاقتصادية " وبقى الاثنان حلما وهاجسا وشعارا.

ج: مشروع السوق العربية المشترك :

تم إبرام اتفاقية أخرى ترمي إلى إنشاء " سوق مشتركة " تنص على تحرير التبادل التجاري لكل المنتجات العربية دون قيود جمركية وهذه الاتفاقية ولدت ميتة لتلحق بسابقاتها حيث لم تعرف سوى الجمود والتردد حتى الآن.

د: العهد التجاري والاستثماري الجديد:

بعد الشعور بالخيبة والإحباط من المشاريع الثلاثة السابقة، برزت توجهات جديدة في المسار التكاملي العربي، وتتسم هذه التوجهات ببعض المعقولية والواقعية والحكمة ففي عام ١٩٨١ أعدت اتفاقية تجارية جديدة باسم " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية " وقد وقعت من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وهي تهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما نصت الاتفاقية على عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزات تفضيلية لدولة غير عربية تفوق الميزات الممنوحة للدول العربية، وفي عام ١٩٨٢ أبرمت

اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ووقع عليها إحدى وعشرون دولة واحتوت على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية، وبالرغم من ذلك لم يحظ أي من هذين المشروعين على النجاح المرجو وظهرت الكثير من العراقيل في وجهيهما.

٢ - القطاع الخاص والمفهوم الجدلي لمصطلح العمل:

بحديثنا عن القطاع الخاص يمكن أن نعرف " العمل " بأنه لفظ جامع لكل نشاط، الإنتاجي – السلعي – الخدمي – التجاري – المالي – التقني – العلمي – والتكويني، وكل ذلك مكونات للنشاط ذات صبغة تنموية، ولعل إهمال هذا التعريف للتنمية هو سبب رئيسي من أسباب الجدل القائم على الصعيدين القطري والقومي وخاصة مفهوم ومحتوى وأبعاد ما يسمى بالعمل العربي المشترك.

وإن الاستثمار المكثف في مشروعات صناعية أو زراعية أو بنية أساسية مع أهميته ليس هو المدلول الوحيد للاستثمار الإنمائي، ولا يمكننا اعتبار النشاطات الإنتاجية الأخرى التي يقوم بها القطاع الخاص سواء على المستوى القطري أو المستوى الثنائي أو الجماعي بأنها لا تخدم التنمية والتعاون المشترك.

إن العمل المشترك لا يعني بالضرورة التكامل أو الاندماج أو الوحدة الاقتصادية أو حتى قيام سوق مشتركة أو منطقة تبادل حر، إن كل هذه التسميات تشير إلى أشكال ومستويات مختلفة من التعاون البيني، وإن التدرج في أشكال التعاون يحتاج إلى توفر شرطين، أولهما عنصر الزمن وثانيهما عنصر تضافر الإرادات السياسية العليا والإمكانات المادية المكثفة، ولذلك لا يمكن مطالبة أي قطاع خاص بتحقيق ذلك بمفرده مهما كانت موارده وإمكاناته وطاقته.

إن التقويم الصحيح والعادل لمسؤولية القطاع الخاص إزاء العمل العربي المشترك، هو التعرف على قدرات هذا القطاع المالية والإنتاجية والتقنية والبشرية، ثم المراعاة في تصريف استثمار هذا القطاع تصريفا جيدا، والتقييم الموضوعي لحصاد النشاط في ربوع وطننا العربي، يستوجب منا اعتبار كل العوامل والمعطيات حتى يكون حكمنا عادلا له أو عليه.

٣ - القطاع الخاص والمفهوم الجديد لكلمة " المشترك ":

أولا: الشراكة ليست العون:

الشراكة تعني تبادل حملة من المنافع والمصالح الاقتصادية بين الأطراف المساهمة في هذه الشركة، فإذا غابت المصالح والمنافع بين الأطراف المساهمة انتفت الشراكة الخاصة، وحل محلها تعاون أو عون أو مساعدة في شكل تحويلات مالية أو غيرها بلا مقابل طرف مانح وطرف متلق، والعون يتأثر سلبا وإيجابا بتطور ونوعية العلاقة السياسية السائدة بين الأنظمة الحاكمة في البلاد المانحة وفي البلاد المتلقية، وكذلك يتأثر سلبا وإيجابا بتطور الميزانيات الحكومية صرفا وإيرادا في البلاد المانحة، أما الشراكة الخاصة بالتالي فإنها تتأثر بجودة أو رداءة العلاقات السياسية البينية وكذلك في تدفق أو تراجع العون والمساعدات الرسمية.

ولكن في وطننا العربي تغير هذا الوضع وأصبحت الشراكة الخاصة جزءا من التعاون الحكومي يتأثر سلبا وإيجابا ليس بمستوى تدفق المساعدات الرسمية بل يتأثر أيضا بالعلاقات السياسية البينية العربية.

ثانيا: التبادل في المنافع والمصالح " نظرية اللعبة " :

لقد أشرنا إلى أن الشراكة تبنى أساسا على منافع ومصالح اقتصادية " متبادلة " فإذا غاب التبادل في المنافع والمصالح انتفت الشراكة وتحولت إلى نهب واستغلال وإثراء فاحش لطرف على حساب الطرف الآخر.

وإن كلمة مبادلة تعني توزيع المنافع والمصالح الناشئة عن الشراكة بين كل الأطراف المساهمة ويصنف علماء الاقتصاد هذا التوزيع إلى نوعين ضمن ما هو معروف "بنظرية اللعبة" المشهورة.

النوع الأول: هو اللعبة ذات المعادلة الصفرية – أي: إن هناك أطرافا رابحة وأطرافا خاسرة، وإن الأرباح المحققة توازي الخسائر المسجلة بحيث يكون مردود اللعبة صفرا وهذا هو الاستغلال والظلم والإجحاف.

النوع الثاني: هو اللعبة ذات المعادلة غير الصفرية، أي أن مردودها موجب ويعني هذا أن كل الأطراف تكسب بنفس النسبة أو بنسب متفاوتة.

والسؤال الذي يطرح هو كيف يمكن لنا أن نقوم الشراكات العربية الخاصة الراهنة بالاستغلالية أو بالتوازن والعدالة؟

لهذا نحتاج إلى مسح ميداني للمشروعات المشتركة القائمة حاليا لنتعرف على هويتها ومضمونها من هذا المنظور بالذات وكذلك لنخطط مستقبلا لشركات عربية خاصة تتسم بالعدالة والتوازن والتطور.

ثالثا: القطاع الخاص والتعاون العربي المشترك " نظرة استشرافية ":

من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه القطاع الخاص في الوطن العربي، وبالتالي تحديد الدور الذي من المفترض أن يلعبه هذا القطاع دعما لأواصر التعاون العربي المشترك، ولكن رغم ذلك يمكننا أن نستشرف بعض المحاور ونضع بعض المنارات على درب العمل المشترك علها تفرز ديناميكية عربية جديدة وتجعل من القطاع الخاص في وطننا عنصرا فعالا في بعث عهد شراكة وتعاون وتضامن يرقى بأمتنا العربية إلى مستوى تحديات العصر، وإن المحاور والمسارات التي نود عرضها هنا ستة أصناف:-

- رد الاعتبار للقطاع الخاص العربي ردا كاملا.
- إعداد مناخ تنموي سليم.
- تنشيط التجارة البينية العربية.
- إحداث آليات مالية واستثمارية متطورة.
- تكثيف الشراكات الإنتاجية على الصعيد الإقليمي.
- إنشاء منظمة عربية من أجل التنمية والتعاون.

١ - رد الاعتبار للقطاع العربي الخاص ردا كاملا:

إن قيام قطاع خاص يعي مسؤولياته بالنسبة لمتطلبات التعاون العربي المشترك يتطلب أولا رد الاعتبار للنشاط الخاص ردا كاملا، والارتقاء بالقطاع الخاص إلى مستوى الشريك في التنمية، وهذه مشكلة من المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص، ومعنى القطاع الخاص أن يكون شريكا، فهو شريك مع الدولة في

وضع القرار التنموي وبالتالي في القطاع الخاص لم يعد قطاعاً رأسمالياً تقليدياً لا يشغله سوى كسب المزيد من الأسواق والحريات والأرباح.

ولكن السؤال هو: هل الثقافة السياسية الاقتصادية العربية الراهنة وصلت إلى المستوى والوعي الذي يسمح بقيام مثل هذه الشراكة في التنمية ؟

إننا نجد أنفسنا أمام إشكالية ثقافية / سياسية / اقتصادية / معقدة وخطيرة ومستعصية، حيث تبرز جدليات عديدة ومتفاعلة من ضمنها الصراع بين مركزية ولامركزية السلطة، وبين سيادة الدولة ونفوذ السوق وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية / العالمية والانكفاء على الذات، والانفتاح على الخارج، وبين التدويل والتبعية.

لذلك فان مسألة رد الاعتبار للقطاع الخاص بمفهوم الشريك في التنمية ستبقى معلقة ومعرضة للمزيد من النزاع والخلاف والتناقض والتناحر، ولكن السير نحو دفع مكانة القطاع الخاص في بلادنا ضروري، ومع ذلك لا نرى أن رد الاعتبار يخضع لنمط واحد.

ولحماية أصالتنا وذاتيتنا القومية من أخطار التفسخ الثقافي والحضاري ومن متاهات التحدث الزائفة، يبقى لكل قطر من أقطارنا العربية الحق والحرية في إيجاد أفضل السبل لإصلاح وتصحيح منظومته التنموية بما في ذلك القطاع الخاص.

ورد الاعتبار للقطاع الخاص لا يعني استبدال القيادات السياسية بقيادات اقتصادية رأسمالية، أو تحويل مجتمعات بأسرها إلى أسواق تجارية مفتوحة، أو توكيل رجال الأعمال والمستثمرين ليقوموا مقام الدولة في تدبير شؤون الشعوب وهذا ما نشاهده في بعض الأقطار العربية وهذه الظاهرة غير صحيحة إطلاقاً.

٢ - إعداد مناخ تنموي عربي موات للنشاط الخاص:

أولاً: حرب الحوافز:

إن مسألة المناخ التنموي المواتي للنشاط الخاص مسألة ذات أبعاد متعددة ومتنوعة وبالتالي فإنها لا تخلو من الجدل الذي هيمن على العمل العربي المشترك

في كل مراحله وجوانبه، وهذه المسألة تختلف بالطبع عند المستثمر وعند المستثمر لديه حتى ولو كانا شريكين بمعنى الشراكة.

ففي اقتصاد عالمي حيث الانفتاح وحرية التبادل والمنافسة والتعطش إلى رأس المال تكتسي قضية المناخ المواتي صبغة جديدة وخطيرة.

إن ما نلحظه اليوم هو ما يمكن أن نعبر عنه " بحرب الحوافز " بين جميع أقطار العالم الميسورة منها والفقيرة سعيا إلى جلب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، وقد تحولت مؤتمرات وملتقيات رجال الأعمال والمستثمرين إلى مزايدات علنية وغير علنية، حيث تتبارى الأطراف الراغبة في المال الخاص وبذلك أصبحت المؤتمرات والملتقيات حلبات للتنافس النزيه وغير النزيه من أجل الاستحواذ على رؤوس الأموال القائمة والمهاجرة المترصدة للربح السريع والمضمون.

ثانيا: أسس ترشيد المناخ التنموي العربي:

إن أي نشاط منتج لخير اقتصادي هو نشاط نافع يجدر تشجيعه فالصفقات والتحويلات والمشروعات التي تبرم بين أطراف عربية تبقى مفيدة طالما تندرج ضمن ما أسميناه سابقا باللعبة ذات المعادلة الموجبة، شريطة توزيع المردود بين الأطراف بطريقة منصفة، والآن لدينا بعض التساؤلات المهمة التي يجدر التعرض لها في هذا البحث.

أ - إن إعداد مناخ تنموي مناسب للنشاط الخاص لا ينحصر في تكديس الحوافز والتشجيعات والتنازلات من أجل استقطاب الاستثمارات الخاصة، بل كثيرا ما كان يحدث العكس حيث أن التكثيف من الإغراءات وزيادة الكلفة بالنسبة للاقتصاديات الضعيفة ينتج عنه أمور سلبية وخاصة الدخول في دوامة الحوافز غير المنتهية، ذلك لأن الموازنات التنموية الكبرى المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية في المشرق والمغرب العربي هي موازنات غير سليمة وغير صحيحة لأن العجز الهيكلي والمتفاقم الذي يميز الميزانيات الحكومية والمبادلات التجارية والخدمية الخارجية أضف إلى ذلك عبء المديونية الداخلية والخارجية المتزايد يشكل إحدى المظاهر الأساسية لتردي

المناخ التنموي العام في كل الأقطار العربية تقريبا، وكذلك زيادة البطالة مع التراجع المستمر لمستويات الأجور وهو خلل آخر يميز الموازنات الاجتماعية في الوطن العربي.

إن مواصلة الإصلاحات وتقليص العجز بأنواعه، وتوفير الاستقرار الاجتماعي لهو كفيل بخلق المناخ المواتي لتفعيل النشاط الخاص على الصعيد القطري والصعيد الثاني والصعيد العربي المشترك.

ب – إن تدويل الاستثمار العربي الخاص أكثر فأكثر، واقتحامه أسواقا ومواطن عالمية متنامية ينطوي بلا شك على إيجابيات اقتصادية وتجارية وتقنية ومالية وثقافية متعددة، ولكن التدويل يعني أن القرار الاستثماري العربي أصبح يخضع للمقارنة والتنظير المستمرين على مستوى عالمي أو يكاد بين الفرص الاستثمارية العربية البحتة، والفرص الاستثمارية الأجنبية – الغربية والآسيوية والأوروبية الشرقية والشرق أوسطية وغيرها وهذا التنظير لا يخلو من الخطر بالنسبة للعمل العربي الخاص قطريا كان أم مشتركا.

ج – إن سجل النشاط الخاص العربي على المستوى المشترك يغلب فيه الطابع الخدمي – والسياحي والمصرفي والتجاري، ويقل فيه الطابع الصناعي والزراعي والتقني والبحثي، لذلك يجب تفعيل التعاون العربي المشترك ودعمه مستقبلا، لبعث جيل جديد من المشروعات الخاصة وهي المشروعات الصناعية الاستهلاكية والتجهيزية والمشروعات الزراعية المتقدمة والمشروعات المتعلقة بالبحث والتطوير التي ينتظرها كل تقدم مستقبلي.

وهنا يكمن سر التفاعل العضوي بين المناخ التنموي والقطاع الخاص، فبقدر ما يكون المناخ التنموي الجيد عاملا مهما في بعث قطاع خاص منتج ومتطور وفعال بقدر ما يساهم النشاط الخاص القائم على الأسس التي ذكرناها في دعم وتحسين المناخ التنموي العام على الصعيد القطري وكذلك على الصعيد العربي المشترك.

٣ - تنشيط التجارة العربية البينية:

١) التجارة العربية البينية وتحديات المستقبل: إن التجارة البينية أساس كل نماء وكل تعاون مشترك، ولا شك أن القفزات العملاقة التي حققها التبادل التجاري العالمي خلال نصف القرن الماضي هي انعكاس للطفرة التنموية العالمية وسبب من أسباب التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والتعاون الدولي في كل أرجاء المعمورة.. وإن تدني التجارة العربية البينية وجمودها المتواصل تعكس السلبيات التي اقترن بها مسار التنمية والتعاون العربي ومن الأسباب أيضا الانفتاح الاقتصادي العربي المتزايد على الأسواق العالمية تصديرا أو استيرادا وخاصة الأسواق الغربية، وتعميق الروابط الاقتصادية التي تشد بعض الأقطار العربية إلى البلدان المستعمرة لها سابقا، ثم ندرة الإنتاج العربي التكاملي أي القابل للتبادل البيني وعدم كفاءة المرافق التي تسهل عملية التبادل كالنقل والمواصلات ووسائل الدفع والترويج وكذلك غياب الإرادة السياسية الجماعية التي بدونها لا يستقيم أي تعاون مشترك تجاريا كان أو غير تجاري.

٢) إنشاء منطقة عربية للتبادل الحر:

أ - إن التوجه نحو إنشاء منطقة عربية للتبادل الحر يحتاج إلى اتفاق عربي شامل وخاصة بالنسبة لنوعية المنتجات المعنية بالتبادل الحر والجداول الزمنية التي تتم بموجبها تفكيك وإلغاء الحمايات الجمركية وغير الجمركية بين أقطار متباينة كثيرا من حيث التنمية والموارد والطاقات.

ب - إن عضوية أكثر الأقطار العربية بالمنظمة العالمية للتجارة أو " الجات الجديد " وكذلك عضوية البعض أيضا في شركات تجارية / اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي تحدان كثيرا من قدرة التحرك العربي في إنشاء منطقة إقليمية للتبادل الحر.

إن الخطأ الذي ارتكبته الأقطار العربية يتمثل في أنها لم تساهم في مفاوضات "جولة الأورغواي" كما أن الدول العربية كل على حدة حدد شروط انضمامه إلى النظام التجاري العالمي الجديد دون مشورة أو تنسيق

مع جيرانه سواء على المستوى القومي أو حتى المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي العربي.

ج - إن إحداث منطقة عربية للتبادل الحر وإن كانت مزاياه واضحة فهو ينطوي على خطر يجب التحوط له وهو انحسار العمل العربي المشترك في تصدير أو توريد ما هو متاح على الساحة العربية من خدمات وسلع قابلة للتبادل البيني وأن تحرير التجارة البينية ليس هدفاً بل هو وسيلة لتصريف إنتاج متطور كماً ونوعاً وكلفة.

وإن التوجه المطلوب من القطاع العربي الخاص، هو توجه استثماري لا توجه وساطة أو سمسرة وتكديس العمولات وحتى تقوم منطقة عربية للتبادل الحر بالمواصفات التي ذكرناها يجب دعم التجارة البينية على الصعيد الثنائي وعلى الصعيد شبه الإقليمي والإقليمي، وكذلك تحديث الاتفاقات التجارية المبرمة بين العديد من الأقطار العربية والتي لم تنفذ حتى الآن.

٤ - إحداث آليات مالية واستثمارية متطورة:

١) تخلف الأسواق المالية والعربية:

إن أسس الاستثمار الخاص هي " **الضمان والمردود والسيولة** " وحسن التصرف يوفر للمستثمر هذه الأسس وتجعله يرتب أوراقه كماً وتوظيفاً واستحقاقاً ومخاطرة ترتيباً جيداً. إن الأسواق المالية العربية في وضعها الراهن، بدائية وتفتقر إلى الكثير من الآليات الاستثمارية العصرية المتاحة للعديد من الأسواق المالية الغربية والآسيوية وهذه الأخيرة التي تمت بسرعة هائلة وأصبحت من أهم مراكز الاستثمار في العالم، وحيث إن الرأسمال الخاص بما في ذلك الرأسمال العربي يبقى في معظمه رأسمالاً متنقلاً وعائماً فانه سينجح بالاستثمار في الأسواق المالية المتطورة والبورصات المبدعة والمبتكرة، وإن التوجهات العربية للاستثمار الخاص مرهونة إلى حد كبير بنماء وتطور الأسواق المالية العربية.

٢ - **التطور المطلوب في القطاع المالي والتمويل العربي:**

أ) ويتمثل بالارتقاء بالأداء في القطاع المصرفي العربي عن طريق تحديث آليته وانفتاحه على المزيد من النشاطات الاستثمارية وكذلك تحويل القطاع المصرفي العربي من قطاع تجاري عمولاتي إلى قطاع تجاري مخاطر وهو النهج الصحيح في النهوض بالبنوك العربية إلى مستوى الحاجات التمويلية العصرية.

ب) دعم التعاون والشركات المصرفية البينية لأن الاقتصاد العربي يفتقر إلى هذه الشركات التي تيسر تدفق وانسياب القروض والائتمانات عبر الحدود القطرية وبالتالي تساعد على قيام شبكات استثمارية مشتركة.

ج) تطوير الأسواق المالية العربية والبورصات خاصة، عن طريق تنويع وتحديث آليتها وانفتاحها على بعضها البعض، وهذه لها بعض المحاذير لأن القطاع النقدي والمالي والبورصي ينمو بسرعة جنونية وهذا يؤدي إلى أزمات اقتصادية خطيرة كما حدث في الثمانينات لبعض البلدان العربية.

٥ - **تكثيف الشركات العربية الخاصة على الصعيد الإقليمي:**

إن النزاعات الإقليمية العربية المتنوعة والمتصاعدة بما تحمله من تداعيات إيجابية وسلبية على مسار التعاون العربي المشترك فإنها تحتاج إلى بعض التحليل والفحص ضمن هذا البحث، والإقليمية ثلاثة أنواع:-

- إقليمية عربية بينية.
- إقليمية عربية شرق أوسطية.
- إقليمية عربية آسيوية.

أولاً: الإقليمية العربية البينية:

إن التجربة الخليجية مازالت تخطو بثبات ولكن بتواضع نحو تعاون وتكامل إقليميين في شتى المرافق الاقتصادية والسياسية هي التجربة الوحيدة في الساحة العربية بشطريها المشرقي والمغربي وذلك على الرغم من كثرة وتراكم القوارات

والمواثيق العربية التي تستهدف قيام مشاريع مشتركة في الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية والنقل والبنية الأساسية والصيرفة وغيرها من ميادين النشاط الإنمائي ولقد وجد القطاع الخاص الخليجي في فضائه الإقليمي متسعاً وفرصاً جيدة للقيام بنشاط إنتاجي وخدمي ومالي مكثف، حتى وإن كان هذا النشاط ذا صبغة ثنائية أكبر منها جماعية، ولكن بوادر العمل المشترك الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي بدأت بالظهور.

ثانياً: الإقليمية العربية الشرق أوسطية:

هذا تصميم استراتيجي متنوع الجوانب والأهداف والأطراف وله أسس فلسفة وأهداف باتت واضحة، والتكهن بما سيحدث مجازفة لأن أطراف هذا المشروع في تباين كبير، طرف عربي ينمو ببطء شديد وطرف إسرائيلي ناشئ وقوي وطرف غربي متقدم ومهيمن، وأن الاحتمالات التي تبدو لنا من هذا التباين لها شقين اثنين:

الأول: وهو يؤدي إلى قيام شركات حقيقية منتجة وفعالة ومتطورة ومتفتحة على تعاون عربي مشترك أوسع وأشمل.

الثاني: يؤدي إلى قيام شركات وهمية ذات صبغة استغلالية وهذا ما نخاف منه لأنه سيكون مدمراً للعمل العربي المشترك.

ثالثا: الإقليمية العربية الآسيوية:

هي في الواقع الخليجية الآسيوية، والمشاهد فيها توجهاً إيجابياً للعمل العربي الخاص خلال العقود القادمة، وفي مقال للسيد (يوسف الشبراوي) في صحيفة الشرق في ١٩٩٦/١٢/٢٤ يقول: إن علاقات الجزيرة العربية تتطور اقتصادياً باتجاه المحيط الهندي وجنوب أفريقيا أكثر منها باتجاه الدول العربية الأخرى، بينما تتطور علاقات دول المغرب العربي تجاه أوروبا.

لهذا فإن القطاع الخاص في الجزيرة العربية والهند سيجد مجـــالاً مشـــتركاً للتجارة والصناعة وتسويق الشمال العربي مع تركيا وإيران والشرق المسلم مـــن الإمبراطورية الروسية السابقة.

إن التوجه الآسيوي للتعاون مع القطاع الخليجي الخاص هل ســـيقوم علـــى شركات حقيقية متطورة أم سيكون مجرد تبادل للخامـــات العربيـــة مـــع الســـلع والخدمات الآسيوية المتقدمة.

٦ - إنشاء منظمة عربية استثمارية من أجل التنمية والتعاون:

نحن نعلم أن هذا الاقتراح معرض لجدل قديم / جديد وله بعـــدان سياســـي وتمويلي:

أولاً: البعد السياسي:

دأبت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها على العمل العربي المشترك حـــول ركيزتين، الأمن القومي بمفهومه العســـكري والدفـــاعي / والسياســـي والتعـــاون الاقتصادي بمفهومه التنموي الشامل.

ولقد رأى العرب الذين أسسوا جامعة الدول العربية في نمط الأمم المتحـــدة مثالاً يحتذى به في بناء أول صرح إقليمي عربي يكون بمثابة صـــورةٍ مصغـــرة للمنظمة العالمية واتجه العرب إلى ترتيب تعاونهم الإقليمي على أسس تربط بيـــن الأمن والسياسة والتكامل الاقتصادي معاً، ولنجاح مثل هذا النموذج يجب توافـــر بعض الشروط منها:-

- توفر الإرادة السياسية للقيام بما يقتضيه الدفاع عـــن الســـيادة وحرمـــة التراب.
- تحقيق التكامل التنموي وما يقتضيه من تضـــامن كـــامل فـــي الســـراء والضراء.

وطبعاً كلما اهتزت الإرادة السياسية تذبذب التضامن وغابت برامج العمل وكذلك الموارد المالية، واختل التنظيم الداخلي. كل ذلك يؤدي إلى التقهقر والإفلاس في كل شؤوننا.

إن مقتضيات العصر الاقتصادي الجديد تبرر إحداث منظمة عربية خارج جهاز الجامعة يعني بالتنسيق والمشورة بين كل الفعاليات الاقتصادية بما يمس قضايا التنمية والتعاون، وإن ما حققته الدول المصنعة لهذا الغرض عن طريق ما يسمى بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لهو خير دليل على جدوى وفعالية التنظيم العربي الذي نقترح إحداثه.

ثانياً: البعد التمويلي:

أما البعد التمويلي والجدل في تنفيذه فهو متمثل في معارضة الأقطار العربية الممولة لبرامج العمل المشترك وكذلك المعارضة في إنشاء المزيد من المؤسسات العربية في ظل الظروف الراهنة حيث الحاجة إلى التقشف والتخلص من البيروقراطية التي أثقلت كاهل التعاون العربي المشترك.

وإننا نعتقد أن مثل هذا الإطار الجديد سيمكن القطاع العربي الخاص من أن يقوم بدور الشريك في التنمية والإسهام في بعث تنمية عربية شاملة ومتطورة وكذلك فإننا لا ننادي بإلغاء أو الاستغناء عن أجهزة ومنابر العمل العربي المشترك القائمة ولا نرى ضرراً أو ازدواجية من إنشاء هذه المنظمة الجديدة التي نقترحها ونرى ضرورة التعجيل في إقامتها .

العولمة والسوق العربية المشتركة[1]

في البداية لا بد لي من أن أقف على مدلولات كلمة " العولمة " بنطاقها الواسع ومجالاتها المتعددة، سياسية كانت أم عسكرية، اقتصادية أم قومية.

فلعل هذه الكلمة تعني كسر الحواجز الإقليمية ورفع الحدود أمام التجارة والمعاملات الاقتصادية، وكذلك تغيير المفاهيم القومية والوطنية إلى مفهوم واسع يجرد الشعوب من شخصياتها العرقية، ويذيبها في خلطة عالمية عامة وغير محددة.

فلو رجعنا إلى بدايات التوجه نحو العولمة (من قبل الدول الكبرى ولمصلحتها) لوجدنا أن أول هذا التوجه كان إقامة الاتفاقية الأوروبية المعروفة باسم كوكلند الشمالية والتي ركزت على موضوع الحريات: حرية انتقال البشر، وحرية انتقال المال، وحرية انتقال الخدمات وحرية انتقال البضائع.

وكان الدافع لهذا التوجه ما أصاب أوروبا بخاصة، والعالم بعامة من فوضى وكساد قبيل الحرب العالمية الثانية بسبب الصراعات التجارية والنقدية التي شهدها العالم في الثلاثينيات من هذا القرن، وقد كانت الآثار المباشرة التي خلفتها الحرب في اقتصادات دول أوربا من العوامل الرئيسية أيضاً التي دفعت هذه الدول إلى التكتل والتعاون فيما بينها لبعث الحياة في اقتصاداتها وإعادة تعمير بلادها متناسية ما بينها من مشكلات وصراعات تاريخية.

وفي العالم الثالث، وعلى أثر تصاعد حركة التنمية والتحرر الوطني تأكدت أهمية التعاون والتكتل الاقتصادي وأصبح جلياً أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالشكل والسرعة المطلوبتين دون تكتل الدول المعنية في مجاميع إقليمية تعمل على التنسيق بهدف دفع عجلة التنمية في هذه البلاد.

---

[1] – دراسة نشرت في دورية المستقبل العربي " مركز درسات الوحدة العربية "، بيروت.

وقد بدأ التوجه نحو التكتلات الاقتصادية يأخذ دفعة قوية وبعداً جديداً نتيجة الثورة التكنولوجية الهائلة في مجالات الإنتاج والنقل والتسويق منهياً بذلك عصر الاقتصادات الصغيرة المنعزلة، بحيث بدا من المستحيل على أي صناعة أن تقوى على الصمود والاستمرار ما لم تطبق الأساليب المبتكرة في الإنتاج وتركز على الأسواق الواسعة لتسويق هذا الإنتاج الكبير، وهكذا بدأ ظهور التكتلات الاقتصادية والتجمعات التجارية في العالم مثل السوق الأوروبية المشتركة والتي تعتبر أنجح تجربة معاصرة حتى اليوم، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية ومجموعة الاندين في أمريكا اللاتينية، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وغيرها، وتسعى هذه التكتلات وتلك التجمعات لتحرير التجارة بين أعضائها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكتل لم يقتصر على مستوى الدول بل تعدى ذلك إلى الشركات التي أخذت تندمج وتتكتل فيما بينها في اتحادات للحفاظ على وجودها في ظل المنافسة والتطورات التكنولوجية الجديدة، وتعدى اندماج تلك الشركات مستويات الوطن الواحد لترتبط شركات الإنتاج المماثل ببعضها على مستوى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان فيما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات.

وقد أكدت الحرب العالمية الثانية الارتباط الوثيق بين القوة العسكرية والسياسية من جهة، وبين القوة الاقتصادية من جهة أخرى.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قرر الحلفاء إقامة ثلاث منظمات عالمية تعتبر نموذجاً حياً لما يسمى بالعولمة وهي: " البنك الدولي " ليكون حارساً للنظام المالي، و" صندوق النقد الدولي " ليكون حارساً للنظام النقدي، ومنظمة تختص بتنمية التجارة وهي " الغات "، إلا أن المنظمة الأخيرة لم تر النور في تلك الفترة بسبب اعتراض الكونغرس الأمريكي على إقامتها مطالباً بدخولها في الحوارات أو الجولات الثلاث وآخرها جولة الأوروغواي التي استمرت عشر سنوات وانتهت بإقامة المنظمة العالمية وتوقيع ما يسمى باتفاقية الغات عام ١٩٩٥، هذه الاتفاقية بدأت بالسلع ثم توسع مداها ليشمل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وهذه هي الدعائم الثلاث للاتفاقيات الأساسية التي تفرعت عنها اتفاقيات عدة، وتقوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة على ثلاثة مبادئ رئيسية: المبدأ الأول هو تحرير

التجارة الدولية من القيود الجمركية وغير الجمركية ويقصد بالرسوم الجمركية الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة والتي تسمى بالتعريفة الجمركية، أما القيود غير الجمركية فمن أهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد، وكذلك تحديد كمية العملات التي تستخدم في استيراد السلع المختلفة وغير ذلك، ويعتبر تحرير التجارة الدولية هو الهدف الأساسي من إنشاء " الغات " والمبدأ الثاني هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية، وهذا هو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية ومعناه أن أي ميزة تمنحها دولة لأخرى لا بد من أن ينسحب تلقائياً للدول الأعضاء في المنظمة، والمبدأ الثالث تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر كأن تقوم دولة بإغراق سوق لدولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر التي تباع به في سوقها الداخلي.

أما فيما يعني الدول العربية فقد اعتقد المسؤولون بأن الانضمام للمنظمة العالمية (الغات) والمشاركة في المفاوضات والدورات السابقة كأنه أمر لا يعنيهم بشيء على اعتبار أنه كان ينظر إلى (الغات)على أنها منتدى الأغنياء، بالإضافة إلى عدم إدراج النفط من السلع المراد تحرير تجارتها في حين أنه في الحقيقة أمر مهم بالنسبة للبلدان العربية وبمستقبلها كأمة عربية يعنيها ما يعني الأمم الأخرى، ومع الأسف لم يشارك العرب في الجولات الماضية باستثناء دولتين أو ثلاث دول لم يكن لحضورها أثر كبير في صياغة الاتفاقيات الخاصة بالسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وهي الدعائم الثلاث للاتفاقيات الأساسية التي تم إقرارها في (الغات).

لا شك أن علينا الآن وأمام هذا التحدي أن نرجع إلى ما اتفقنا عليه في الماضي كعرب وما صدقت عليه الدول العربية من مواثيق واتفاقيات في المجال الاقتصادي وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي وفي مقدمته اتفاقية السوق العربية المشتركة، وأن الشروع في تنفيذ هذه الاتفاقية هو أمر ملح ويكاد يكون ملزماً ولا مفر منه لمن وقع عليها لكي تتبوأ هذه الأمة المكانة اللائقة بها كأمة يبلغ تعدادها أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة، وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والخطيرة والمتمثلة في النزعات التكتلية وقيام منظمة التجارة العالمية كمرجعية وحيدة في التعامل التجاري الدولي.

فالدول العربية تملك مقومات جغرافية تاريخية وثقافية وفكرية ومالية لإقامة سوق عربية مشتركة أكبر من تلك التي تمتلكها التكتلات الاقتصادية الأخرى ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وأهمية السوق العربية المشتركة تستند إلى حقائق مهمة وهي:

١) الهوية العربية والانتماء العربي لأننا نشكل أمة عربية واحدة.
٢) ضرورة دعم الأمن العربي بغض النظر عن فائدة بعض الأقطار أكثر من غيرها من هذه السوق.
٣) المصلحة الاقتصادية للسوق تدعيم الاستقلالية العربية وذلك بإقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية، والتخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، ثم دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف من التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين مركزنا التفاوضي تجاه (الغات).

وفي حال توفرت الإرادة السياسية لدى الأقطار العربية الأخرى التي لم تنضم حتى الآن إلى السوق العربية المشتركة والتي تضمن حرية انتقال قوة العمل البشري بسهولة بين تلك الأقطار، إضافة إلى المزايا الأخرى في الاتفاقية التي تشكل عامل جذب لبقية الأقطار، ولكي ندعم السوق العربي المشتركة، لا بد من انتهاج مدخل تكاملي للمشروعات الاستثمارية المشتركة بعيدا عن الازدواجية لخلق صناعة تكاملية قادرة على المنافسة والتصدير إلى الأسواق الخارجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلق درجة أعلى من التكامل في الاقتصاد العربي كإقامة مشاريع تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تأمين الغذاء والدواء والصناعات الأساسية، وأرى أنه من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة – في حالة قيامها أو إذا أخذنا بمبدأ أنها قائمة فعلا من خلال الدول الأعضاء فيها ومن ضمنها جمهورية مصر العربية والتي نأمل أن تنضم إليها بقية الدول العربية قبل فوات الأوان – الإجراءات الفعالة لحماية المنتجات الوطنية أمام الصناعات الأجنبية بما لا يتعارض مع اتفاقية (الغات).

ويلاحظ أن التجارة البينية للدول الأعضاء التي انضمت إلى السوق العربية المشتركة في فترة الستينيات قد حققت نموا كبيرا، فالصادرات البينية حققت نموا بلغت نسبته ١٣٥٩ بالمائة في السنوات العشر الأولى من اكتمال مراحل تطبيقها حيث ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ على رغم محدودية هياكلها الإنتاجية في ذلك الوقت، ثم انخفض هذا الرقم تدريجيا حتى وصل إلى ٦٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩، وكان من أهم أسباب ذلك خروج جمهورية مصر العربية من السوق، وبالتالي خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف من نطاق التجارة المحررة بالإضافة إلى تعثر تنفيذ أحكام السوق أو ضعف الالتزام بها.

ثم عادت معدلات التجارة البينية لدول السوق إلى النمو من جديد خلال حقبة التسعينيات لتصل إلى ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١، و ١٠٨٤,٦ مليون دولار عام ١٩٩٤، ثم تصل إلى ١١٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٥، ويلاحظ أن الرقم الأخير يمثل نسبة مهمة من التجارة البينية العربية والبالغة حوالي ٤٥ بالمائة.

ويرجع التطور الطردي للتجارة البينية خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات الماضية بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية لدول السوق، بالإضافة إلى تنامي وتنظيم العلاقات الاقتصادية الثنائية فيما بينها بوجه عام وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة وانفتاح أنظمتها الاقتصادية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وعودة جمهورية مصر العربية إلى السوق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما اتفقت عليه الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعتبر خطوة أولى، نأمل أن تكون حافزا على تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة قبل فوات الأوان بحيث تكون الآلية القانونية للاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الغات الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها الغات، وهي عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، وبخاصة أن عددا من الدول العربية أصبحت الآن أعضاء في الغات، وينتظر لبقية الدول العربية الأخرى أيضا أن تنضم إليها في مرحلة لاحقة.

في حين إننا لو تتبعنا التجارة البينية بين الدول العربية لوجدنا وللأسف الشديد أن الصادرات البينية بين الدول العربية لم تتجاوز ٩ بالمائة من الصادرات العربية الإجمالية عام ١٩٩٧، في حين تقارب حصة الواردات البينية ١٠ بالمائة من الواردات العربية الإجمالية بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٧، لذلك فإن تنسيق السياسات التجارية بين الدول العربية وتحرير التجارة البينية بينها سيكون مهما لمواكبة التكامل الدولي للاقتصاد العالمي، ومن شأن ذلك أن يقدم أساسا قويا للتكامل الإقليمي بالنسبة لأسواق الإنتاج الزراعي والصناعي، وهو قادر كذلك على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويسمح للبلدان العربية بأن تسير بخطى حثيثة نحو التحرير المتعدد الأطراف مع العالم الخارجي في إطار منظمة التجارة العالمية.

إن قيام سوق عربية مشتركة تجمع الدول العربية كلها سوف يكون له شأن في تطوير وتحقيق الازدهار الاقتصادي العربي حيث سيكون لهذه السوق دور في زيادة الإنتاج ويوفر سوقا ذات حجم كبير يعوض الدول العربية عن الفرص الضائعة عليها في أسواق الدول الصناعية بسبب فقدانها المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات العربية في هذه الأسواق وبالأخص أسواق الاتحاد الأوروبي، والجدير بالذكر أن إنشاء مثل هذا التجمع الإقليمي يعد أمرا مسموحا به وفقا للمادة ٢٤ من اتفاقية الغات، وينسجم مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة التعاون والتكامل والتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء على طريق منح امتيازات وإعفاءات لهذه الدول دون شمولها الدول الأخرى المنضمة لمنظمة التجارة العالمية ومنها إسرائيل التي تريد أن تتسلل إلى الاقتصاد العربي للسيطرة عليه بما تملكه من إمكانيات ذاتية ومن دعم أمريكي وغربي غير محدود بواسطة الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وما أكثرها، حيث ستكون هذه الدول ملزمة بتعميم ما نصت عليه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وثمة حاجة لأن تستجيب الدول العربية لهذا التحدي بصورة عاجلة، فالاتحاد الأوروبي مثلا، وهو الشريك

التجاري الرئيسي للبلدان العربية، في اعتقادي أنه يرى أن التكامل في المنطقة العربية سوف يعود عليهم بالنفع المتبادل.

وكذلك فإن إنشاء هذا التكتل العربي سوف يقوي الموقف التفاوضي للبلدان العربية التي تسعى للاندماج مع العالم الخارجي استنادا إلى التحرير التجاري المتبادل، كذلك على بعض الدول العربية السعي بأسرع ما يمكن لإعادة هيكلة قوانينها الاستثمارية لتتماشى مع أحكام اتفاقيات الغات، وكذلك لاستعادة الاستثمارات العربية من الخارج والتي تقدر بحوالي ٦٧٠ مليار دولار بحسب ما ورد في التقرير الاقتصادي بينما لا تزيد الاستثمارات العربية في الداخل على الأحد عشر مليار دولار، وعلي الدول العربية كذلك أن تنوع مصادر دخلها وألا تعتمد على مصدر رئيسي واحد كالنفط الذي هو عرضة للتقلبات في أسعاره، مما يؤثر على اقتصادات هذه الدول وفي خططها المستقبلية التنموية.

السوق العربية المشتركة في مواجهة العولمة والاقتصاد الدولي [1]

العولمة الاقتصادية:

في عام ١٩٤١ بدت الولايات المتحدة وكندا أنهما الدولتان الرأسماليتان الوحيدتان القادرتان في العالم على الاستمرار في النمو والتوسع الاقتصادي، وفي هذه الأثناء بدأ ظهور الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية والفاشية ومثيلاتها في بعض الأماكن من العالم، وبدا أن الرأسمالية المتبقية في القرن التاسع عشر في حال احتضار حتى بعد هزيمة ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد تقهقر الشيوعية والاشتراكية في السبعينات والثمانينات بدت الرأسمالية في حلول التسعينات بأنها نظام التعامل الأنسب للبشرية دون منازع، وقد أدت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في ذلك بدعمها للرأسمالية وأنفقت الكثير لانتشار اقتصاديات الرأسمالية لدى أعدائها السابقين ألمانيا واليابان وروسيا.

وفي مطلق الأحوال ستبقى الولايات المتحدة قادرة على الاستمرار في تأدية دور مركزي في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين.

وجاءت الثورة التكنولوجية في مجالات الإنتاج والنقل والتسويق لتعطي التوجه نحو التكتل دفعة قوية وبعدا جديدا، منهية عصر الاقتصاديات الصغيرة المنعزلة، بحيث بدا من المستحيل على أية صناعة أن تقوى على الصمود والاستمرار ما لم تطبق الأساليب المبتكرة وتركز على الأسواق الواسعة لتسويق الإنتاج الكبير الذي تم بالوسائل التكنولوجية الجديدة.

وعلى المستوى السياسي أكدت الحرب العالمية الثانية الارتباط الوثيق بين القوة العسكرية والسياسية من جهة وبين القوة الاقتصادية من جهة أخرى. وهكذا ظهرت التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم، مثل السوق الأوروبية المشتركة أنجح تجربة معاصرة حتى اليوم، والسوق الاشتراكية المشتركة (الكوميكون) التي قامت على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، وهناك منطقة التجارة الأوروبية الحرة

---

[1] – محاضرة أعدت لندوة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في ١٩٩٩/٤/١١.

(الافتا) التي ضمت بريطانيا ودول اسكندنافيا وسويسرا والبرتغال، ويمكن أن نضيف إلى هذه التكتلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية كما أن هناك مجموعة الاندين في أمريكا اللاتينية وتكتلات أخرى في أفريقيا.

وعل أثر تصاعد مركز التنمية والتحرر والتكتل الاقتصادي اعتقدنا نحن العرب بأن هذا الموضوع لا يعنينا بشيء كما أسلفنا بنا وبمستقبلنا كأمة عربية يعنيها ما يعني الأمم الأخرى، فقد تمثلت اتفاقية (الغات) بمجموعة اتفاقيات مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، بدأت الاتفاقية بالسلع ثم توسع مداها ليشمل الخدمات ويشمل حقوق الملكية الفكرية وهذه هي الدعائم الثلاثة للاتفاقيات الأساسية التي تفرعت عنها عدة اتفاقيات.

وإذا تكلمنا عن هذه الاتفاقية نلاحظ أن انضمام الدول إليها ليس بمنظور أو بشرط واحد إذ تختلف شروط كل دولة عن الدولة الأخرى. وهناك تشكل فريق عمل لدراسة قبول أي دولة تتقدم للعضوية ومن خلال المفاوضات يفرض فريق العمل المكون من الدول الأعضاء شروطه لقبول العضوية، كنا كما قلت غائبين كعرب أو بعيدين عن ذلك التحرك وأصبحنا نقف فقط كالمتفرجين ويقول الخبير الاقتصادي العربي المعروف طلال أبو غزالة: " إن اجتماعا قد انعقد لخبراء الأمم المتحدة حول موضوع العملية الاقتصادية في موضوع العولمة، وتناول مفاوضات الغات المتوقعة سنة ألفين، إذ أنه في عام ألفين ستبدأ دورة تعامليه جديدة كالدورة الخمسينية التي مرت سابقا وستبحث هذه الدورة مواضيع جديدة وخطيرة جدا حول عولمة التجارة وتحريرها وهي عملية لن تنتهي بسهولة ".

وتشكل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التفاوضي لاتفاقيات عولمة التجارة، وأن ما تم إنجازه حتى الآن في نطاق هذه الاتفاقيات ينحصر في الجزء المتعلق بالبضائع في العالم باستثناء النفط. أما الجولة القادمة وهي جولة خطيرة لأنها ستتناول مواضيع الخدمات، والبيئة ومواضيع الاستثمار، وستفرض اتفاقيات جديدة تتعلق بالاستثمار وتنظيمه في العالم، وذلك بقصد تحرير الاستثمار من قوانين ونظم الدول النامية.

وستفتح هذه الاتفاقية الأبواب لكل دول المنظمة بأن تتعامل في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد حسب رغبتها بدون قيود، مما دفع إلى المزيد من الصراع الخفي بين الدول المتقدمة بقيادة أمريكا والتي يطلق عليها دول الشمال وبين الدول النامية بقيادة الهند ويطلق عليها دول الجنوب.

والدول الكبرى بقيادة أمريكا تريد أن تبدأ جولة جديدة شاملة لبنود الاتفاقية لتتفوق مصالحها على مصالح الدول النامية، كما بدأت ذلك منذ عام ١٩٤٨، لتخوض في كل المواضيع، وتعود إلى التفاوض في كل شيء، وإذا ما تم لها ذلك فستكون الفرصة متاحة لنا كعرب بأن يكون لنا دور في صياغة المستقبل بعد أن فاتتنا المساهمة في صياغة الماضي الذي فرض علينا بشكله وبخطورته ليكون جزءا من البرنامج المقبل.

ونشير هنا إلى أن التكتل لم يقتصر على مستوى الدول بل تعدى ذلك إلى الشركات التي أخذت تندمج وتتكتل فيما بينها في اتحادات للحفاظ على وجودها في ظل المنافسة والتطورات التكنولوجية الجديدة، وتعدى اندماج تلك الشركات مستويات الوطن الواحد لترتبط شركات الإنتاج المتماثل ببعضها على مستوى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وظهرت بذلك الشركات متعددة الجنسية.

لا شك بأننا الآن وأمام هذا التحدي علينا أن نرجع إلى ما اتفقنا عليه في الماضي كعرب وما صدقت عليه الدول العربية من مواثيق واتفاقيات في المجال الاقتصادي وصولا إلى تكامل اقتصادي عربي وفي مقدمته اتفاقية السوق العربية المشتركة، إن الشروع في تطبيق هذه الاتفاقية أصبح أمرا ملحا لأنها هي القدر الذي لا مفر منه، وذلك لأن المبادئ الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة تتركز في النقاط الثلاث التالية:-

١) معاملة الدولة الأولى بالرعاية: فإن علينا بأن نعامل جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بنفس المعاملة، أي أن تعامل منتجات وخدمات الدول الأجنبية كمنتجاتنا الوطنية.

٢) إزالة أي حواجز أمام الحركة الاقتصادية، والاستثناء الوحيد في المنظمة العالمية للتجارة لهذه المبادئ هو بإنشاء سوق تجارية عربية حرة مثلاً كالسوق الأوروبية التي تمثل سوقاً مشتركة بين جميع الدول الأوروبية، فنحن – العرب – نفتقر إلى مثل هذه السوق.

٣) ما يشير إليه دليل المنظمة العالمية للتجارة، الذي يتضمن طرحاً للاتفاقيات وينص على أن أي اتفاقية ثنائية عربية يجب أن تعطى كل ما فيها من معاملة تفضيلية لكل الدول الأعضاء في المنظمة بما فيها إسرائيل، لأنها عضو في الاتفاقية.

وهذا ما يحتم علينا دراسة موقفنا كعرب نريد أن يكون لنا دور مستقل في هذا العالم وليس دوراً تابعاً بأن نتلمس في دراستنا ما يتوجب علينا اتخاذه من إجراءات لتجاوز أخطار العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

فوجود علاقات اقتصادية بين دولتين عربيتين مع الكيان الصهيوني يتيح لإسرائيل التسلل إلى الاقتصاد العربي والسيطرة عليه بما لإسرائيل من إمكانيات ذاتية ومن دعم أمريكي وغربي غير محدود، ولا سبيل لنا من مواجهة ذلك الواقع إلا بإقامة سوق عربية مشتركة موحدة، وهذا التكتل المأمول يلغي بإقامته استثناء العلاقة الفردية التي تمثلها العلاقات بين هاتين الدولتين العربيتين وإسرائيل.

إذن الواقع يجعل قيام التكتل الاقتصادي العربي أمراً ملحاً وفي غاية الضرورة الآنية، بصرف النظر عما تمر به الدول العربية من خلافات وانقسامات سياسية لا دور للأمة العربية كشعوب وأفراد فيها ولا مصلحة.

إن تجمعاً إقليمياً كالسوق العربية المشتركة يجمع كل البلدان العربية، يعزز الإنتاج ويعتبر سوقاً ذا حجم ووفرة أكبر للاستغلال قياسياً لما تقدمه التجمعات الإقليمية الكبيرة منها والصغيرة وتحدث تفاعلات تنافسية فيما بين أعضائها ويتمتعون بميزة متشابهة، وإن إنشاء مثل هذا التجمع أمر مسموح به وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية (الغات) ويتمشى مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة التجارة وتوسيع نطاق التحرير ليشمل جميع المجالات التي تغطيها اتفاقيات جولة أرجواي ومن بينها الخدمات وانتقال الأشخاص الطبيعيين المرتبطين

بالخدمات والاستثمار وغيره وإن التحرير التجاري في حالة الترتيبات الإقليمية بين البلدان الصناعية على المستوى الإقليمي قد يزداد عندما تكون اقتصاديات البلدان الأعضاء ذات توجه انفتاحي وعندما يكون هناك تلاق في الأفكار فيما بينها عندما تكون لها قدرة على (تثبيت) إصلاحات السياسة الداخلية واتباع القواعد غير التمييزية والالتزام بآلية ملزمة بفض المنازعات وأن التحرير الإقليمي في هذه الحالة ينبغي أن يواكبه جهد كبير لتنسيق التنظيمات بين الأعضاء وتجانسها .

إن تنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة بين جميع البلدان العربية أمر حيوي لمواكبة التكامل السريع في الاقتصاد العالمي، فبالرغم من انتهاء جولة أورجواي على سبيل المثال فان الاتجاه نحو عقد الترتيبات التجارية الإقليمية قائماً، فلو رجعنا إلى السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وغيرها من تجمعات اقتصادية، فهذا يشكل تحدي وعلى الدول العربية أن تستجيب له وبأسرع وقت، فالاتحاد الأوروبي وهو الشريك التجاري الرئيسي للبلدان العربية وأن التكامل بين هذه البلدان سيعود بالنفع المتبادل .

وعليه فقيام السوق العربية المشتركة سيقوي مركز البلدان العربية التفاوضي وهو سيقربها إلى الانصهار مع العالم الخارجي استناداً إلى التحرير التجاري المتبادل ويبعدها عن الاختراقات الاقتصادية والتجارية من جانب واحد .

إن المزيد من التعاون الإقليمي في تحرير التجارة العينية العربية وتنسيق السياسات التجارية سيكون له إيجابياته لكي يواكب التكامل الاقتصادي العالمي الذي يتوقع أن تكون التجمعات الاقتصادية من سماته الرئيسية ومن شأن إقامة منطقة عربية للتجارة الحرة أن يقدم أساس قوي للتكامل الإقليمي بالنسبة للأسواق الإنتاجية في المجالات المختلفة، فمثل هذا التجمع الإقليمي قادر على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ويسمح للبلدان العربية بأن تسير بخطى حثيثة أكبر نحو التحرر المتعدد الأطراف مع العالم الخارجي في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لمساهمة التجارة، النسبة في إجمالي التجارة العربية لم تتجاوز حصة الصادرات العينية ٩% من الصادرات العربية عام ١٩٩٧ في حين تقارب حصة الوارادت العينية ١٠% من الواردات العربية الإجمالية .

وعلى حكوماتنا أن تتخذ من الدول الأوروبية مثلاً يحتذى في العقلانية وتغليب المصالح الكلية على المصالح المحلية الضيقة، فالدول الأوروبية قد تجاوزت ما بينها من أحقاد وخلافات ومشكلات ومن بينها ملايين القتلى والخسائر فأقامت كياناً اقتصادياً وتعاوناً إقليمياً وثيقاً شمل كل الدول الأوربية وكأنها أمة واحدة ودولة واحدة.

فعلى حكومات الدول العربية جميعاً أن تدرك بأن مصير ازدهارها وتقدمها مرهون بتعاونها مع بعضها وأن مصلحة الأمة العربية ووجودها تقتضي قيام تعاون تجاري واقتصادي يرتقي إلى الوحدة الاقتصادية في سوق بينية مفتوحة بينها.

أما الكلام عن السوق الشرق أوسطية التي تشمل إسرائيل فهو مضيعة للوقت وتحويل لأنظار الشعوب العربية عن الاتجاه الصحيح وهو اتجاه السوق العربية المشتركة، لأنه ليس هنالك أي مبرر اقتصادي لسوقٍ شرق أوسطية، اللهم إلا إذا كانت هناك اعتبارات سياسية للاعتراف بالدولة العبرية الإسرائيلية عدوة العرب على حساب مستقبل ومصير الأمة العربية، وإذا نظرنا لهذا المشروع الصهيوني من حيث الاستفادة الاقتصادية نجده يركز على استغلال الإمكانيات العربية لصالح إسرائيل، والشواهد معروفة كما يذكرها المحللون الاقتصاديون مثالهم الأردن التي وقعت اتفاقية السلام مع إسرائيل قد انهارت اقتصادياً وتفشت البطالة فيها وفي غزة والضفة الغربية فتدنى الدخل الفردي، وكل المؤشرات الاقتصادية تدهورت بعد اتفاقية أوسلو، وإذا تكلمنا إعلامياً عن ما يسمى باقتصاد السلام فإننا نتكلم عنه بجهل وسطحية.[1]

---

[1] – للمزيد من التفصيلات انظر ص ١٠٩، وذلك ضمن الدراسة المعنونة "نحو تفعيل التعاون الاقتصادي العربي".

تحديات السوق العربية المشتركة:

أما عن أهم التحديات التي يواجهها التكامل العربي وكما ذكر ذلك الدكتور عبد العزيز حجازي فهي:-

١) توافر الإرادة السياسية:

حيث لا بد من توافر الإرادة السياسية ليس بين القيادات العليا، ولكن من خلال المشاركة الشعبية الحقيقية عن دراسة واقتناع بالمصالح المتبادلة من خلال التجمعات الشعبية كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والاتحادات والمنظمات على اختلاف تشكيلاتها وتخصصاتها.

٢) الاهتمام بالإنسان العربي باعتباره ركيزة التعاون:

حيث لا بد من الاهتمام بالإنسان العربي وتحقيق الرفاهية له واستقرار حياته المعيشية وتأمين حاضره ومستقبله لأنه هو صانع الحضارة والتقدم والأمن والأمان.

٣) تعظيم قدرات الأمة العربية الاقتصادية والثقافية:

حيث لا بد من تعبئة المدخرات والتمويل لتحقيق حجم الاستثمارات التي تحتاجها مسيرة التنمية تحقيقا لتعظيم الناتج القومي الإجمالي ورفع معدلات التنمية البشرية حيث أن البحوث والإحصاءات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي تؤكد أن الحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة المقومات وعناصر ذلك التوازن والتي تتمثل حاليا في أن إجمالي الناتج المحلي مضاف إليه الاستيراد يعادل الاستهلاك النهائي (العائلي والحكومي) والتصدير والاستثمار الإجمالي تتمثل في الوطن العربي في الآتي:-

الناتج المحلي الإجمالي + الاستيراد = الاستهلاك النهائي + التصدير + الاستثمار الإجمالي

التوازن الاقتصادي العربي

الأرقام بالدولار الأمريكي- مليار -

	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
الناتج المحلى الإجمالى	٤٦٦,٢	٥٣١،٣	٥٧٦،١
الاستيراد	١٥٠،٦	١٧٤،٨	١٨٨,٧
	٦١٦،٨	٧٠٦،١	٧٦٤،٨
الخاص	٢٤٩،٤	٢٦٥,٠	٢٨٦,٧
الحكومى	١٠٥،٤	١٤١,٣	١٤٧,٤
الاستهلاك النهائى	٣٥٤,٨	٤٠٦,٣	٤٣٤,١
التصدير	١٥٨,٠	١٨٥,٨	٢٠٩,٢
الاستثمار الإجمالى	١٠٤,٨	١١٤,٠	١٢١,٥
	٦١٦،٨	٧٠٦،١	٧٦٤،٨

١) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العربي ما زالت محدودة بالنسبة لعدد السكان، إذ يبلغ المتوسط بالنسبة للفرد ٢٢٤٠ دولار أمريكي إذا ما قورنت بالناتج الإجمالي لواحدة من الدول المتقدمة. حيث أن متوسط الناتج الإجمالي للفرد في الدول المتقدمة ١٥ ألف دولار أمريكي، وفي إسرائيل تزيد على عشرة آلاف دولار أمريكي، وكوريا على ما يزيد عن ٨٠٠٠ دولار أمريكي.

٢) يتوزع الناتج المحلي الإجمالي العربي عام ٩٦ حسب القطاعات الاقتصادية كما يلي:

	مليار دولار	نسبة
قطاعات الإنتاج السلعي	٣٠٢,٦	%٥٢,٥٣
قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٤٨	%٢٥,٦٩
قطاع الخدمات الاجتماعية	١١٨,٩	%٢٠,٦٤
صافي الضرائب غير المباشرة	٦.٦	%١,١٤
	٥٧٦,١	%١٠٠

ويعني ذلك أن قطاعات الإنتاج السلعي تشكل حوالي ٥٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

	مليار دولار	نسبة
الصناعات الاستخراجية	١٢٠	%٣٩,٦٥
الصناعات التحويلية	٦١,٧	%٢٠,٣٩
الزراعة والصيد والغابات	٧٥	%٢٤,٧٩
التشييد	٣٧,٣	%١٢,٣٣
الكهرباء والغاز والمياه	٨,٦	%٢,٨٤
	٣٠٢,٦	%١٠٠

يتبين كذلك أن قطاع الصناعات الاستخراجية تستحوذ على النسبة الكبرى حوالي ٤٠% من قطاعات الإنتاج السلعي وهو قطاع محدودة إنتاجيته بالثروات الطبيعية المتاحة من حيث الكم والعمر الإنتاجي وتقلبات الأسعار العالمية وبدائل المنافسة.

كذلك يتبين ضآلة حجم الصناعات التحويلية حيث بلغت حوالي ٢٠% من قطاعات الإنتاج السلعي ويلاحظ تماثلها في معظم الأقطار العربية، وتتركز في الصناعات الغذائية والكيماوية والمنسوجات.

٣) أما بالنسبة للصادرات العربية الإجمالية فهي لا تتجاوز ٣٤,٨ مليار دولار عام ٩٥م، منها ٢% آلات ومعدات نقل، ١٠% ملابس ونسيج، ١٣% سلع صناعية أخرى، ٧٥% صادرات أولية أغلبها بترول.

بينما الواردات الصناعية العربية فتصل إلى ٩٢,٩ مليار دولار عام ٩٥ منها ٢٩% آلات ومعدات نقل، و٢٨% مواد أولية و٤٢% سلع مصنعة أخرى.

ويلاحظ محدودية حجم الفوائض السلعية، ويتضح أن الحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يوفر حاجيات المواطن العربي ومتطلبات الاستثمار والتنمية.

الأمن الغذائي وحرية التجارة:

وهناك الأمن الغذائي في بلدان ينمو عدد سكانها بتواتر عالية كالبلاد العربية وإنتاجها الزراعي يتقهقر بشكل مريع، حيث إن معظم البلدان العربية إن لم يكن كلها ما زالت أسيرة الاستيراد من الخارج لاحتياجاتها الغذائية، وينبغي أن لا ننظر إلى مسألة الاكتفاء الغذائي في معزل عن الجدوى الاقتصادية، ولا بد كذلك من قيام نهضة صناعية تدعم التجارة البينية وتستغل الموارد والإمكانيات العربية وتعتمد المشروعات العربية المشتركة ذات الحجم الكبير وذات القدرة التسويقية العالية. بالإضافة إلى التنازل عن بعض المصالح القطرية لصالح الأهداف القومية حتى تتجاوز التنمية المتكاملة الحدود الإقليمية الضيقة.

إن مصر والجزائر والسودان والمغرب وغيرها من الدول الأخرى تمتلك طاقات زراعية كامنة غير مستغلة وتاريخها غير البعيد مثل مصر يشهد على ذلك. وإذا كانت الدول التي تعرف بأنها غير زراعية مثل الإمارات والسعودية وعمان تمكنت من توفير منتجات زراعية موسمية في مجال الخضراوات والثروة الحيوانية وفي مجال الألبان بلغت حدود الاكتفاء الذاتي إلى حد ما .

غير أن هناك سياسات غير موفقة حتى الآن تعتمدها الدول العربية سواء تلك التي تعتد سياسة الباب المفتوح أو الباب المقفل، وفي اعتقادي أن الانفتاح على مساوئه يبقى أفضل بكثير من الانغلاق شريطة أن يكون انفتاح إنتاج على العالم فينبغي أن يقتصر بالدرجة الأولى على النفط ومشتقاته والبتروكيماويات والفوسفات والقطن، وأن يشمل الفائض على الأسواق العربية من المواد الأخرى. أما المواد السلعية والتصنيعية الأخرى فيجب أن يجري تبادلها في الأسواق العربية ضمن صيغة أو آلية تتفق عليها الدول العربية التي تحركت في الاتجاه الصحيح من خلال الجامعة العربية (بيت العرب) حيث أن وزراء الاقتصاد والمال العرب أقروا تنفيذ إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة في اجتماع سابق لهم. إلا أن ذلك المشروع يمتد على مدى عشر سنوات تنخفض فيها الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% سنويا حتى تصل إلى نهايتها تشجيعا لتزايد التجارة البينية، ورغم أن هذا المشروع خير من عدمه إلا أن واقع التطور الاقتصادي العالمي وتطبيق اتفاقية الجات مع

مطلع العام ٢٠٠٠ يتجاوز الطموحات العربية كما يتجاوز متطلبات التنمية وضرورات الأمن الغذائي العربي.

ولا شك أن هناك تحديا للأمن الغذائي العربي مما يوجب على الدول العربية أن تعطي هذا الأمر اهتماما كبيرا فمخاطره أصبحت معروفة، والمفكرون الاستراتيجيون يتوقعون أن تكون أزمة الأمن الغذائي سببا في نشوب صراعات في المستقبل قد تأخذ أبعاد تفوق التصور. فإسرائيل تتطلع إلى المياه اللبنانية والأردنية، والعراق وسوريا يعانيان من مشاريع المياه التركية التي تترك لهم جزءا يسيرا من مياه الفرات وربما تنفذ تركيا في المستقبل مشاريع مياه جديدة على منابع أخرى مثل الخابور ودجلة، ويبدو أن ما تحجزه تركيا من مياه الفرات منذ سنوات قد حاولت ومازالت تحاول بيعه لمن يرغب في شرائه من الدول العربية بواسطة أنابيب أطلقت عليها وقتها خدعة أنابيب السلام الذي جرى الترويج له بتأييد واعد من دول أخرى، والأهم من ذلك أن تعاظم وزيادة احتياجات البلاد العربية للمياه تلقي بأعبائها الثقيلة على الحكومات والشعوب العربية معا، فموارد المياه محدودة، والقوى الأجنبية تحاول أخذ ما تزعم بأنه حصتها، والخبراء الاستراتيجيون العرب كما ذكرت يحذرون من أزمة مياه قادمة إذا لم تعالج الأمور من الآن من خلال تقنية الموارد المائية والتوصل إلى حلول عادلة تكفل للمنطقة حاجتها وحقوقها من المياه المشتركة مع دول الجوار.

ونعود إلى ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة وإلى الإمكانيات المتاحة لنجاحها مما يخدم الواقع العربي الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وسط ذلك الزخم والتكتل السياسي والاقتصادي للدول الكبرى فنشير بداية إلى عناصر التطوير الاقتصادية وأهمية إنشاء السوق المشتركة والتنمية الاقتصادية المرجوة: -

١) عناصر التطوير الاقتصادية:

أما من الناحية الاقتصادية فيظهر أن المرحلة الراهنة من تطوير الاقتصاد الدولي لا تجد أغلب دول العالم بما فيها دول العالم الثالث ومن ضمنها الوطن العربي أمامها خيارات كثيرة، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوطن العربي هزيلة وكذلك الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أيضا هزيلة جدا، وخاصة إذا

أخذنا بالاعتبار أن أغلب البورصات المالية العربية ما زالت إلى حد ما في مرحلة الطفولة، فالوطن العربي هو مصدر للاستثمارات والتوظيفات للخارج وليس مستوردا لها.

٢) أهمية إنشاء سوق عربية مشتركة:

لذا تأتي أهمية إنشاء سوق عربية مشتركة تستند إلى ما يأتي:-

أ) الهوية العربية والانتماء العربي لأننا نشكل أمة عربية واحدة.

ب) ضرورة دعم الأمن العربي بغض النظر عن فائدة بعض الأقطار أكثر من غيرها من هذه السوق.

ج) المصلحة الاقتصادية المشتركة لأن تعزيز الأمن الاقتصادي العربي هو تعزيز للأمن العربي.

ومن المنافع الاقتصادية للسوق تدعيم الاستقلالية العربية وذلك بإقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية، والتخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، ثم دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف من التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتحسين مركزنا التفاوضي تجاه اتفاقية الجات.

وفي حال توفرت الإرادة السياسية لدى الأقطار العربية الأخرى التي لم تنضم حتى الآن إلى السوق العربية المشتركة والتي تضمن حرية انتقال قوة العمل البشري بسهولة بين تلك الأقطار إضافة إلى المزايا الأخرى في الاتفاقية التي تشكل عامل جذب لبقية الأقطار.

ومن الواجب دعم السوق العربية المشتركة بإقامة مشاريع مشتركة بهدف خلق درجة أعلى من التكامل في الاقتصاد العربي، كإقامة مشاريع تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء والدواء والصناعات الأساسية، وأرى أنه من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة الإجراءات الفعالة لحماية المنتجات الوطنية أمام الصناعات الأجنبية.

٣) التنمية الاقتصادية العادلة والمستقلة:

وكذلك يتعين العمل على تحقيق تنمية عربية نشطة وعادلة تتصف بدرجة عالية من الاستقلالية وتهدف إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي ورفع مستوى المعيشة لدى غالبية الناس أيضاً، وتنشيط التنمية العربية الراهنة التي تمر بأزمة تتمثل في بعض الإشكاليات، منها:-

- التباطؤ في نسبة نمو الاقتصاد العربي من عام ١٩٩١ - ١٩٩٦، وهذا ناجم عن تداعيات أزمة الخليج الثانية.
- تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول نتيجة التوسع الكبير في دور القطاع الخاص وتم ذلك تحت شعار الخصخصة وحرية الأسواق، وكأحد المؤشرات الإحصائية على سوء التوزيع في الوطن العربي توجد شريحة قليلة من الناس تتمتع بثروات ضخمة على الرغم من نمو الدخل الفردي الوسطى بحوالي ٣% سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٣ فإنه يوجد الآن حوالي ٧٣ مليون عربي يعيشون دون حد الفقر وكذلك يعاني أكثر من عشرة ملايين عربي نقصاً في التغذية.
- ومما ساهم في تفاقم سوء التوزيع كون جزء كبير من الرأسمالية ذات طابع طفيلي غير منتج إلى جانب التهرب من دفع الضرائب - للدول التي تفرض الضرائب على مواطنيها - والإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاع الخاص على الكثير من استثماراته، وكذلك انتشار الفساد.
- استفحال البطالة والدليل هجرة العاملين العرب إلى خارج الوطن العربي.
- الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس وهذا يبدو واضحاً من ارتفاع نسبة الفقر واستفحال البطالة تبعاً لذلك، ومن ثم ارتفاع أسعار المساكن وأجرتها السنوية في العواصم العربية وكذلك النقص الكبير في تأمين الرعاية الصحية في بعض الأقطار العربية غير النفطية.
- التبعية وهي ناجمة عن بنية الاقتصاد العربي ونظامه، وقد تمثلت هذه التبعية في شكل مديونية رسمية للخارج وخاصةً للغرب ومؤسساته المالية وبلغت هذه المديونية عام ١٩٩٥ حوالي ٢٢٠ مليار دولار، متضمنة

مديونية العراق بينما تقدر رؤوس الأموال العربية الخاصة والموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود ٧٥٠ مليار دولار، وكذلك تبعية غذائية كانت ٣٠% عام ١٩٦٩-١٩٧٠ بينما بلغت عام ١٩٨٨-١٩٩٠ ٥٢%، وأيضاً تبعية أمنية ناجمة عن التمزق والتشرذم العربي، وهذه التبعية متمثلة في استيراد الأمن من الخارج ومن أمريكا بالذات لقاء ثمن مادي كبير.

أما البرنامج العملي لمعالجة إشكاليات التنمية العربية فله منحيان:

١ - المنحنى القومي:

- تنفيذ الاتفاقيات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة بين الأقطار العربية، وإعطائها المزايا التي نصت عليها تلك الاتفاقيات.
- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة في الأقطار العربية.
- دعم المؤسسات الإقليمية العربية وزيادة إمكاناتها في تمويل التنمية العربية والاستقراض من هذه المؤسسات بدلاً من المؤسسات المالية الدولية.

٢ - المنحنى القطري:

- العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي للحيلولة دون حدوث تضخم، والتوازن الخارجي لتفادي عجز كبير في ميزان المدفوعات.
- إعادة الاعتبار إلى دور التخطيط في عملية التنمية.
- إعطاء القطاع الخاص دوراً مناسباً في عملية التنمية وخاصةً القطاع الزراعي.
- تحديد المشاريع التي تدخل في مجال الخصخصة بما يعود على الاقتصاد الوطني بالخير.
- أتمنى لو أعطينا التنمية في القطاع العام حقها شريطة إخضاعها للمراقبة والمحاسبة لأن القطاع العام قادر على تجهيز جزء كبير من الفائض الاقتصادي في المجتمع ووضعه تحت تصرف الدولة لاستعماله حسب

الأولوية، وكذلك تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج ومنها قوة العمل البشري، والقيام بتنفيذ إنشاء البنية التحتية للاقتصاد، وأيضاً القيام باستثمارات لبناء قاعدة صناعية وخاصةً في مجالات الصناعات الثقيلة لبناء القوة العربية، وتنفيذ الاستثمارات ذات الربح الخاص المنخفض أو التي بدون ربحٍ خاص وتكون ذات عائد اجتماعي جيد، كالاستثمارات في مجال تحسين البنية وتجميل المدن. وأخيراً إشباع بعض الحاجات الأساسية للناس كتأمين المنازل الرخيصة الأجر أو الثمن، والعناية الصحية المجانية أو شبه المجانية والتعليم المجاني أو شبه المجاني، وكذلك تأمين المواصلات العامة الرخيصة.

- التقليل قدر الإمكان من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتضمن زيادة في الطاقات الإنتاجية والسماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تضمن نقل التقنية العالية إلى الوطن العربي.
- تعريض الصناعة المحلية لقدر بسيط من المنافسة الأجنبية.
- الحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج.
- القيام بحملة عربية واسعة لمحاربة ومقاومة الفساد والرشوه، والعمل لإصلاح الإدارة والأداء الحكومي، وكذلك تحصين الدول العربية من محاولات الاختراق الأجنبية لتفادي الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول في جنوب شرق آسيا.

دول التعاون والمورد النفطي [1]

لا شك أن الدول النفطية قد اتخذت بعض الإجراءات على مستوى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أهمها تخفيض الإنتاج عندما تعرض البترول إلى أزمة حقيقية في عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩ حيث وصل معدل سعر برميل نفط دول أوبك إلى ١٢,٣ دولار وهو أقل معدل له خلال العشرين سنة الأخيرة، مما أدى إلى تراجع نشاط شركات البترول العالمية في الاستكشاف والحفر من جهة وتراجع عائدات الدول المنتجة للبترول من جهة أخرى.

ولا يخفى علينا أن الغرب ينظر إلى دول (أوبك) وخاصةً العربية منها كموقع استراتيجي وخزان للنفط، ذلك أن ضمان واستمرار تدفق النفط إلى أسواق الغرب وبأسعار متدنية ما زال هدفاً استراتيجياً له، فتدور استراتيجيته في التعامل مع العالم العربي على هذا الأساس، فعندما سئلت مادلين أولبرايت عن ازدواجية النظرة والكيل بمكيالين مقارنةً بين مشكلة كوسفو والبوسنة والهرسك، والموقف من العراق أجابت بوضوح أن تلك مشاكل عرقية، أما مسألة العراق فهي مرتبطة بالنفط الذي هو شريان الحضارة الغربية، ولذلك فقد سعى الغرب سعياً حثيثاً حتى لا تتكرر أزمة أسعار النفط عام ١٩٧٣ إبان حرب أكتوبر حيث أعلن كلاً من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة والمغفور له الملك فيصل أن البترول العربي ليس بأغلى من الدم العربي، وتم إيقاف تصدير النفط العربي خلال هذه الحرب، فبدأت أمريكا والغرب معها يخططان بطريقة مدروسة لسلب هذه الإرادة الفعالة من أيدي العرب والدول الأخرى المصدرة للبترول أصحابها الشرعيين بشتى السبل، ولذلك أقامت أمريكا مئات الخزانات العملاقة في كاليفورنيا وأريزونا لتخزين كميات كبيرة هائلة من النفط الخام الرخيص المستورد من الشرق الأوسط،

---

[1] – دراسة نشرت في جريدة الخليج، العدد ٧٧٤٢ في ٢٠٠٠/٧/٣٠.

حتى أنه وبالرغم من النزاع العراقي الأمريكي القائم تسعى أمريكا بشتى السبل إلى استرجاع بترول العراق للسوق العالمية للبترول، لكي تؤثر على الأسعار.

غير أن دول (الأوبك) كما ذكرت اتخذت إجراءات لحل أزمة انخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٨، ومن أهمها تخفيض الإنتاج، وقد ساعدها زيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية إلى التوصل إلى نتائج إيجابية حيث استطاعة استعادة مركزها وتأثيرها في الأسواق العالمية وارتفعت أسعار النفط، ليصل سعر برميل النفط إلى أكثر من ٣٠ دولاراً للبرميل.

ولكن ونتيجةً للضغوط الأمريكية والغربية الكبيرة الواقعة عليها، وخوفاً من أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط أكثر من ذلك إلى اتجاه شركات البترول العالمية إلى البحث عن استكشافات جديدة خارج دول الأوبك أو استغلال المناطق النفطية ذات تكلفة الاستخراج العالية، رأت دول الأوبك بأن سعر ٢٢ – ٢٨ دولار للبرميل يمثل سعر مستهدف للدول المنتجة والمستهلكة للبترول، وبالتالي قامت دول الأوبك بزيادة إنتاجها من النفط في محاولة للوصول إلى السعر المستهدف، وأنه وبسبب الضغوط الأمريكية الأخيرة وبشكلٍ خاص على بعض دول الأوبك بدأ ظهور مؤشرات توحي بوجود خلاف بين بعض دول الأوبك حول زيادة الإنتاج مرةً أخرى أرجو ألا يؤدي ذلك إلى أزمة تخل بموقف المنظمة المصدرة للبترول.

ولكي نعرف أهمية البترول بالنسبة لنا كأمة عربية وبالأخص في دول الخليج فإن مصطلح البترول حسب تعريف مجلس الطاقة العالمي يشمل الهيدروكربونات في حالتها الغازية والسائلة والصلبة، وتصنف أنواع مصادر الطاقة إلى:-

- <u>الوقود الأحفوري:</u> وهو الناشئ عن بقايا المواد العضوية ويشمل الفحم والنفط والغاز، ويعتبر النفط والغاز من أكثر أنواع الطاقة أهمية من الناحية التجارية، ولكن تكمن مشكلة هذا النوع من الطاقة في أنها تنفث العديد من الغازات وخاصةً غاز ثاني أكسيد الكربون المساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى رفع حرارة الغلاف الجوي.

- الطاقة الشمسية: وهي ناتجة عن أشعة الشمس، وتشمل الطاقة الكهرومائية وطاقة الخلايا الضوئية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج.
- الطاقة النووية: ويشمل الانشطار النووي والاندماج النووي إضافةً إلى طاقة الحرارة الجوفية التي تستخدم حرارة الأرض الداخلية.

ومن ناحيةٍ أخرى تصنف مصادر النفط والغاز إلى مجموعتين من حيث أنها مصادر تقليدية وغير تقليدية، وتختلف فيما بينها في التركيز وكيفية الاستخراج والتكلفة والتأثير على البيئة.

ويستهلك سكان العالم الطاقة بجميع أنواعها سواء طاقة بترولية أو نووية أو كهربائية أو كهرومائية أو طاقة الرياح وغيرها، ويؤدي زيادة استخدام بعض أنواع هذه الطاقة إلى انعكاسات تؤدي إلى تغيير المناخ العالمي وبالتالي التأثير على الصحة بشكلٍ عام.

ويرتبط المستوى المعيشي بالنمو السكاني وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، ويختلف هذا الارتفاع في الطلب العالمي على الطاقة بمدى استخدام التقنيات الحديثة التي تحد من استهلاك الطاقة ومدى الكفاءة في استخدام هذه التقنيات. ومما يجدر ذكره أن النفط والغاز سيظلان المنافسان المؤهلان في مجال الطاقة خاصة وأن مصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية لن تتجاوز نسبة ١٠% خلال ٣٠-٤٠ سنة قادمة بالنسبة للمزيج العالمي الكلي للطاقة كما تفيد الدراسات ذات الاختصاص .

وفي مجال استهلاك الطاقة، ترى بعض الدراسات أن زيادة عدد السكان بنسبة ١٠٠% تقابلها زيادة في الطلب على الطاقة بنسبة ٣٠-٥٠%، وترى بعضها أن الطلب على الطاقة يزيد بحوالي ٦٠% على مدى العشرين عاماً القادمة، فيما ترى دراسة أخرى تفترض حسن إدارة واستخدام التقنيات الحديثة بأن الطلب على الطاقة سيزيد بنسبة تقارب ٥٠% بحلول عام ٢٠٥٠م.

وتؤكد الدراسات الخاصة باحتياطيات النفط والغاز وإنتاجه أنه قد حدث تراجع بسيط في تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط خلال عام ١٩٩٩م، ويقدر الانخفاض بحوالي ١٨,١٩مليار برميل أي بنسبة ١,٧%، حيث بلغ الاحتياطي

العالمي حوالي ١,٠٣٣,٥٥مليار برميل مقارنةً مع ١,٠٥١,٧٤مليار برميل عام ١٩٩٨م، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك اكتشافات هامة في كل من إيران وأنجولا لم يتضمنها تقدير احتياطيات النفط العالمية عن عام ١٩٩٩م.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد جاءت تقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي لعام ١٩٩٩م متوافقة مع تقديرات الغاز لعام ١٩٩٨م، حيث قدرت بحوالي ١٥٠,٢٩ تريليون متر مكعب في عام ١٩٩٩م، وتتركز معظم احتياطيات النفط والغاز في دول أوبك، حيث بلغت احتياطيات أوبك من النفط ٨١٩,٩٢ مليار برميل عام ١٩٩٩م، وبنسبة ٧٩,٣٠% من إجمالي احتياطي العالم من النفط، في حين كان إنتاجها من النفط حوالي ٢٦,٥٣٢ مليون برميل وبنسبة ٣٦,٧% من الإنتاج العالمي. بينما بلغ احتياطي الغاز لدى دول أوبك حوالي٦٥,٣٠ تريليون متر مكعب وبنسبة ٤٣,٤٠% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، في حين أن إنتاجها من الغاز وصل عام ١٩٩٨م إلى ٥٦٨ مليار متر مكعب وبنسبة حوالي ١٩,٤% من إجمالي الإنتاج العالمي.

أما بالنسبة لحساب الفترة الزمنية المتبقية لامتداد حياة النفط، فهناك نسبة تسمى نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج يتم حسابها بتقسيم الاحتياطيات المؤكدة على الإنتاج السنوي لسنة الحساب، وتستخدم هذه النسبة كمؤشر لامتداد حياة النفط، وقد بلغت في عام ١٩٩٨م ٤٠ سنة تقريباً، ويرى الباحثون أن الإنتاج سوف يشهد تزايداً تدريجياً حتى عام ٢٠٢٠ لتلبية زيادة الطلب المتوقعة مع وجود احتمالات قد تؤثر على الإنتاج مثل تداعي ظاهرة ارتفاع حرارة الغلاف الجوي أو تطوير المصادر المتجددة لتنافس النفط فنياً واقتصادياً.

أما إذا تم حساب نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج بالنسبة للغاز فستكون النسبة حوالي ٥٢ سنة، ومع زيادة الاتجاه نحو استخدام الغاز بسبب التكلفة وأثره على البيئة فإن امتداد عمر الغاز الطبيعي سيقل عن ٥٢ سنة.

لذا ومن خلال استعراضنا للدراسات الخاصة باحتياطيات النفط والغاز في الدول العربية وبخاصةً في دول مجلس التعاون الخليجي واحتمالات نضوب هذه المصادر من النفط والغاز خلال خمسين عاماً، ومع علمنا بأن اقتصاديات دول

مجلس التعاون الخليجي تعتمد على عائدات النفط بشكلٍ أساسي حتى يومنا هذا رغم كل ما قيل عن غير ذلك.

لذا فينبغي على الدول العربية انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى تطوير البنية التحتية الإنتاجية لهذه الدول، وعليها أن لا تغفل الاستثمار في رأس المال البشري، وبالتالي خلق العمالة الوطنية المنتجة والمؤهلة في جميع المجالات، وأن تتجه وتهتم بشكلٍ أكبر بالقطاعين الصناعي والزراعي لما لديها من قدرة تكاملية خاصةً دول مجلس التعاون التي تمتلك القدرة المالية التي تستطيع من خلالها الحصول على التكنولوجيا العالية. وعلى دول المجلس أن تنوع من إنتاجها الصناعي وأن تتعاون وتتكامل فيما بينها من جهة ومع الدول العربية من جهة أخرى، لا أن تركز جميعها على قطاع من القطاعات الصناعية فقط، وتستطيع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بما لديها من قدرات مالية أن تقيم شركات مساهمة عامة صناعية يكون تمويل رؤوس أموالها عن طريق هذه الحكومات بالمشاركة مع القطاع الخاص، على أن تقدم لها الدعم والحماية بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية.

وعلى دول المجلس أن تزيد من اهتمامها بالتعليم الفني والتقني لكي يساعدها على الوصول إلى ما تصبو إليه .

إضافة إلى ذلك، فعلى دول المجلس أن تتعاون كثيراً مع الدول العربية في المجالات الصناعية والزراعية التكاملية، فهناك فرص استثمارية كبيرة في الدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية، فدولة مثل السودان من الممكن أن تكون جنة الله على الأرض لما حباها الله من مصادر هائلة من المياه وأراضي شاسعة خصبة جداً، فأراضي السودان لو أحسن استثمارها تستطيع أن تؤمن الغذاء للوطن العربي بأكمله، وليس ببعيد أن كل ما جرى ويجري في السودان يكون مدبراً لكيلا تتم الاستفادة من قدرات السودان الزراعية.

الفصل الثالث:

العلاقات العربية السوفييتية

العلاقات السوفييتية العربية [1]

لقد كان الشرق عموماً – والشرق الأدنى العربي وإيران – دائماً مثار اهتمام خاص من جانب السياسة التقليدية في روسيا القيصرية وفيما بعد في روسيا السوفييتية، ومنذ وقت طويل كان الاتحاد السوفييتي يصطدم هناك بمعارضة القوى الأوروبية الأخرى، وكان لا بد له من الانتظار حتى عام ١٩٥٥ لكي يمكن البدء في سياسة عربية من جانبه حيث دخل الاتحاد السوفييتي في المنطقة عام ١٩٥٥ بفضل حلف بغداد ورد الاتحاد السوفييتي بعقد اتفاقية السلاح بين مصر بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر وتشيكوسلوفاكيا وتلاها فتح أسواق المنطقة أمام السلاح الشرقي وهو ما عُرف بعد ذلك بكسر احتكار السلاح، قبل هذا التاريخ لم يكن للاتحاد السوفييتي تواجداً فعالاً في العالم العربي، وإن حسابات ستالين كانت خاطئة تجاه العالم العربي عندما بادر بالاعتراف بالكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ظناً منه أن هذا الكيان الدخيل كفيل بأن يصبح " خميرة ثورية تحديثية " وجزيرة للحداثة ونموذجاً ثورياً في النهاية، ولقد ظهر الخطأ في حسابات ستالين عندما أصبحت إسرائيل قاعدة للإمبريالية العالمية ومنطقة للنفوذ الغربي وقاعدة متقدمة لخدمة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ومصدر تهديد دائم للأمة العربية، وظلت إسرائيل كجسم غريب زرع في المنطقة بهدف الحفاظ على المصالح الغربية والحيلولة دون انتشار المد القومي العربي وخاصة في ظل الحقبة الناصرية التي قادت هذه التوجهات القومية.

وكما سبق أن أوضحنا فإن اتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في أكتوبر ١٩٥٥ كانت نقطة تحول خطيرة في الصراع في المنطقة الأمر الذي جعل بعض الكتاب يذهبون إلى القول بأن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن بسبب تأميم القناة بل كان السبب الحقيقي هو اتفاقية السلاح عام ١٩٥٥ وكان التأميم ذريعة للعدوان الثلاثي، وتكشف الوثائق الغربية التي كشف عنها بعد مرور

---

[1] – دراسة مقدمة إلى اللجنة المصرية للتضامن، القاهرة.

السنوات المقررة على الاحتفاظ بسريتها عن ذلك بقول السير إيفليـــن شـيكبورج الوكيل الدائم للخارجية البريطانية كيف يقول عن هذه الصفقة "لقد استطاع الـروس تحديد نقطة الضعف المركزية لسياستنا في الشرق الأوســط ألا وهــي إســرائيل كمحمية للغرب ووجهوا ضربة معلم بغريزة معصومة من الخطـــأ بشـكل مـن الإغراء لا يمكن لمثل هذا الرجل " يقصدون عبد النـــاصر " أن يقاومـــه والـــذي سيكون رمزا لكل الدول العربية وسوف يعتمد مستقبلنا ومستقبل أوربـــا الغربيـــة على رد فعلنا المضاد لهذه الصفقة قبل أن يحصل الروس على موطئ قدم".

ويقول" كريستيان بينو " وزير خارجية فرنسا: " إن السبب في العدوان كـــان تهديد حرية الملاحة في القناة بظهور الاتحاد السوفييتي بعد صفقة الأسلحة كقـــوة بديلة، فلقد أعيد تشكيل خريطة العالم العسكرية من جديد "، وتلا ذلـــك مجـــالات واسعة للتعاون العربي – السوفييتي وخصوصا في عهد خر وشوف حيث مضـــى الاتحاد السوفييتي إلى أبعد من التزويد بالسلاح فقـــد قـــدم الصناعـــة والخـــبرات التكنولوجية للعالم العربي وخاصة مصر وسوريا وقدم المساعدات الاقتصادية غير المشروطة وبنى السد العالي في مصر وسد الفرات في ســـوريا، وســـرعان مـــا اكتسب الاتحاد السوفييتي مساحات جديدة من العلاقات المتطورة مع العالم العربـــي مستفيدا من الأخطاء الأمريكية والموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل، كمـــا قـــدم للدول التي تريد أن تلعب دورا مستقلا عن التحالف الغربـــي – سياســـة الحيـــاد الإيجابي ونجح في معاونة الأمة العربية بقيادة جمال عبد الناصر في رفض كافـــة التحالفات الغربية ومسمياتها فسقط حلف بغداد وسقطت نظرية الفراغ التي تبناهـــا الرئيس إيزنهاور بهدف امتلاك الميراث الاستعماري الغربي وخاصة بعد جـــلاء بريطانيا وفرنسا عن المنطقة. أما عن الموقف السوفييتي فقد اتسم كما يلي:

أولا: التوجهات السوفييتية تجاه الدول العربية:

لقد عمد السوفييت إلى مساندة الحكومات العربية مهما كان توجهها الداخلـــي بشرط أن تكون سياستها الخارجية حيادية، وعمد كذلك إلـــى منـــاصرة حركـــات التحرر الوطني في أفريقيا وغيرها من دول العالم الثالث بل إن الاتحاد الســـوفييتي

غض الطرف عن مواقف الحكومات الوطنية في العالم العربي من الأحزاب الشيوعية المحلية وخاصة في مصر عام ١٩٥٦ وفي العراق ٩٥٨-١٩٥٩ م ولم يتدخل في الإرادات الوطنية والقرارات السياسية لهذه الدول حتى إن بعض الأحزاب الشيوعية قد حلت نفسها واختفت من المشهد السياسي، ووقف الاتحاد السوفييتي موقفاً حاسماً من العدوان الثلاثي على مصر بالإنذار الذي وجهه بولجانين إلى بريطانيا وفرنسا والذي كان عاملاً حاسماً بجانب المقاومة الشعبية والموقف الباسل للشعب المصري، وهنا يمكن الإشارة أيضاً إلى الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي الذي كان رافضاً لهذا العدوان أملاً في الحلول محل بريطانيا وفرنسا وملء الفراغ الذي تقدم به الرئيس إيزنهاور في مشروع أمريكي للمنطقة، ذلك أن الاختلاف بين بريطانيا وفرنسا من جهة وأمريكا من جهة أخرى هو اختلاف في الوسيلة والأسلوب وليس في المبادئ النهائية والأهداف الاستراتيجية.

واستمر موقف الاتحاد السوفييتي المناصر للقضايا العربية وقضايا التحرر الوطني وعدم الانحياز حتى عدوان ١٩٦٧ الذي جاء مباغتاً للأمة العربية، وإن الحرب قد أثارت مشكلة مباشرة للسوفييت: إغلاق قناة السويس في الوقت الذي تدور فيه حرب فيتنام حيث زادت المسافة التي تقطعها الإمدادات السوفييتية لفيتنام، كما أن عدوان ١٩٦٧ كان ضربة لهيبة السوفييت أيضاً في العالم العربي لأنه من السياسات الثابتة للاتحاد السوفييتي أنه لا يريد التورط عسكرياً إلى جانب حلفائه (باستثناء أفغانستان نظراً للجوار المباشر بالاتحاد السوفييتي وتعلق هذا الأمر بالأمن القومي السوفييتي)، فضلاً عن أن جمال عبد الناصر كان لا يريد أن يحارب أحد معركته وسرعان ما أعلن إعادة بناء القوات المسلحة وتكفل السوفييت بإقامة جسر جوي لإعادة بناء الجيش المصري وتعاون مع مصر في هذا الاتجاه ورغم عدم وجود معاهدة صداقة وتعاون لم يستغل هذه العلاقة لتنازلات إيديولوجية وأنه بالرغم من صدمة القيادة السوفييتية من هزيمة ١٩٦٧ التي كان

سببها الرئيسي تقصير وجهالة القيادة العسكرية المصرية بوجه خاص والعربية بوجه عام دون استثناء. [1]

وقد سببت الهزيمة في اهتزاز القيادة السوفييتية في أوساط الرأي العام خوفاً من أن يكون السلاح السوفييتي سبب الهزيمة النكراء، ولذا فقد بادر الاتحاد السوفييتي إلى الجسر الجوي والبحري السوفييتي منذ ١٩٦٧/٦/٩ مكوناً ٥٥٠ رحلة جوية، ١٥ باخرة نقل كلها معدات عسكرية منها ٩٣ طائرة ميج ١٧، ٢٥ ميج ٢١ خلال الأسبوع الأول، وبلغ حجم هذا الدعم ٥٠٠ ألف طن في الأسابيع الأولى كانت جميعها هبات وكتعويض عما فقد في سيناء وتوالت الشحنات والاتفاقيات العسكرية حيث تلقت مصر خلال هذه الفترة ما يعادل مجموعه ما وصل إلى مصر من الاتحاد السوفييتي خلال ١٢ عاماً من ١٩٥٥ – ١٩٦٧، وكل ذلك قدمه الاتحاد السوفييتي في وقت يدرك تماماً أن عبد الناصر لم يكن أبداً ماركسياً لينينياً وكان له تاريخ معروف في مناهضته للشيوعية والشيوعيين.

واستمر الاتحاد السوفييتي في صداقته للأمة العربية حتى بعد اختفاء جمال عبد الناصر من المسرح السياسي وإن كان الاتحاد السوفييتي قد عمد بعد عبد الناصر إلى توثيق علاقته وتقنينها في معاهدات مكتوبة، وهذا يفسر معاهدات الصداقة مع مصر ثم العراق وليبيا واليمن الجنوبية وسوريا.

وقد كان لموقف الحكومة المصرية إبان عهد الرئيس الراحل أنور السادات وإنهاء وجود الخبراء الروس والانحياز الكامل للولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣ أثر سلبي على العلاقات العربية السوفييتية ورغم ذلك استمر الاتحاد السوفييتي في دعمه لقضية العرب المركزية ألا وهي قضية فلسطين والعمل الدائب على دعم هذه القضية والحق العربي في المحافل الدولية، حتى إنه عمل جاهداً على إزالة كافة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية في شتى المناسبات وكذلك تقريب وجهات النظر بين الفلسطينيين وسوريا وإن كانت سياساته اتسمت بالمرونة في عهد جورباتشوف ومراعاة التقارب في العلاقات الأمريكية – السوفييتية.

---

[1] – أمين هويدي، السياسة الدولية، ١٩٨٨.

ثانيا : ملامح التوجهات السوفييتية في عهد جورباتشوف:

طرح جورباتشوف في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي تصوراً عن العالم المعاصر هو نقيض التصور الذي طرحه جدانوف منذ ٤٠ عاماً قائلاً: " إن ثمة تفاعلاً بين المنافسة والمواجهة الجاريتين بين النظامين العالمين من جانب وبين الاتجاه المتزايد إلى الاعتماد المتبادل بين دول العالم جميعاً من الجانب الآخر، وأن هذا التفاعل يشكل الجدلية الحقيقية للتطور المعاصر، إن وحدة الأضداد أصبحت تسبغ على العالم المعاصر صفات التناقض، وأيضاً في الوقت ذاته بصفات الاعتماد المتبادل والتكامل والاندماج من خلال خط سير معقد يجوي اكتشافه تحسساً بصعوبة " وقد أكد نفس المعنى في خطابه الذي ألقاه تحت عنوان (أكتوبر وعملية التغيير): " أنه رغم طابع التناقض العميق للعالم المعاصر والاختلافات الجذرية المكونة له، فإنه مترابط ويتسم بصفة الاعتماد المتبادل ويشكل وحدة متكاملة، وهذا ناجم عن تدويل العلاقات الاقتصادية العالمية، والطابع الشامل لثورة العلوم والتكنولوجيا والدور الجديد لوسائل الإعلام والاتصالات وحالة موارد كوكبنا والخطر الإيكولوجي المشترك والقضايا الاجتماعية الحرجة للعالم الثاني التي نمس الجميع، ولكن الأمر الرئيسي ناجم عن ظهور قضية بقاء الجنس البشري على قيد الحياة لأن نشوء واستخدام الأسلحة النووية يجعلان استمرار وجود البشرية موضع تساؤل "، وخلاصة هذا التفكير في رؤية ميخائيل جورباتشوف أن هناك قضية تجُبُّ انقسام كوكبنا إلى معسكرين عالمين متناقضين وتسبقه في الأولوية قضية استمرار الجنس البشري وصلاحية كوكبنا كمركز للمياه وكوعاء تواصل فيه البشرية مسيرتها التاريخية إلى الأمام، فلم تعد القضية الأولى التي تسبق كل قضية أخرى لدى الاتحاد السوفييتي هي في نظر جورباتشوف – الانتماء إلى عالم الرأسمالية أو إلى عالم الشيوعية بل أصبح يسبق ذلك أن يوجد أصلاً عالم يجري الانتماء إليه وتجنيبه خطر الفناء التام، وفناء العالم ليس مجرد إفنائه عن طريق الحرب النووية الشاملة بل بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما ثبت من مأساة تشيرنوبيل، وأصبح المطلوب قبل التصارع من أجل هذا النظام الاجتماعي أو ذاك، أن نتحد في جهد مشترك لتجنب الإفناء المتبادل الشامل،

ولضمان التوازن البيئي لكوكبنا الذي أصبح معرضا لاختلالات لا رجوع عنها نتيجة للآثار غير المرئية وغير المحسوبة للتكنولوجيا العصرية، وخلاصة وجهة نظر جورباتشوف هي أن الصراعات يتعين تطويعها لهذه المعطيات الجديدة، ومن هنا كانت هناك ضرورة لإعطاء أولوية مطلقة لوقف التسلح ومنعه من اكتساب بعد فضائي (حرب النجوم) وإنجاز نتائج ملموسة في نزع السلاح كما حدث فعلاً بالاتفاق الذي أبرم مع ريجان في قمة واشنطن حول إزالة الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى، ولقد تجلى الموقف السوفييتي فيما أعلنه جورباتشوف في خطابه الأخير (٨٨/١٢/٧) في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول خفض القوات السوفييتية في أوربا الشرقية والجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي بمقدار نصف مليون جندي وذلك من جانب واحد خلال العامين القادمين والتأكيد على استمرار الانسحاب السوفييتي من أفغانستان واتخاذ الإجراءات لاعتبار أفغانستان منطقة محايدة منزوعة السلاح وكذلك ما تجلى في خطابه من تعظيم لدور الأمم المتحدة واحترام للرأي العام العالمي بل أصبح مطروحاً من جانب السوفييت نبذ الحرب عموما كأسلوب معتمد في العلاقات الدولية – كل النزاعات وحلها بالطرق السلمية من منطلق ألا يكون هناك غالب ومغلوب بل يجري تأمين ما يعتمده المجتمع الدولي كحقوق مشروعة في المطالب المتعارضة لأطراف النزاع على أن يترك للوقت والتفاعلات السلمية الطويلة المدى الإقرار النهائي لهذه الحقوق لا أن يجري حسمها بطريق الحرب، وقد ترجمت هذه المواقف في بدء الانسحاب السوفييتي من أفغانستان عقب اتفاقية جنيف وكذلك فيما أعلنه جورباتشوف هو التأكيد على الانسحاب من أفغانستان ووضع قوات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة مع نزع سلاح أفغانستان وحيادها (١٩٨٨/١٢/٧) وهذا التفكير الجديد ظل سائداً منذ تولي جورباتشوف سدة الحكم عام ١٩٨٥ والمثير للانتباه أنه لم يعد هذا الأمر قاصراً على جوانب التطبيق في أساليب الممارسة السياسية بل امتد كذلك إلى إعادة قراءة النظرية الماركسية ذاتها حتى تصبح ملائمة لمواجهة تحديات هذا العصر النووي.

ولقد تبلورت هذه التوجهات الكبرى حول سياسة جوربا تشوف حول إعـــادة البناء وأفرزت مواقف واضحة في السياسة الخارجية السوفييتية سواء في التعـامل مع الولايات المتحدة والعالم الغربي في مواجهة المشاكل الإقليمية وفـــي مقدمتـــها مسائل نزع السلاح والتأكيد على استمرار الانسحاب مـــن أفغانســـتان، واجتمـــاع الثوار الأفغان مع فورنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية الســـوفييتي والســـفير السوفييتي في كابول بالطائف بالمملكة العربية السعودية لإجراء محادثـــات ســـلام إيجابية، وقد استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبـــد العزيـــز عـــاهل المملكـــة العربيـــة الســـعودية نـــائب الوزيـــر الســـوفييتي عقـــب المفاوضـــات (١٩٨٨/١٢/٦) مما يعكس حرارة العلاقات بين البلدين وتزايد تواتر الأنباء التـــي تشير إلى قرب إعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية السوفييتية والتـــي ســـبق أن أقيمت مع سائر دول مجلس التعاون من قبل.

ولنا أن نتساءل هنا ما هي الملامح الرئيسية لهذه السياسة الجديدة وما هـــي انعكاساتها على عالمنا العربي؟

وإن متتبعاً لملامح السياسة الخارجية السوفييتية في عهد جوربا تشوف يلحظ ما يلي:-

١ - يذهب التحليل الشائع في هذا المجال إلى أن جوربا تشوف أمام هـدف رئيسي ومحدد هو تنفيذ برنامج عمل طموح لتعجيـــل التطـــور الاجتمـــاعي والاقتصادي لبلاده وبذلك أصبح هناك حرص سوفييتي على ألا تؤثـــر أيـــة قضايا إقليمية على هذا الهدف، ويشير بعض الخبراء إلى أن الشرق الأوســـط يعد مثالاً بارزاً على هذا التوجه حيث لم يرد ذكره في خطاب جورباتشـــوف الذي ألقاه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي، وإن كانت القيـــادة السوفييتية قد حرصت على أن تؤكد في مناسبات عديدة على أهمية المؤتمـــر الدولي وتحقيق تسوية عادلة باشتراك جميع الأطراف المعنية، كما يلاحـظ أن جميع الاقتراحات السوفييتية قد حرصت على أن تؤكد في مناســـبات عديـــدة على أهمية المؤتمر الدولي وتحقيق تسوية عادلة باشتراك جميـــع الأطـــراف المعنية، كما يلاحظ أن جميع الاقتراحات السوفييتية قد اتسمت بالمرونـــة وأن

مقومات وخصائص الرؤية السوفييتية والتكيف السياسي لفكرة المؤتمر الدولي قد حدث به نوع من التحول النسبي في شأن طبيعة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر ذلك أن الإذاعة الموجهة بالعبرية إلى إسرائيل توقفت عن ذكر منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد، مطالبةً باشراك "الفلسطينيين الشوعيين" في المؤتمر الدولي.[1]

كما أن وزير الطاقة الإسرائيلي موشى شاحال أعلن في أكتوبر ١٩٨٧ أن شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي أبلغ حكومته أن الاتحاد السوفييتي يقترب حالياً من الموقف الإسرائيلي في شأن المؤتمر الدولي وإشراك فلسطينيين من غير أعضاء المنظمة فضلاً عن أن هناك اتصالات عديدة لإقامة العلاقات القنصلية بين السوفييت والكيان الصهيوني بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية سواء في مؤتمرات القمة السوفييتية – الأمريكية أو غيرها في شأن السماح بهجرات اليهود وزيادة أعداد المهاجرين من الاتحاد السوفييتي إلى الكيان الصهيوني وهو الأمر الذي يلاحظ فيه نوع من الاستجابة وزيادة عدد المهاجرين بصفة نسبية نتيجة الضغوط الأمريكية ودعاوي حقوق الإنسان التي تطلقها الدعاية الغربية والأمريكية، إلا أن الذي أعلنه جورباتشوف في الأمم المتحدة (١٢/٧) من تأييد المنظمة والتضامن معها واستنكار الموقف الأمريكي من عدم منح تأشيرة لعرفات، يعد تحولاً إيجابياً.

٢ – استمرت سياسة الاتحاد السوفييتي في الدعم النشيط للدول الصديقة في منطقة الشرق الأوسط مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية لتقوية قواتهم الدفاعية وإن واجه السوفييت بعض الصعوبات نتيجة استمرار الخلاف بين سوريا والمنظمة، وعلى العموم فإن التوجهات السوفييتية في إطارها العام هو تدعيم القدرة الدفاعية للدول الصديقة دون التورط في صراعاتهم وقد برز هذا الاتجاه في العراق وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير،

---

[1] – التقرير الاستراتيجي، صدر عن الأهرام المصرية، عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧.

وعلى العموم يغلب طابع التهدئة على هذه السياسة وقد اتضح ذلك بجلاء في الموقف من التظاهرة الغربية في مياه الخليج وحشد الأساطيل الغربية، وكذلك يلاحظ الموقف الاستراتيجي السوفييتي بجلاء في مثل الاعتداءات الأمريكية العسكرية على ليبيا فلم يشترك السوفييت في المواجهة العسكرية بل سحب أسطوله من أمام المياه الإقليمية الليبية ولكنه عوض ليبيا عن خسائرها واتخذ إجراءات سياسية متشددة ضد أمريكا تمثلت في تأجيل التمهيد لمؤتمر القمة الذي كان مقرراً له منتصف عام ١٩٨٦.

٣ - وعلى صعيد العلاقات الثنائية المباشرة بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية فرادى نشطت الدبلوماسية السوفييتية في جبهات عديدة فقد تم دعوة الرئيس السوري حافظ الأسد لزيارة الاتحاد السوفييتي ومقابلة الرئيس جورباتشوف في أبريل ١٩٨٧، كما تم إقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون ماعدا العلاقات مع السعودية التي تشهد تقارباً ملموساً وزيارات متبادلة كما ألمحنا من قبل والتي يتوقع أن تتم إعادة العلاقات بين البلدين في وقت قريب للغاية، وتم كذلك تسوية مسألة الديون العسكرية المستحقة على مصر في مارس ١٩٨٧ حيث تم التوصل إلى اتفاق لحل مشكلة الديون العسكرية إبان زيارة الوزير الدكتور يسري مصطفى لموسكو وتقدر هذه الديون بحوالي ٣ مليارات دولار تقرر سدادها على ٢٥ سنة منها ٦ سنوات فترة سماح مع إسقاط فوائد الديون تماماً وأن يتم السداد على أقساط في صورة سلع ومنتجات مصرية يتم الاتفاق عليها، والجدير بالملاحظة أن هذا الاتفاق جاء في الوقت الذي ظلت فيه الإدارة الأمريكية على موقفها الرافض لمطالب مصر بتسوية مشكلة الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتيح نوعاً من المقارنة تجئ نتائجها لصالح تطور العلاقات المصرية السوفييتية، كما تم في اتفاق ٢٠ مارس ١٩٨٧ بجانب تسوية مشكلة الديون العسكرية على مصر تسوية للمشاكل التجارية كما تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري وتوقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل.

هذا ويمكن إيجاز ملامح السياسة الخارجية السوفييتية في الشرق الأوسط فيما يلي:

- إيقاف الصراع الدائر في منطقة الخليج دون تحقيق انتصار حاسم لأي من الطرفين وفي نفس الوقت المحافظة على صداقة كل منهما وقد أسهمت الدبلوماسية السوفييتية في صدور القرار رقم ٥٩٨ وإن كانت أظهرت تردداً في فرض عقوبات على إيران.
- إخراج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج العربي وتقليص الدور الغربي في المنطقة بصفة عامة.
- المشاركة في حل الصراع العربي الإسرائيلي.
- تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية الخليجية.
- المحافظة على الصداقة القديمة في المنطقة العربية.
- إنهاء فترة الجفاء مع مصر.

وقد انعكست هذه التوجهات في مسلك السياسة الخارجية السوفييتية تجاه الوطن العربي خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

ثالثا : العرب والسياسة السوفييتية الجديدة:

١ - إذا كان البعض يذهب إلى أن السياسة السوفييتية الجديدة تبدو أكثر تهاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع القوى الدولية المسيطرة على النظام الدولي عموماً وهذا كله يوحي بمساعدات أقل أو برغبة أقل في التورط في نزاعات خطرة - أود أن أشير إلى أن النظرة الحقيقية للعرب تنبع من موقفهم موقفاً متضامناً وتسوية نزاعاتهم الداخلية، ذلك أن بلورة موقف عربي موحد من شأنه أن يجذب الكثيرين إلى الموقف العربي ويقوي من جبهتهم للدفاع عن قضاياهم ومما لا شك فيه أن مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد في عمان وعلى أثره تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وبدأ الموقف العربي أكثر تماسكاً قد حسن من صورة العرب أمام العالم وأعاد مصر إلى محيطها العربي بما لها من ثقل حضاري وسكاني وعسكري، ومن

يرجع إلى تجربة الخمسينات والستينات حينما كنا نستطيع أن ننتزع مكاسب معينة ومواقف من الاتحاد السوفييتي، ما كان يمكن اتخاذها دون موقف عربي موحد بما فيه مصر ومعها شعوب أفريقيا وآسيا ومقدرة العرب على الحشد ولذلك فمن الأهمية بمكان ونحن نفكر ماذا يريد أن يفعل الاتحاد السوفييتي معنا علينا أن نفكر ماذا نريد نحن أن نفعل في العلاقات الإقليمية والدولية، ولذا فإن إحياء تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية بقوة وبفاعلية على النحو الذي كان سائداً في الخمسينات والستينات من شأنه تقوية الموقف العربي ودعمه وحصوله على مواقع جديدة في السياسة الدولية، ولذا فان ندوتنا هذه تحت مظلة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية تعد بداية صحيحة للتحرك العربي السليم وفي المكان الصحيح.

٢ - إذا كان الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى له إستراتيجيات تبدو ثابتة إلى حد كبير وله حسابات مختلفة عن حسابات دول العالم الثالث وخاصة في إطار علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تغيير الاستراتيجيات الكونية للدول العظمى يتسم بطابع الثبات النسبي فقد كان الاتحاد السوفييتي أول دولة تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٨ وما زال يؤكد على ذلك وعلى بقائها داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ وكانت له علاقات معها وهو في طريقه لتحقيق ذلك بعد أن قطعتها نكسة ١٩٦٧ وأن الاتصالات الجارية بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي حالياً تشير إلى ذلك وكذلك تسمح الدولة السوفييتية بهجرة اليهود السوفييت طبقاً لظروفها وسياساتها ولكنها في الوقت نفسه تقف إلى جانب العرب لرد أراضيهم المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ بالوسائل السلمية وهذه الاستراتيجية لا خلاف عليها بين القيادات التي تتابعت وتسير في ظل قوانين ثابتة تتحكم في إدارة الصراعات الإقليمية وإن كانت تتسم بمرونة التعامل في ظل سياسة جورباتشوف وعصر التهدئة بين القوتين العظميين، ذلك أن التوازن النووي أدى إلى استمالة التصادم إذا اضطرت إحدى القوتين العظميين إلى التدخل المباشر في إحدى النقاط الساخنة الإقليمية، كما حدث أثناء العدوان الأمريكي على ليبيا وكذلك تواجد الأساطيل في الخليج العربي،

يقابله التدخل السوفييتي في أفغانستان، وإن القوى العظمى تنصح أصدقاءها الإقليميين بعدم التدخل المسلح ولكن ليس لديها وسيلة لإجبار الصديق الإقليمي على قبول النصيحة، من ناحية أخرى يأخذ البعض على السياسة السوفييتية اتسامها بالتردد وعدم اتخاذ المبادرات التي يتسم بها الموقف الأمريكي في كثير من المناسبات.

٣ - من ناحية ثالثة فإن الموقف السوفييتي كما هو واضح يتسم بمساندة المواقف العربية وقد تستطيع السياسة العربية استثمار هذا الموقف وتنميته ودفعه خطوات أبعد وذلك من خلال الوقوف بحزم وإيجابية فاعلة من الموقف الأمريكي المعادي للعرب بصورة فاضحة والذي يتسم بالثبات في العداء للحقوق العربية المشروعة وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني ومساندة إسرائيل عسكريا وسياسياً في عدوانها على الأراضي العربية واحتلال أراضي الغير بالقوة المسلحة، هذا الموقف المعادي للعرب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى موقف عربي مضاد وحاسم، وقد تجلى قمة العداء الأمريكي للحقوق الفلسطينية في عدم السماح لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإلقاء كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مما ترتب عليه نقل مناقشات هذا البند في الجمعية العامة إلى جنيف وذلك في الوقت الذي سارع الاتحاد السوفييتي إلى الاعتراف والتأييد لإعلان الدولة الفلسطينية عقب اجتماع المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر أخيراً، أعود إلى الموقف العربي الحازم من الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة من شأنه أن يدفع بالمزيد من التأييد السوفييتي للموقف العربي.

وهناك نقطة أخرى ينبغي على الموقف العربي اتخاذها في الحسبان تتعلق بموقف بعض الدول العربية المساند لدور الولايات المتحدة في المنطقة وهو موقف يحتاج إلى مراجعة محسوبة تتفق مع مصالحها مع مراعاة التوجهات القومية في القضايا العربية تكون محصلتها موقفاً ضاغطاً على الموقف الأمريكي المتميز لإسرائيل ومشيداً بالدور الذي يضطلع به الاتحاد السوفييتي في دعم الحقوق

العربية المشروعة، ولذا فقد كانت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج العربية التي أقامت هذه العلاقات موقفاً استراتيجياً عربياً في مكانه الصحيح، وإن التقارب السوفييتي والحوار الدائر حالياً والذي قد يسفر عن إعادة العلاقات بين البلدين ينصب في هذا الإطار الصحيح، كما أن علاقات التقارب بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية مصر العربية التي تمت أخيراً يشكل موقفاً إيجابياً ويعد رسالة ذات مغزى للموقف الأمريكي المنحاز للكيان الصهيوني كما أن صفقات التسليح الأردنية السوفييتية تعد موقفاً إيجابياً في هذا المجال.

وخلاصة القول فإن التضامن العربي والسعي لتكثيف الجهود نحو تنسيق عربي فعال وإنهاء الخلافات العربية وانتهاج العرب موقفاً غير منحاز والعزوف عن الانخداع بالدور الأمريكي المشبوه في المنطقة من شأنه أن يحفز المواقف الإيجابية السوفييتية تجاه الأمة العربية، هذا ويعد ما أعلنه السيد ميخائيل جورباتشوف في الأمم المتحدة في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (١٩٨٨/١٢/٧) موقفاً إيجابياً من القضية الفلسطينية حيث أعلن استنكاره لعدم منح السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة تأشيرة دخول لإلقاء كلمة فلسطين في الجمعية العامة، وأعلن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن اعتراف الاتحاد السوفييتي بدولة فلسطين يعد مؤشراً حاسماً يشير إلى ثبات الموقف السوفييتي في تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

الحوار العربي - السوفييتي [1]

لقد شهدت العلاقات الدولية انفراجا واضحاً لا مثيل له منذ الحرب العالمية الثانية ورغم أن الشرق العربي وإيران دائماً كانا مثار اهتمام خاص من جانب السياسة التقليدية في روسيا القيصرية وكذلك في روسيا السوفييتية وكما سبق أن ذكرنا أن الموقف السوفييتي كان يصطدم دائماً بمعارضة القوى الأوروبية الأخرى وكان لا بد له من الانتظار حتى عام ١٩٥٥ حيث دخل السوفييت المنطقة بعد قيام حلف بغداد الذي رد عليه السوفييت بصفقة الأسلحة التشيكية وتلاها فتح أسواق المنطقة أمام السلاح الشرقي والذي عرف فيما بعد بكسر احتكار السلاح، قبل هذا التاريخ لم يكن للاتحاد السوفييتي سياسة خارجية فاعلة أو وجوداً حقيقياً في العالم العربي، حتى أن السياسة الستالينية قد ارتكبت خطأ فادحاً عندما بادرت إلى الاعتراف بإسرائيل عام ١٩٤٨ ظناً منها أن إسرائيل ستكون خميرة ثورية تحديثية في المنطقة وقد أخذت السياسة السوفييتية تكتسب مواقع واضحة عندما تولى خر وشوف الحكم وتم تمويل السد العالي وسد الفرات والعديد من المشروعات الصناعية في مصر وسوريا والعراق ولكن قد حدث خلاف جوهري بين عبد الناصر وخر وشوف حيث لم تكن التوجهات السوفييتية تؤمن بصحة فكرة القومية العربية ولم تكن ترى في الشعوب العربية أمة واحدة سائرة في يوم من الأيام إلى تحقيق وحدتها وإنما كان التوجه السوفييتي يراها شعوباً ودولاً متفرقة بينها روابط ثقافية معينة وأن ما أبداه الاتحاد السوفييتي في بعض الفترات من تأييد للفكر الوحدوي العربي كان قبولاً ظاهرياً من قبيل المجاملة السياسية، ومن هنا كان موقف الاتحاد السوفييتي معارضاً للوحدة بين مصر وسوريا ومؤيداً للانفصال ثم اتخذ مواقف مؤيدة لنظام عبد الكريم قاسم في العراق ثم دخل في خلاف ساخن مع

---

[1] - اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، القاهرة : ١٤-١٥ يناير ١٩٨٩

الرئيس عبد الناصر الذي لم يكن يؤمن بالشيوعية على الإطلاق واستمر الحال كذلك إلى اجتماع الحزب الشيوعي في مايو ١٩٦٣ حينما أعيد طرح قضية الوحدة العربية وانتهى قادة الحزب إلى إقرار ورقة أعدها خبير الحزب المتخصص في قضايا حركة التحرر الوطني وهو " أوليانوفسكي " وكانت النتيجة التي توصل إليها بالفعل أن هناك أمة عربية واحدة في طريقها إلى التكوين وأنه قد يكون من صالح الاتحاد السوفييتي أن يتعامل مع مشروع هذه الأمة ككل ومن مركز رئيسي واحد وهو مصر، وأشارت ورقة " اليانوفسكي " إلى أن الرئيس كيندي يتبع نفس الأسلوب مع جمال عبد الناصر بينما الاتحاد السوفييتي مشتبك معه في معارك سياسية وإعلامية بسبب أحزاب شيوعية هامشية ضعيفة، وهذه كانت نقطة التحول الخطيرة في السياسة السوفييتية تجاه مصر بالذات، فإذا كانت صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ قد أعطت السياسة السوفييتية موضع قدم في الشرق الأوسط فإن التحول المشار إليه كان حاسماً في تصحيح مسار السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، وما تلا ذلك من مواقف سوفييتية إيجابية تمثلت في المساعدات التنموية غير المشروطة التي قدمها السوفييت لمصر ولكثير من دول المنطقة وفي مقدمتها برامج التسليح السوفييتي واتساع التبادل التجاري على النحو الذي نعرفه نحن جميعاً في حقبتي الخمسينات والستينات.

تلك لمحة موجزة آثرت أن أمهد بها للحوار الدائر حول هذا الموضوع الحيوي والهام لنعرف أين نقف من هذا العالم المتغير والأحداث المتلاحقة حيث تتطور العلاقات الدولية تطوراً مذهلاً خلال هذه الفترة الراهنة خاصة منذ عام ١٩٨٥ ووصول الزعيم ميخائيل جورباتشوف إلى سدة الكرملين..

والآن دعونا نتساءل : ماذا يجري داخل الاتحاد السوفييتي؟

لقد طرح ميخائيل جوربا تشوف في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي تصوراً عن العالم المعاصر هو نقيض التصور الذي طرحه " جرا نوف " منذ ٤٠ عاماً قائلاً: " إن ثمة تفاعلاً بين المنافسة والمواجهة الجاريتين بين النظامين العالميين من جانب وبين الاتجاه المتزايد إلى الاعتماد المتبادل بين دول العالم جميعاً من الجانب الآخر وإن هذا التفاعل يشكل الجدلية الحقيقية للتطور

المعاصر، إن وحدة الأضداد أصبحت تصبغ على العالم المعاصر صفات التناقض وأيضاً في الوقت ذاته بصفات الاعتماد المتبادل والتكامل والاندماج من خلال خط سير معقد يجري اكتشافه بصعوبة ".

وأكد جورباتشوف نفس المعنى في خطابه الذي ألقاه تحت عنوان: " أكتوبر وعملية التغيير قائلاً: " إنه رغم طابع التناقض العميق للعالم المعاصر والاختلافات الجذرية المكونة له فإنه مترابط ويتسم بصفة الاعتماد المتبادل ويشكل وحدة متكاملة، وهذا ناجم عن تدويل العلاقات الدولية الاقتصادية العالمية والطابع الشامل لثورة العلوم والتكنولوجيا والدور الجديد لوسائل الإعلام والاتصالات وحالة موارد كوكبنا والخطر البيئي المشترك والقضايا الحرجة الاجتماعية للعالم النامي التي تمس الجميع ولكن الأمر الرئيسي ناجم عن ظهور قضية بقاء الجنس البشري على قيد الحياة لأن نشوء استخدام الأسلحة النووية يجعلان استمرار وجود البشرية موضع تساؤل.

وخلاصة هذا التفكير في رؤية جورباتشوف أن هناك قضية توجب انقسام كوكبنا إلى معسكرين متناقضين وتسبقه في الأولوية قضية استمرار الجنس البشري وصلاحية كوكبنا كمركز للحياة، وكوعاء تواصل فيه البشرية مسيرتها التاريخية إلى الأمام، فلم تعد القضية الأولى التي تسبق كل قضية أخرى لدى الاتحاد السوفييتي في نظر جوربا تشوف هي الانتماء إلى عالم الرأسمالية أو إلى عالم الشيوعية بل أصبح يسبق ذلك أن يوجد أصلاً عالم يجري الانتماء إليه ونجنبه خطر الفناء التام وفناء العالم ليس مجرد إفنائه عن طريق الحرب النووية الشاملة بل بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما ثبت من مأساة تشير نوبيل وأصبح المطلوب قبل التصارع من أجل هذا النظام الاجتماعي أو ذاك أن نتحد في جهد مشترك لتجنب الإفناء المتبادل الشامل ولضمان التوازن البيئي لكوكبنا الذي أصبح معرضاً لاختلالات لا رجوع عنها نتيجة للآثار السلبية غير المرئية وغير المحسوبة للتكنولوجيا العصرية، وخلاصة وجهة نظر جوربا تشوف هي أن الصراعات يتعين تطويعها لهذه المعطيات الجديدة ومن هنا كانت أهمية إعطاء أولوية مطلقة لوقف سباق التسلح ومنعه من اكتساب بعد قضائي (حرب النجوم)

وإنجاز نتائج ملموسة في نزاع السلاح كما حدث فعلاً بالاتفاق الذي أبـــرم بيـــن ريجان وجوربا تشوف في قمة واشـــنطن حـــول إزالـــة الصواريـــخ القصـــيرة والمتوسطة المدى وكذلك ما تجلى في خطاب جوربا تشوف في الجمعيـــة العامـــة للأمم المتحدة (١٩٨٨/١٢/٧) حول خفض القوات التقليدية السوفييتية في أوروبـــا الشرقية والاتحاد السوفييتي بمقدار نصف مليون جندي من جانب واحد والتـــأكيد على استمرار الانسحاب السوفييتي من أفغانستان وغير ذلك من المبادرات السلمية التي تبناها الاتحاد السوفييتي في مواضع كثيرة من العالم بل أصبح مطروحاً مـــن جانب السوفييت نبذ الحرب عموماً كأسلوب لحل النزاعات وضرورة حلها بالطرق السلمية من منطق ألا يكون هناك غالب ومغلوب بل يجـــري تـــأييد مـــا يعتمـــده المجتمع الدولي كحقوق مشروعه في المطالب المتعارضة لأطراف النزاع على أن يترك للوقت وللتفاعلات السلمية الطويلة المدى الإقرار النهائي لهذه الحقـوق لا أن يجري حسمها بطريقة الحرب – هذا هو ما اصطلح على تسميته " بالتفكير الجديـد " في الاتحاد السوفييتي والمثير للانتباه في هذا التفكير الجديد أنه لم يعد مقتصـــراً في جوانب التطبيق على الممارسة السياسية بل امتد إلى إعـــادة قـــراءة النظريـــة الماركسية ذاتها حتى تصبح ملائمة لمواجهة تحديات هذا العصر النووي.

وقد تبلورت هذه التوجيهات والتحولات الكبرى حول سياسة جوربا تشـــوف حول إعادة البناء " البيرويستوريكا " و الانفتاح " جلاسنوست " وقد أفرزت هـــذه التوجهات مواقف واضحة في السياسة الخارجية السوفييتية سواء في التعامل مـــع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي أو في مواجهة المشاكل الإقليمية وفـــي مقدمتها مشكلة أفغانستان وغيرها من المشاكل الإقليمية.

السياسة السوفييتية الجديدة على مستوى العالم:

١ –يذهب التحليل الشائع في هذا المجال إلى أن جوربا تشوف أمام هدف رئيسي محدد هو تنفيذ برنامج عمل طموح لتعجيل التطور الاجتماعي والاقتصـــادي لبلاده وبذلك أصبح هناك حرص سوفييتي على ألا تؤثر أية قضايا إقليميـــة على هذا الهدف كما أن الاندفاع في العمل على وقف سياق التسليح يحظـــى

بأولوية مطلقة في السياسة الخارجية السوفييتية وقد اتضح ذلك من اتفاق تدمير الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى الذي أبرم في قمة واشنطن مع ريجان وكذلك مبادرة جورباتشوف في خفض القوات السوفييتية بمقدار نصف مليون جندي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي من جانب واحد التي أعلنها في الأمم المتحدة (٨٨/١٢/٧) وكذلك تأكيد استمرار الانسحاب السوفييتي من أفغانستان وإرسال قوات تابعة للأمم المتحدة للإشراف على ذلك ودراسة إمكانية حيادها والاجتماع الأخير الذي عقد في إيطاليا بين جورباتشوف نائب وزير الخارجية السوفييتية والملك ظاهر شاه ملك أفغانستان السابق وكذلك المحادثات التي تمت أيضاً مع نائب وزير الخارجية السوفييتي والمجاهدين الأفغان في الطائف بالمملكة العربية السعودية (١٩٨٨/١٢/٨) كل هذه مؤشرات تعكس عمق التوجهات السوفييتية حول العمل على نزع السلاح وتحرير الاتحاد السوفييتي من الانغماس في النزاعات الإقليمية.

٢ -وقد وضحت السياسة السوفييتية بصورة جلية في رد الفعل المتثاقل تجاه الأساطيل الغربية في الخليج العربي إبان اشتعال الحرب العراقية الإيرانية، كما أعلن الاتحاد السوفييتي عن عزمه على عقد قمة صينية سوفييتية لتسوية أية نزاعات مع الصين الشعبية، كما أعلن سحب بعض من قواته في فيتنام الشمالية ويعمل على دعم علاقاته التجارية مع حكومة سيول، كل ذلك يعكس التوجهات السوفييتية الجديدة في السياسة الخارجية التي ترى أن مصلحة الاتحاد السوفييتي تقضي بعدم التعامل مع الولايات المتحدة من الآن فصاعداً على أساس أنها عدو.. إذاً الخيار الوحيد المتاح أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والدول العربية عموماً هو التعاون معاً من أجل تحقيق السلام وتوسيع مجالات التفاهم المشترك ولا يستطيع الاتحاد السوفييتي الاستغناء عن الولايات المتحدة من أجل تحقيق السلام والعكس بالعكس، كلنا في مركب واحد على حد قول مسؤول سوفييتي كبير، ويسعى الاتحاد السوفييتي إلى تطبيع علاقاته مع الصين الشعبية وتمت زيارات متبادلة ومن

المقرر عقد قمة صينية سوفييتية، حتى أن زيارة راجيف غاندي التي تمت للصين في أواخر ديسمبر الماضي بعد ٣٤ عاماً من القطيعة يقال أنها تمت بتوجيه من جوربا تشوف تمهيداً للقمة الصينية السوفييتية باعتبار أن الهند حليف قوي للاتحاد السوفييتي.

السياسة السوفييتية الجديدة تجاه الشرق الأوسط :

١ -قلنا: إن السياسة السوفييتية اتسمت بالمرونة والتردد في الشرق الأوسط ودعم الأصدقاء دون الانغماس في مشاكلهم بطريقة مباشرة وقد يحكي هذا الموقف المتردد من الظاهرة الغربية في حياة الخليج العربي وحشد الأساطيل، وكذلك الموقف السوفييتي من الاعتداءات الأمريكية العسكرية على ليبيا، فلم يشترك السوفييت في المواجهة العربية بل سحب أسطوله من أمام المياه الإقليمية الليبية.

٢ -ولقد استمرت سياسة الاتحاد السوفييتي في الدعم النشط للدول الصديقة في منطقة الشرق الأوسط مثل العراق وسوريا واليمن الديمقراطية لتقوية قواتهم الدفاعية، وعلى العموم فإن التوجهات السوفييتية في إطارها العام هي تدعيم القدرة الدفاعية للدول الصديقة دون التورط في صراعاتهم، وقد برز هذا الاتجاه في العراق وسوريا وليبيا ومنظمة التحرير، وعلى العموم تتسم السياسة السوفييتية الجديدة بطابع التهدئة وعدم أخذ المبادرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

٣ -لقد تخلت القيادة السوفييتية عن سياسة الاعتماد على عدد محدود من الدول أو الجهات الصديقة أو الحليفة لها في العالم العربي وأصبحت تسعى إلى تطوير وتوثيق علاقاتها مع جميع الدول العربية حتى تلك التي تختلف معها في الرأي حول عدد من القضايا والأمور وهناك مثلان محددان في هذا المجال فالقيادة السوفييتية تحرص على التشاور والتنسيق مع القيادة المصرية حول عدة قضايا شرق أوسطية أبرزها ما يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي برغم رفض السوفييت لصيغة كامب ديفيد وبرغم أن مصر ليست

حليفة لموسكو فقد تم إبرام اتفاقية جدولة الديون العسكرية بصورة ملائمة لمصر العربية وتم توقيع اتفاق للتجارة والدفع وتم تبادل زيارات الوفود وانتهاء فترة الحلفاء مع مصر التي أعقبت تصفية الخبراء السوفييت في مصر في عهد الرئيس السادات، كما نجحت السياسة السوفييتية في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول مجلس التعاون ما عدا السعودية والتي تم تبادل الزيارات بين البلدين وعقد اجتماع بين نائب وزير الخارجية السوفييتي جورباتشوف وقتذاك والمجاهدين الأفغان في الطائف وقد استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد نائب الوزير السوفييتي (١٩٨٨/١٢/٨) واستمر الحوار بين المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفييتي حول مجموعة من القضايا السياسية بينها الوضع في الخليج وأفغانستان والصراع العربي الإسرائيلي بالرغم من وجود اختلافات جوهرية في عدة أمور بين الرياض وموسكو ويتوقع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قريباً.

٤ – وبالنسبة للنزاع العراقي – الإيراني والوضع في منطقة الخليج عموماً هناك اتفاق أمريكي سوفييتي على عدم التدخل مباشرة في مفاوضات السلام العراقية الإيرانية وعدم الضغط على هذا الطرف أو ذاك وترى القوتان العظميان أن الدول الخمس الكبرى يجب أن تكتفي بدعم استمرار المفاوضات وهناك تفاهم أمريكي سوفييتي بشأن كيفية التعامل مع إيران ومع الثورة الإيرانية والاتفاق على ضرورة بقاء الثورة الإيرانية ضمن حدود إيران وضبط هذه الثورة ومنع تصديرها كما يدرك المسؤولون السوفييت أن دول مجلس التعاون لم تعد تنظر بقلق إلى الاتحاد السوفييتي على أساس أنه يريد الاستيلاء على النفط الخليجي والسيطرة على هذه المنطقة من العالم والسوفييت حريصون على التحرك في هذه المنطقة من ٣ خطوط رئيسية: –

- دعم مجلس التعاون على اعتبار أن وجوده لمصلحة السلام والاستقرار في المنطقة.
- تعزيز ثقة دول مجلس التعاون بالاتحاد السوفييتي وأنه ليس لديه أية نوايا معادية أو تخريبية أو احتلالية.

- التأكيد للولايات المتحدة وللدول العربية عموماً أن الاتحاد السوفييتي لا يريد سياسة معادية للعرب في الخليج ولا يريد قطع إمدادات النفط إلى دول العالم الغربي ويعترف المسؤولون السوفييت في هذا النطاق بأن المسؤولين الأمريكيين لم يعودوا يشعرون بالقلق من حدوث أي تقارب أو تطور في العلاقات السوفييتية الخليجية.

٥ - أما ملف المشكلة اللبنانية فإنه لا يحظى باهتمام خاص من قبل المعنيين بالشرق الأوسط في موسكو والمسؤولون السوفييت لا يبحثون عن دور لهم في لبنان والموقف السوفييتي يصل إلى حد اللامبالاة فالاتحاد السوفييتي لم يقم بأي تحرك لنسف أو تعطيل الحوار الأمريكي - السوري حول لبنان رغم أن الاتفاق قد تم مع دولة حليفة لموسكو، كما أن الاتحاد السوفييتي يرفض التدخل في الجهود العربية والدولية حول انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية، والاتحاد السوفييتي مستعد فقط لعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول لبنان.

السياسة السوفييتية الجديدة تجاه فلسطين :

١ -لا شك أن السياسة السوفييتية الجديدة قد انعكست بشكل بارز على مشكلة فلسطين فيشير بعض الخبراء إلى أن مشكلة الشرق الأوسط لم يرد ذكرها في خطاب جورباتشوف الذي ألقاه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي، ولكن القيادة السوفييتية قد حرصت على أن تؤكد في مناسبات عديدة على أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام وتحقيق تسوية عادلة باشتراك جميع الأطراف المعنية، كما يلاحظ أن جميع المقترحات السوفييتية قد اتسمت بالمرونة وخصائص الرؤية السوفييتية، والتكييف السوفييتي لفكرة المؤتمر الدولي حدث به نوع من التحول النسبي في شأن طبيعة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر ذلك أن الإذاعة السوفييتية الموجهة بالعبري إلى إسرائيل قد توقفت في الفترة الأخيرة عن ذكر منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد مطالبة باشتراك (الفلسطينيين الشرعيين) في المؤتمر الدولي، كما أن

وزير الطاقة الإسرائيلي في الحكومة الإسرائيلية السابقة موشى شاحال أعلن في أكتوبر ١٩٨٨ أن شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (وزير المالية حالياً) أبلغ الحكومة الإسرائيلية أن الاتحاد السوفييتي يقترب حالياً من الموقف الإسرائيلي في شأن إشراك فلسطينيين من غير أعضاء المنظمة إلا أن هذا الموقف قد اعتراه بعض التطور عندما وقف جورباتشوف في ١٩٨٨/١٢/٧ أمام الأمم المتحدة يعلن استنكاره لعدم منح عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة ويعلن تأييده وتضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى اعتراف السوفييت بدولة فلسطين ثم قوار الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ -يرى بعض المحللين أن هناك تفاهماً أمريكياً سوفييتياً على توزيع الأدوار فيما يتعلق بتشجيع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي على القيام بخطوات عملية متبادلة لبناء جسور الثقة وفي هذا الإطار لا يخفي المسؤولون السوفييت أمام محدثيهم أنهم لعبوا الدور الأساسي في إقناع قيادة منظمة التحرير بضرورة تبني قرارات واقعية ومرنة في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بعكس الالتزام الفلسطيني الواضح بالتفاوض سلمياً مع إسرائيل في نظام مؤتمر دولي وبالتعايش سلمياً مع الدولة اليهودية مع التمسك بضرورة تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولا يخفي أن السوفييت نسقوا مواقفهم هذه مع دول معتدلة كمصر والأردن ويطالب السوفييت المسؤولين الأمريكيين بإقناع إسرائيل بتقديم تنازلات مماثلة.

٣ - لم يعارض السوفييت أن يبذل الأمريكيون جهوداً من جانب واحد لتسهيل بدء مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية طالما أن الإدارة الأمريكية تطلع موسكو على هذه الجهود ولم يعارض السوفييت محادثات عربية - إسرائيلية ثنائية أو متعددة الأطراف شرط أن تتم بإشراف ورعاية مؤتمر دولي للسلام، والقيادة السوفييتية لم تعارض موسكو حل النزاع العربي الإسرائيلي خطوة خطوة وعلى مراحل على أن يكون هناك تفاهم بين الدول الخمس الكبرى

الدائمة العضوية في الأمم المتحدة وعلى برنامج شامل لحل هذا النزاع من كافة جوانبه، ولم تعارض موسكو قيام اتصالات مباشرة أو حوار مباشر بين إسرائيل من جهة، وهذا الطرف العربي أو ذاك حتى قبل بدء مفاوضات السلام في المؤتمر الدولي بل إنها تشجع على قيام مثل هذا الحوار وهذه الاتصالات في إطار ما يسمى (ببناء جسور الثقة).

٤ -أصبحت القيادة السوفييتية مقتنعة بأن الأولوية على جبهة " النزاع العربي – الإسرائيلي " يجب أن تعطى لدعم المجهود السلمي والاتجاهات الواقعية في هذا البلد أو ذاك لا لتطوير القدرات الحربية والعسكرية للدول المعنية بالأمر والمسؤولون السوفييت يصفون أصدقاءهم وحلفاءهم بعدم تخصيص مبالغ ضخمة للأسلحة بل للبناء الداخلي وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وينحون باللائمة على الولايات المتحدة لعدم سلوكها هذا المسلك ودعم إسرائيل بالعتاد الحربي وإيمانهم بضرورة تفوق إسرائيل العسكري.

٥ – مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل لم تعد تطرح أية مشكلة مبدئية بالنسبة إلى المسؤولين السوفييت ولم تعد قضية محرمة لا يسمح بالحديث فيها فهي جزء لا يتجزأ من الحوار الأمريكي – السوفييتي حول كيفية تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي والمسؤولون السوفييت بدركون تماماً مدى النفوذ القوي والمؤيد لإسرائيل في الساحة الأمريكية، ولذا فإن السوفييت يبلغون من يهمه الأمر بأنه فور الاتفاق على رأي عقد مؤتمر دولي للسلام حول النزاع العربي – الإسرائيلي فلن يتردد السوفييت في استئناف العلاقات الإسرائيلية السوفييتية كما أن ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية حول حقوق الإنسان والسماح بهجرة اليهود السوفييت قد انتحت آثاراً إيجابية في هذا المجال وخاصة من خلال القمم السوفييتية وتزايد أعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي.

السياسة السوفييتية تجاه الخليج ومجلس التعاون :

١ -تهدف السياسة السوفييتية إلى دعم مجلس التعاون باعتباره أداة مهمة للتوازن والسلام والاستقرار في المنطقة.

٢ -تعزيز الثقة لدى مجلس التعاون وأنه ليس لديه مطامع تخريبية أو احتلالية.

٣ -التأكيد للولايات المتحدة وللدول العربية عموماً أن الاتحاد السوفييتي لا يريد سياسة معادية للعرب في الخليج ولا يريد قطع إمدادات النفط إلى دول العالم الغربي وأن لديه إمكانيات نفطية كبيرة وليس بحاجة إلى نفط الخليج.

٤ - العمل على إقامة علاقات دبلوماسية مع دول التعاون وهو ما تم بالفعل وهناك اتصالات وزيارات متبادلة مع المملكة العربية السعودية تنبئ عن قرب عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

٥ - يعمل الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية على دعم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع دول المجلس.

٦ - بالنسبة للتواجد الغربي في حياة الخليج فقد اتسم الموقف السوفييتي بالمهادنة والتهدئة واكتفى باقتراح إنشاء قوة بحرية دولية لضمان حرية الملاحة في الخليج دون تأثير فعال واكتفى بهذا الدور.

٧ - بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية فقد بادر بمساعدة العراق عسكرياً دون إعطائها ما يؤهلها لحسم الحرب لصالحها انطلاقا من توجهاته في حل النزاعات الإقليمية بلا غالب أو مغلوب وأكتفي بالاتفاق مع الولايات المتحدة بحصر الثورة الإيرانية داخل حدود إيران، كما أسهم في صدور القرار رقم ٥٩٨ في شأن حل النزاع العراقي الإيراني.

الاتحاد السوفييتي وأفغانستان:

١ -تم عقد اتفاق جنيف بين الاتحاد السوفييتي وباكستان وبرعاية أمريكية اتفق فيه على الانسحاب من أفغانستان وذلك تمشياً مع السياسة السوفييتية الهادفة للتفرغ الداخلي وحصر النزاعات الإقليمية.

٢ -عقد اجتماع في الطائف بالمملكة العربية السعودية بين جورباتشوف نائب وزير الخارجية السوفييتي وسفير الاتحاد السوفييتي في موسكو وبين وفد المجاهدين الأفغان بقيادة رباني وقد استقبل العاهل السعودي نائب الوزير السوفييتي (١٩٨٨/١٢/٨) وأكد السوفييت على الانسحاب حسب التوقيت المتفق عليه.

٣ -طرح جورباتشوف في خطابه بالأمم المتحدة مبادرة حول أفغانستان أكد على استمرار الانسحاب السوفييتي وطرح فكرة مراقبين من الأمم المتحدة وطلب حياد أفغانستان، كما استقبل الملك ظاهر شاه ملك أفغانستان نائب الوزير السوفييتي في روما وكل ذلك لضمان انسحاب مشرف من أفغانستان.

التطورات الأخيرة في العالم العربي:

لا شك أن قمة عمان الاستثنائية التي عقدت في نوفمبر ١٩٨٧ قد أوقفت الانهيار الحاصل في العلاقات العربية وعلى أثر هذه القمة تم إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ومعظم الدول العربية وهذه تشكل مرحلة حاسمة في العمل العربي المشترك وعلامة بارزة في العلاقات العربية – العربية، كما أن العلاقات المصرية السورية تشهد تقارباً أيضاً وكذلك علاقة مصر مع ليبيا مما يستدعي إعادة صياغة العلاقات العربية على أسس جديدة خاصة بعد انقضاء الثورة البترولية وأن يحتل العمل الاقتصادي المشترك دوراً متميزاً وينبغي هنا أن ننظر إلى التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربي الكبير (مجلس التعاون – المغرب العربي – وادي النيل) على أنها دعامة من شأنها أن تشكل دعامات فاعلة تسرع بالوحدة العربية، هذا مدخل حيوي ينبغي أن يفي بالمدخل الاقتصادي المتمثل في المشروعات العربية المشتركة وينبغي أن تسير هذه الجهود إلى جانب دعم

المؤسسات القومية الأم وهي الجامعة العربية وتعديل الميثاق وإعطاء قرارات الجامعة الفاعلية والشمول، وبقدر وحدة العالم العربي وتماسكه بقدر اضطلاعه بدور مؤثر في القوتين الأعظم وانتزاع مكاسب قومية لصالح الأمة العربية، وأعود فأقول رغم تعثر المشروعات الوحدوية العربية فإن هذا المنطلق الهام ينبغي أن يكون مثار بحث ومراجعة من جانب المسؤولين في العالم العربي، وينبغي على العالم العربي في عصر الانفراج الدولي تعضيد علاقاته مع القوتين الأعظم والصين وأوروبا الغربية بطريقة متوازنة وإحياء كتلة عدم الانحياز، والتضامن الإفريقي الآسيوي، لما لهذه القوى من مؤثرات في حشد الرأي العام العالمي لصالح القضايا العربية.

أما الموقف الأمريكي الأخير والموافقة على إجراء حوار مباشر مع المنظمة ينبغي استثماره إلى أقصى الحدود خاصة وأن جورباتشوف قد أعلم في خطابه بالأمم المتحدة تأييده للمنظمة وتضامنه معها ولا بد من متابعة هذا الموقف الإيجابي وتطويره.

الاقتصاد السياسي للعالم العربي في العقد القادم:

١ - لا شك أن العقد القادم سيختلف كثيراً عن العقد الحالي لظهور قوى صناعية جديدة مثل الصين (التي أتوقع أن يكون لها مستقبلاً زاهراً في المجال الاقتصادي وتكون هي العملاق القادم في التسعينات) وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من دول العالم الثالث بوجه عام.

٢ - لا بد للعرب من العمل على تنويع مصادر مدا خيلهم بدلاً من الاعتماد على تصدير منتجاتهم كمواد خام (مثل النفط - الفوسفات..) وقد يكون من الملائم عمل تنظيم بين المواد الخام ورأس المال والأيدي العاملة بما يهم كل دولة عربية حسب مالها من ميزات شبيهة.

٣ -إن مشكلة الغذاء تحتاج إلى الجهود المتضافرة والتي تتمثل في استثمارات مشتركة ومشاريع عديدة لسد فجوة الغذاء في العالم العربي.

٤ -إن مسألة اللحاق بركب التطورات التكنولوجية المتقدمة يشكل عاملاً حاسماً في تقدم الأمم فلا بد للعرب من العمل بكافة الوسائل الممكنة لاستنباط التكنولوجيا الحديثة وتطويعها لخدمة احتياجاتهم الأساسية.

٥ -إن مسألة الاستثمارات العربية مازالت تحتاج إلى إعادة نظر في ظل الهزات التي تتعرض لها الأسواق العالمية بين آونة وأخرى مما يطرح أهمية التنمية المحلية والاستثمار المشترك في العالم العربي ضمن المواثيق والاتفاقات التي تكفل الحصانات والامتيازات المطلوبة لتأمين وضمان هذه الاستثمارات.

٦ -إن ربط المصالح العربية بشبكة متكاملة من العلاقات من شأنه تعميق العلاقات العربية وإن كانت خطوات الوحدة الاقتصادية قد تعثرت في الماضي فإن الأمر يستلزم دفع هذا الاتجاه بقوة وإعطاء الفاعلية لأجهزة الوحدة الاقتصادية العربية وتنفيذ المواثيق التي تم إبرامها وخاصة مواثيق القمة العربية من عمالة ١٩٨٠ والتي تعتبر بحق أول قمة اقتصادية عربية.

مستقبل العلاقات السوفييتية العربية:

١ -إذا كان البعض يذهب إلى القول بأن السياسة السوفييتية الجديدة أكثر تهاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع القوى الدولية المسيطرة على النظام الدولي عموماً فهذا كله يوحي بمساعدات أقل أو برغبة أقل في العمل على تسوية النزاعات الإقليمية، أود أن أشير إلى النظرة الحقيقية للعرب التي تنبع من موقفهم المتضامن والعمل على تسوية نزاعاتهم الداخلية ذاتياً، ذلك أن بلورة موقف عربي موحد من شأنه أن يجذب الكثيرين إلى الموقف العربي ويقوي جبهتهم ولا شك أن القمة العربية الاستثنائية والتي على أثرها تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر ومعظم الدول العربية قد حسن من الموقف العربي وجعله أكثر تماسكاً أمام العالم وأعاد مصر إلى محيطها العربي لتؤدي دورها الفاعل والمؤثر، لما لها من ثقل حضاري وسكاني وعسكري يعيد التوازن إلى الموقف العربي في الشرق الأوسط، ومن يرجع إلى تجربة الخمسينات والستينات حينما كان العرب في استطاعتهم انتزاع

مكاسب معينة ومواقف إيجابية من الاتحاد السوفييتي ما كان يمكن اتخاذها دون موقف عربي موحد يدعمه ثقل مصر الحضاري والسكاني والعسكري ومعه مواقف شعوب آسيا وأفريقيا ودول العالم الثالث وسائر القوى المحبة للسلام والعدل، ولذا ونحن نفكر في مستقبل العلاقات العربية السوفييتية وماذا سيفعل الاتحاد السوفييتي في عصر الانفراج الدولي أجدني مدفوعاً إلى القول بأن إحياء تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية وتمثله عدم الانحياز، ذلك الموقف الذي كان سائداً في حقبتي الخمسينات والستينات من شأنه دعم الموقف العربي وحصوله على مواقع جديدة في السياسة الدولية، ولذا فإن ندوتنا هذه المعقودة تحت مظلة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية تعد بداية صحيحة للتحرك العربي السليم.

٢ – وإذا كان الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى له استراتيجياته وحساباته المختلفة عن حسابات دول العالم الثالث وخاصة في إطار الوفاق الدولي وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تغيير الاستراتيجيات الكونية للدول العظمى يتسم بطابع الثبات النسبي فلقد كان الاتحاد السوفييتي أول دولة تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٨ ومازال يؤكد على حقها في البقاء داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ وأن الاتصالات الجارية بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي تشير إلى قرب عودة هذه العلاقات وكذلك تسمح السلطات السوفييتية بهجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي ولكنها في الوقت نفسه تقف إلى جانب العرب لرد أراضيهم المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ بالوسائل السلمية وهذه الاستراتيجية لا خلاف عليها بين القيادات السوفييتية التي تتابعت تسير في ظل قوانين ثابتة تتحكم في إدارة الصراعات الإقليمية وإن كانت هذه الاستراتيجية قد اتسمت بالمرونة في عهد جورباتشوف وعصر الانفراج الدولي وعصر التهدئة بين القوتين العظميين، ذلك أن التوازن النووي قد أدى إلى استحالة التصادم إذا اضطرت إحدى القوتين العظميين إلى التدخل المباشر في إحدى النقاط الإقليمية الساخنة كما حدث أثناء العدوان الأمريكي على ليبيا وكذلك تواجد الأساطيل الغربية في مياه الخليج العربي يقابله التدخل السوفييتي في

أفغانستان وأن القوى العظمي تنصح أصدقاءها الإقليميين بعدم التدخل المسلح ولكن لا تجد الصديق الإقليمي الذي يقبل النصيحة وإن كان يأخذ البعض على السياسة السوفييتية في عهد جورباتشوف اتسامها بالتردد وعدم اتخاذ المبادرات التي يتسم بها الموقف الأمريكي.

٣ - وإذا كان الموقف السوفييتي يتسم بمساندة المواقف العربية من حيث المبدأ فإنه يتعين على الجانب العربي استثمار هذا الموقف ودفعه خطوات أبعد وذلك من خلال الوقوف بحزم وإيجابية فاعلة من الموقف الأمريكي الذي يتسم بالعداء الثابت للعرب ومناصرة إسرائيل بصفة مطلقة عسكرياً وسياسياً في عدوانها على الأراضي العربية واحتلال أراضي الغير بالقوة المسلحة ولا يغير هذا الموقف ما تم من حوار مباشر أخيراً بين الجانب الأمريكي والمنظمة فقد اتخذ هذا الموقف نتيجة تأييد الرأي العام العالمي الكاسح للمنظمة مما أدى إلى عزلة الموقف الأمريكي على الصعيد الدولي واضطراره إلى اتخاذ هذا الموقف وإن عدم السماح لعرفات بإلقاء كلمة فلسطين في الأمم المتحدة وخطابه الذي ألقاه في جنيف قد كشف الموقفين الأمريكي والإسرائيلي بصورة فاضحة مما يشير إلى قوة تأثير الرأي العام العالمي والتي ينبغي على العرب استثمارها وحشدها من خلال دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز ولن يتأتى ذلك إلا بالوقوف بحزم أمام الموقف الأمريكي المتعنت وتوزيع الأدوار العربية للتأثير على كل من العملاقين لصالح القضية العربية.

٤ -وهناك نقطة أخرى ينبغي أن تؤخذ في الحسبان تتعلق بموقف الدول العربية المساند للدور الأمريكي في المنطقة يجب عليها بذل الجهود المكثفة للتأثير في الموقف الأمريكي وكذلك تلك التي لها علاقات صداقة قديمة بالاتحاد السوفييتي تكون محصلة هذا الموقف لصالح الموقف العربي.

لذا فإن إقامة علاقات دبلوماسية بين دول الخليج العربية مع الاتحاد السوفييتي تعتبر توجهاً في مكانه الصحيح وكذلك الحوار السعودي السوفييتي ينصب في هذا التوجه الجديد، كما أن علاقات التضارب والتشاور بين مصر

والاتحاد السوفييتي التي تمت أخيراً تعد رسالة إيجابية ذات مغزى للموقف الأمريكي، وإن صفقات التسليح الأردنية والكويتية التي تم إبرامها أخيراً مع الاتحاد السوفييتي تعتبر توجهاً صائباً.

وخلاصة القول :إن التضامن العربي الفعلي وتكثيف الجهود نحو تنسيق عربي وإنهاء الخلافات العربية وانتهاج العرب لموقف غير منحاز لأي من القوتين العظميين وتوزيع الأدوار العربية بما يخدم المصلحة العربية العليا، ودعم العلاقات العربية لدول العالم الثالث وإحياء سياسة الحياد الإيجابي وتدعيم حركة عدم الانحياز على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية من شأنه أن يضع العلاقات العربية في إطارها الصحيح.

المشاركة في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية:

١ - لا ينبغي على العرب قصر علاقاتهم على العالم الغربي وخاصة في المجال الاقتصادي، فمن الملاحظ أن العالم الشيوعي يشهد انفتاحاً متعاظماً في الثلاث سنوات الأخيرة، فهناك انفتاح اقتصادي في الصين وانفتاح اقتصادي في الاتحاد السوفييتي وانفتاح اقتصادي في كثير من دول أوروبا الشرقية فليعمل العرب على تنويع استثماراتهم وعلاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي بدلاً من الاعتماد على مصدرين أو عدد محدود من الدول استيراداً أو تصديراً وكذلك هناك فرصاً استثمارية سانحة في الصين والاتحاد السوفييتي وكثير من الدول الشرقية.

٢ - إن عصر التكنولوجيا المتطورة هو القاسم المشترك للتقدم خلال العشرة أعوام الباقية من القرن العشرين فلنعمل بشتى السبل على تطوير صناعتنا وفي مقدمتها إقامة صناعة حربية متطورة تقوم على الاعتماد الجماعي على الذات وعدم ربط أنفسنا بالقوتين العظميين لتحرير أنفسنا من نير الهيمنة والتبعية وكفالة استقلال إرادتنا وقراراتنا السياسية.

٣ -وإذا ما أطل علينا القرن الحادي والعشرين يحمل احتياجات من جانب السوفييت لنفط المنطقة فإنها ستكون الفرصة السانحة لمقايضة هذه المادة

الحيوية بالتكنولوجيا المتطورة والاستفادة من تجارب كل من الصين والاتحاد السوفييتي في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، والعمل على الدخول في مشروعات مشتركة مضمونة ومدروسة ليس في العالم الغربـــي فقط بل في المعسكر الشرقي أيضاً.

٤ – أما ما يسعى إليه البعض من إقامة هيئة مشتركة عربية – سوفييتية فإنه قد يعطي انطباعاً للتحالف مع هذا المعسكر أو ذاك ولكن يمكن تنسيق ذلك في نطـاق العمل العربي المشترك سواء داخل مجلـس الجامعـة أو المجلـس الاقتصـادي والاجتماعي العربي.

كلمة في
الحوار العربي – الروسي [1]

إن عالمنا العربي أشد تأثراً بالمتغيرات الدولية التي أدت في النهايـــة إلـــى أحادية القطب الواحد.

وقد كانت الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر المجيدة تعد مرحلة مهمـــة مـــن تاريخ الأمة العربية حيث شهدت عهداً جديداً من العلاقات العربية من الشرق حيث الاتحاد السوفييتي إلى الغرب حيث أمريكا، وقد تـــوج ذلـــك بإقامـــة العلاقـــات الدبلوماسية لبعض الدول مع إسرائيل وتبـــادل الزيـــارات معـــها ومـــع الاتحـــاد السوفييتي حتى نهاية ١٩٩١ العام الذي شهد تفككه بعد أن كان يمثل القطب الثاني في النظام الدولي لتحل محله روسيا الاتحادية وهي ليست بنفس الثقل في الـــوزن ولا في الدور مما يعطي انطباعاً بأن العالم يشهد قطبية واحدة.

وتضافرت مجموعة من العوامل تاركة آثاراً مهمة على مجمل الأوضاع فـــي المنطقة العربية وعلى مفهوم الأمن الإســـرائيلي حيـــث شـــهد عقـــد الســـبعينات والتسعينات أيضاً تحولات وتطورات غيرت مفاهيم كثيرة كانت راسخة، وقلبـــت موازين كانت مستقرة، فقد تفكك وضعف الاتحاد السوفييتي سابقاً (روسيا حاليـــاً) في الخريطة الجغرافية والسياسية الدولية، وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى فقـــدان العديد من الدول العربية الفاعلة حليفها الاستراتيجي القديم وإلى انعـــدام هـــامش المناورة أمامها.

إن المتغيرات التي اجتاحت الاتحاد السوفييتي السابق أفقدت الوطن العربـــي ذلك الحليف الاستراتيجي في مواجهته لأعداء الأمة المتمثلين بإسرائيل والمصـــالح

---

[1] – كلمة ألقيت في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار العربي الروسي، والذي عقد في القاهرة من ١٤ — ١٥ فبراير ١٩٩٩

الغربية المتكالبة على ثرواتنا والساعية دائماً لإضعاف قدراتنا وتفتيت أمتنا لتكون بالتالي عاجزة عن الصمود بوجه أي من المواقف المعادية.

هكذا أتيحت الفرصة للغرب وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتحقيق مآربها في السيطرة على القرار العربي، وبالتالي على ثرواتنا البترولية والاستحواذ على أسواقنا التجارية.

وكلنا يعرف ما أصاب الأمة نتيجة لتغييب قدرات التنظيمات والمؤسسات الجماهيرية سواء كانت أهلية أو رسمية وتحجيم دورها، وهذا بالتالي أتاح لتلك القوى الخارجية السيطرة الكاملة على مقادير الأمة وعلى قدرتها على مواجهة أي من عمليات الابتزاز السياسي أو الاقتصادي الذي تتعرض له.

وبالمقابل نجحت المخططات الصهيونية والاستعمارية الأمريكية في التسلل إلى مراكز القرار ومنافذ القوة بروسيا الاتحادية مستخدمة الغزو الثقافي وحملات التأثير على الرأي العام السوفييتي من خلال الحرب الباردة بدعوى التوجه نحو الاقتصاد الحر والتحرر من النظرية الشيوعية، ولقد برزت بشكل واضح بعض المشاكل التي تدهور نتيجتها الاقتصاد الروسي فانتشرت الجريمة أيضاً بشكل بارز.

ورغم أن محاولات الإصلاحيين السوفييت عبر السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية قد فشلت في الوصول إلى أهدافها حتى أتيحت للرئيس السوفييتي الأخير بما طرح من نظريات تصورية سميت البروستريكا والجلاسنوست التي كانت مفتاحاً للانهيار الاقتصادي وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي مما حقق نجاح المؤامرة الأمريكية للقضاء على الدولة السوفييتية بيد المتزعمين فيها والمتسلمين لمقاليد الأمور وفق العمالة والتبعية لأمريكا والغرب معاً.

وهكذا وصل الحال بالدولة السوفييتية العظمى إلى درجة من التشتت والشرذمة انطلقت معها الصدامات بين تلك الجمهوريات وحالات التشرذم والخضوع شبه الكامل لتوجهات الغرب الاستعماري وسيطرة البنك الدولي بما عرف عنه من إذلال للدول وإخضاع لحاضرها بل ولمستقبلها، وهو الحال ذاته الذي أصاب الأمة العربية.

كان ينوي الزعيم السابق (يوري أندروبوف) إدخال إصلاحات على غـــرار تلك التي اتخذتها المجر، فجاءت الستينات والسبعينات وأعطت نتائج جيـــدة لكـــن العمر لم يسعفه فجاء من بعده تشيرننكو ليطوي صفحة الإصـــــلاح. كمـــا فعـــل بريجينيف عندما أزاح خروتشوف عام ١٩٦٥م الذي كـــان ذا نزعـــة إصلاحيـــة واضحة، وجاء جورباتشوف وقام بإدارة إصلاحية في ١٩٨٥ م فقام بإعادة نظـــر شاملة في السياسات ونظام الأولويات وأطلق البروستريكا والجلاسنوســـت، ومـــن أهدافها:-

إقامة نظام ديمقراطي منفتح قادر على مراقبة الإدارة الاقتصادية ومحاسـبتها كنظام اقتصادي صرف قادر على المنافسة واستقطاب رؤوس الأموال.. وإن هـــذا التوجه شئ جيد في حقيقته وكتجربة ممتازة إلا أن العبرة في التطبيق، هذا التوجـه لم يعد له الإعداد الجيد لكونه يدعو لتحويل القطاع العام إلى قطاع خـــاص وهـــي عملية تحتاج إلى إعداد كوادر تدير القطاع الخاص، مثلما فعلت الصين الشـــعبية عندما قررت الانفتاح على السوق وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص – وقـــد أشرت لها في مشاركتي المتواضعة في الحوار العربي السوفييتي في ٢٤أكتوبـــر ١٩٨٩ والتي انعقدت في القاهرة – فقد بدأت بخطة عشرية قررت من خلالها فتح أربع مناطق حرة في أربع مقاطعات أولها مقاطعة كانتون مهدت لفتحها بتدريـــب كوادر للقطاع الخاص من خلال عدة من المعاهد أقامتها في المقاطعـــة اســـتمرت الدراسة فيها لمدة سنتين بعدها تم إعادة هيكلة القوانين في المقاطعة بحيث تنســـجم مع قوانين السوق، وأعتقد أنها الآن قد فتحت أكثر من ثمانية عشر منطقة حرة.

فقد تم ذلك كما ذكرت من خلال خطة مسبقة تم من خلالها فتـــح المنـــاطق الحرة على مراحل، هذا ما لم يفعله الاتحاد السوفييتي، ناهيك عما نتج عنـــه مـــن خلافات على السلطة وكان من جملة المسببات التي أدت إلى ارتباك السلطة فـــي الاتحاد السوفييتي سابقاً وهي كثيرة ذكرت بعضها في مستهل هذه الورقة الدعايـــة الإعلانية الغربية وخاصة الأمريكية.

على كل حال أعتقد أن ما يقارب الربع قرن وما تلاها من الزمـــن لانتـــهاء الحرب الباردة وإعادة العلاقة مع أمريكا وعلى أثر تلك الأحـــداث فـــان سياســـة

السوفييت في تلك الحقبة وما تلتها تجاه الدول العربية اتسمت بطابع التهدئة والمرونة تارة وعدم أخذ المبادرات السياسية في المنطقة وإن كانت في فترة من الزمن تدعم بعض أصدقائها دون الانغماس بمشاكلها، وتجلى هذا الموقف المتردد من الظاهرة الغربية متمثلة في أمريكا تنحاز إليها في الفترة الأخيرة بريطانيا في الخليج العربي من خلال حشد الأساطيل وضرب العراق وعلى العموم تتسم السياسة السوفييتية الجديدة بطابع التهدئة وعدم أخذ المبادرات في الشرق الأوسط وهي أكثر تهاوناً حتى من فرنسا شيراك ودول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تركت لأمريكا السيطرة على النظام الدولي وهذا كله يوحي بمساعدات أقل أو برغبة أخرى في النزاعات الإقليمية، ومن هنا لا نحمل روسيا أكثر من كونها دولة صديقة لها نظرتها واستراتيجيتها بالنسبة للنزاعات الإقليمية.

وأود هنا أن أشير إلى أن عدم رغبة الروس في الدخول في قضايا ومشاكل دول المنطقة العربية يكمن في النظرة الحقيقية للعرب التي تتبع من عدم وقوفهم موقفاً متضامناً والعمل على تسوية نزاعاتهم الداخلية وعدم بلورة موقف عربي من شأنه أن يجذب الكثيرين إلى هذا الموقف ويقوي جبهتهم ويعيد التوازن إلى الموقف العربي ولنرجع إلى تجربة الخمسينات والستينات وبداية السبعينات حين كنا كعرب نستطيع أن نجعل من الاتحاد السوفييتي سابقاً وروسيا حالياً تأخذ المواقف الإيجابية لدعم الموقف العربي ماكان يمكن اتخاذها دون موقف عربي واحد يدعم ثقل مصر الحضاري والسكاني والعسكري ومعه مواقف شعوب آسيا وأفريقيا ودول العالم الثالث وسائر القوى المحبة للسلام والعدل، لذا فلا بد لنا أن نفكر في مستقبل العلاقات العربية الروسية وما الذي سيفعله الروس في عصر القطب الواحد.

وهناك نقطة أخرى ينبغي على الموقف العربي وضعها في الحسبان تتعلق بموقف بعض الدول العربية التي لا تتعارض سياستها مع الدور الأمريكي، وهو موقف يحتاج إلى مراجعة محسوبة تتفق مع مصالحها وتأخذ في الحسبان التوجهات القومية في القضايا العربية تكون محصلة لموقفاً ضاغطاً على الموقف

الأمريكي المتحيز لإسرائيل ومشيداً بالدور الذي اتخذته روسيا مؤخراً من أزمة العراق – والتي دفع ثمنها الشعب العراقي – ولذا فقد أدت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بعض دول الخليج العربي ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقاً إلى موقف استراتيجي عربي صحيح.

وإذا كانت روسيا لها استراتيجياتها وحساباتها المختلفة وخاصة في إطار الوفاق الدولي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تغيير الإستراتيجيات الكونية للدول تتسم بطابع الثبات النسبي وما موقفها الأخير من ضرب أمريكا وبريطانيا للعراق بأسلحة الدمار الشامل إلا دليل على ذلك . وكذلك فإن روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً) أول من اعترف بإسرائيل عام ١٩٤٨ وكانت له علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قطعتها نكسة ١٩٦٧ بالوسائل السلمية، وأعتقد أن مثل هذه الاستراتيجية لاخلاف عليها بين القيادات سواء الاتحاد السوفييتي سابقاً أو روسيا حالياً ستظل ثابتة وإن كانت هذه الاستراتيجية قد اتسمت بالمرونة في عهد رئاسة جورباتشوف ومن بعده الرئيس الحالي يلتسين لأن التوازن النووي قد أدى إلى استحالة التصادم إذا اضطرت إحدى القوتين إلى التدخل المباشر أثناء الحرب الباردة في النقاط الساخنة الإقليمية كما حدث مثلاً في كوبا، وهناك أمثلة كثيرة وإذا كان الموقف الروسي الأخير ضد العدوان الأمريكي على العراق، فمن حيث المبدأ يتعين على الجانب العربي استثمار هذا الموقف ودفعه خطوات أبعد، وذلك من خلال اتخاذ موقف عربي حازم وفاعل من الموقف الأمريكي الذي يتسم بالعداء الثابت ضد العرب والمنحاز لإسرائيل بصفة مطلقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في عدوانها المتكرر على لبنان ودعمها لحكومة نتنياهو المحرضة على إقامة المستوطنات في أراضي الضفة والقطاع وقتل الأبرياء الفلسطينيين، ولا يغير من هذا الموقف ما تم أخيراً من زيارة الرئيس الأمريكي لأراضي السلطة الفلسطينية فقد اتخذ هذا لكسب تأييد الشعب الأمريكي له على إثر فضيحته الجنسية.

واليوم ومع ظواهر الوعي ومع محاولات العودة للاتحاد الروسي للصمود ومطالبة الدول العربية بمواجهة تلك الحالة المماثلة فإن الأمر يقتضي من الجانبين

الروسي والعربي التكاتف وأن يؤازر كلاً منهما الطرف الآخر في تنسيق متكامل وتعاون متبادل والتنسيق بين معطيات الطرفين لمواجهة النظام العالمي الجديد الذي انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالتصرف دون وازع من عرف أو قانون تجاه مختلف دول العالم الثالث وشعوبه.

والنواحي الأمنية كما تضمنتها العديد من الاتفاقيات بين معظم الدول العربية وبعض الدول الكبرى المتنافسة أعتقد أنها لا تكفي لتعزيز العلاقات وتجنب المواجهات بل ولا تضمن أمن المنطقة يؤكد ذلك إصرار الولايات المتحدة على الهيمنة وانفرادها في المنطقة وهذا ما يؤكد ضرورة ما ذهبت إليه وهو تطوير الاقتصاد مع الدول الكبرى وبالأخص روسيا الاتحادية والصين أيضاً إلى درجة تتقارب مع الغرب الأمر الذي من شأنه الحد من الهيمنة الغربية على المنطقة وبهذا يمكن جعل هاتين الدولتين أداة لخلق التوازن الدولي في المنطقة العربية وذلك من أجل خلق الاستقرار والأمن وأعتقد أن مثل هذا يعد من أهم الأهداف التي تتطلع إليها معظم دول المنطقة ومنها دول الخليج العربي.

وهناك انفتاح اقتصادي في روسيا وفي كثير من دول أوربا الشرقية، فليعمل العرب على تنويع استثماراتهم وعلاقاتهم الاقتصادية والتجارية وخاصة مع روسيا، لأن هناك فرصاً استثمارية سانحة فيها، إذا أطل علينا بالقرن الحادي والعشرين يحمل احتياجات من جانب العرب ومن جانب الروس في مواد متوفرة لدى طرف ويحتاج إليها الطرف الآخر في مجالات مختلفة عسكرية وزراعية وغيرها، كالعمل على الدخول في مشروعات مشتركة مضمونة ومدروسة ليس في العالم العربي فقط.

أما ما كان يطرح في السبعينات والثمانينات من أفكار ومن إقامة هيئة مشتركة عربية روسية فأعتقد أنه من المناسب جداً طرحها وحتى لا يعطي انطباعاً للتحالف مع روسيا يستغله الأعداء على أنه تحالف عسكري أو غيره ويتم التركيز بصفة رئيسية على التعاون التكنولوجي والأبحاث العلمية بين الجانبين ويمكن تنسيق ذلك في نطاق العمل العربي المشترك سواء داخل مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن مصالح روسيا السياسية والاقتصادية مع العرب ليست جديدة، بل هي مرتبطة بمنطقة الخليج العربي منذ القرن الماضي في عام ١٨٣٥م، عندما كانت الحكومة الروسية قد أرسلت تقريراً يتعلق بإقامة قاعدة روسية في مدينة مسقط (عمان) لتطوير ملاحتها وتجارتها في المنطقة.

إن تطور الاقتصاد الروسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتطور التجارة الخارجية مع دول المنطقة أدى إلى ظهور مجموعة من المشاريع وهدفها وجود روسيا في منطقة المحيط الهندي وصولاً إلى منطقة الخليج العربي ومنها إلى الدول العربية الأخرى.

وفي أوائل ١٨٨٠م ظهرت في روسيا رسالة معنونة إلى الحكومة الروسية عن ضرورة تأسيس نقابة من مؤسسين روس للحصول على امتيازات لبناء طوق سكك حديد من بحر قزوين إلى الخليج، الهدف منها تطوير التجارة مع دول الشرق.

وقد ظهر عام ١٨٨١م مشروع البارون راتيبر الذي أقر على ربط بحر قزوين والخليج العربي بخط سكة حديدية، ولقد بحث هذا الموضوع على نطاق الصحف الدورية الروسية وكذلك الدولية.

ومن خلال ذلك، يبدو أن روسيا تحاول أن تثبت وجودها في المنطقة العربية وتشارك في التوازن الإقليمي وتقاوم تهميش دورها من قبل الغرب، وسوف تقدم نفسها كقوة توازن للنفوذ الأمريكي، ويمكن للدول الخليجية والعربية استغلال هذا الدور الروسي في السعي إلى دخول المستثمرين العرب لكي يسهموا في مشاريع استثمارية مشتركة تعود بالنفع على الطرفين، وتستطيع الدول الخليجية والعربية بشكل عام أن تجعل من هذا التحرك الروسي فرصة لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية.

وأخيراً ينبغي على واضعي السياسة في الدول العربية أن يأخذوا في الحسبان بأن الكثير من الجمهوريات الإسلامية السابقة سوف تصبح قريباً مصدرة للنفط والغاز، ولذا ينبغي على دول الخليج والدول العربية المصدرة للبترول أن تناقش خطط تصدير الطاقة عل المدى البعيد مع روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمستان، لكي نحسن من آفاق تطوير السوق المنظم للطاقة.

الفصل الرابع:

القومية العربية
وعلاقتها بالإسلام

القومية العربية وعلاقتها بالإسلام [1]

فرض موضوع العلاقة بين القومية العربية والإسلام نفسه في مجالات فكرية ومحافل عديدة في الخمسين سنة الماضية. والإسلام لم يكن يوما عصيا على العرب وقد نطق بلغتهم، وانتشر بأسلوبهم في الطرح، وشرفوا بحمله ونشره. ولا شك أن نجاح الأمة العربية لا يتحقق إلا بتمسك العرب بلغتهم التي لا يضعف من عزمنا انتشار اللهجات العامية من حولها مادامت محمية ومصونة بالقرآن الكريم. ومن هنا كان الضعف في اللغة العربية أكثر خطورة من الضعف في التدريبات العسكرية.

والتلازم بين كتاب الله وسنة نبيه ووجوب المحافظة على سلامة اللغة العربية واضح ناصع الدلالة. والتمسك باللغة العربية وتقديسها من أمنع الحصون لهذه الأمة.

وقد اختص الله كل شعب بخصوصيات تميزه عن غيره من الشعوب، أما العرب فكان من خصائصهم:

الوفاء، الكرم والإيثار، العفو عند المقدرة، الصراحة والجرأة الأدبية، الشجاعة، الذكاء والفطنة، التواضع في العيش والابتعاد عن الدنايا والإباء والشمم.

وقد كانت هذه الفضائل أقرب إلى مراد الله تعالى، فدخل العرب في الإسلام أفواجا وأخلصوا للدين وناصروه ظاهرا وباطنا. وإن ما نراه من العراقيل والأساليب الضارة والأقلام الحاقدة إنما هدفها النيل من الدين الإسلامي وهدم المجد العربي، وأعمال هؤلاء تدور حول محورين: - تحريف الدين الإسلامي - تمزيق كلمة العرب ببث بذور الشقاق والتناحر بينهم.

والخصائص التي للأمة العربية تجعل بالإمكان أن تتوحد وأن تكون دولة واحدة دينها الإسلام، وتعلم اللغة العربية يؤيد الجسدية الواحدة للعرب الذين هم جسد واحد بالفعل إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

---

[1] - ملخص لكتاب "القومية العربية وعلاقتها بالإسلام"، للمؤلف، ١٩٩٩.

وقد قام العلماء الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام بخدمة اللغة العربية من هذا المنطلق، بالعمل الذي كانوا يتقربون به إلى الله -تعالى ؛ فألفوا في النحو والصرف والبلاغة وغيرها. ولا مبرر للركون إلى الغرب وتحقيقاته السيئة التي ليست غايتها إلا الكيد والعداوة باطنا وظاهرا. حيث وضع أعداء اللغة كتبا لتشويه اللغة العربية واتكل شبابنا على ما يقدمه الأعداء لهم ونسوا مراجعهم العربية التي وضعها علماء العرب والمسلمين فحلت الكوارث بالأمة.

إن العروبة كانت وستبقى للإسلام الإناء والوسيلة، وسيبقى الإسلام المحتوى وإن أقوى ما قد يشتت قوانا المعركة المفتعلة بين العروبة والإسلام من قبل القون العشرين. والأمر الواضح أن العروبة ولاء وانتماء وهوية، وأن الدين عقيدة وشريعة وأخلاق وقيم.. والمطلوب تعميق العلاقة لإزالة أي تناقض، فهل هناك تناقض بالفعل بين العروبة والإسلام؟

إن القومية واقع تاريخي والإسلام دعوة شاملة ونظام مستوعب، والحديث عن تناقضهما لا معنى له أصلا.ومن يحاولون افتعال هذا التناقض هم أعداء العروبة والإسلام.

وإن اليقظة الإسلامية والقومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وما تبلور حولها من التيارات الإسلامية والقومية ما هي إلا صفحة من صفحات فكرنا الكاشفة عن حقيقة هذه القضية.

وقد بدأت انتفاضة الجسد العربي بعد عجز الدولة العثمانية عن قيادة الصراع ضد الأوروبيين فواجهت الأمة العربية الموقف نفسه الذي واجهه أسلافها قبل ظهور الإسلام يوم عجز الفرس الشرقيون عن قيادة الصراع في وجه الروم الغربيين.فانتزع المسلمون القيادة وأزاحوا الخطر بالفتح والدولة والحضارة. وواجهت بعد ذلك بقايا فكر العصور الوسطى المظلمة. وبرزت تيارات امتلكت الموقع الصحيح وإلى جانبها تيارات قدمت الجامعة الإسلامية كنقيض للجامعة العربية وانحاز البعض لهذه والبعض لتلك كصورة عصرية لشعوبيي الأمس البعيد.

لمحة تاريخية:

من الثابت في التاريخ الهجرات المتعددة التي خرجت من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام وسيناء والعراق... وقد عرفت الموجات حديثا باسم السامية نسبة إلى سام بن نوح وهي تسمية غير صحيحة لعدة أسباب:-

١ – التناقض بين التاريخ وما جاء في التوراة عن أبناء نوح عليه السلام والتوراة أصابها التحريف؛ فبذلك لا تثبت نظرية الشعوب السامية والشعوب الحامية.

٢ – ثبت أن الشعوب السامية هي شعوب عربية النشأة والأصل.

٣ – جميع اللغات التي ما تزال باقية من أحفاد الكلدانيين والآشوريين والسريانيين تشترك مع اللغة العربية في كثير من القواعد والمفردات الأساسية.

٤ – ذكرت التوراة اسم فلسطين باسم " كنعان " وذكرت القدس باسم " عربئيل " أي: عرب الله، وهذا إقرار من مدوني التوراة بالعلاقة القوية التي تربط الكنعانيين بعرب فلسطين.

٥ – كلمة " عرب " وردت في الكتابات البابلية والآشورية القديمة، وفي الرسائل المتبادلة بين الفراعنة وحكام الشام في القرن العاشر قبل الميلاد.

٦ – ضعفت دولة العرب الذين وصلوا إلى البرينيه غربا، فعاد التركي تركيا، والإسباني إسبانيا ولكن بقيت المنطقة العربية عربية الوجه واليد واللسان والقسمات.

إن الإسلام قد ثبت العروبة في المنطقة ولم يعربها، والمستعمرون والمستشرقون والصهاينة يدعون أن الشعوب التي عمرت المنطقة شعوب سامية غير عربية، وأن العرب بدو خرجوا من الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام بسيف وكتاب، وأنهم أخذوا وترجموا من الأمم الأخرى كاليونان وغيرهم، وذلك لقطع الصلة بالأجداد وتفجير الفتن العنصرية والطائفية من الداخل.

إن العرب كانوا أبناء حضارة قبل الجاهلية بدليل استيعاب اللغة العربية للإسلام وحمله. ولم يكن غريبا أن تكون طلائع اليقظة العربية إسلامية في أثناء المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية.

القومية العربية:

يجمع الكتاب على أن اللغة هي الرابط الأول وأن الأرض هي الرابط الثاني. ووجود قوم في أرض واحدة يمارسون حياة ثقافية واحدة يخلق بينهم علاقات قوية تدور حول المصلحة المشتركة وحول التعاون والتصاهر والنسب، وما إلى ذلك من علاقات اجتماعية تدعوهم إلى دفاع بعضهم عن بعض. فالقومية هي مجموعة الروابط الثقافية الناجمة عن تعايش مجموعة بشرية في مكان واحد ولها تاريخ واحد ومصالح مشتركة.

وقد عاش العرب في الجزيرة العربية بلغتهم وتراثهم وأشعارهم وآدابهم وتاريخهم ومصالحهم المشتركة قبل الإسلام.. وجاء الإسلام فاجتمع العرب لأول مرة في إطار دولة واحدة تضم عرب الشمال وعرب الجنوب بكل المعطيات السابقة. وقد تعززت القومية العربية باتساع الأمصار وانتشار حركة التعريب والفتوحات والمصاهرة والاختلاط والهجرات.

كما ارتبطت العربية بالإسلام في كل المناطق التي وصلها الإسلام تحت ظل الحضارة العربية الإسلامية.

والقومية العربية كمصطلح حديث الاستعمال يبنى تاريخيا على أساس الإسلام والعروبة معا فالقومية العربية يمكن أن تشمل المسلمين جميعا فهي تعتمد على المفهوم الثقافي والحضاري، ولا تعتمد على العرقية المرفوضة إسلاميا، والعروبة ليست عرقا ولا نسبا ولكنها لغة وأدب وتكوين نفسي وحضارة وولاء بعيدا عن التوارث المحكوم بنقاء الدم أو العرق.

وإثارة دعوى التناقض بين العروبة والإسلام إنما تأتي من الأقليات العرقية والطائفية والمذهبية ممن تأثروا بالفكر الغربي الاستعماري.

مقومات القومية العربية:

١ – وحدة الأصل والمنشأ أي القرابة والنسب في الأمة الواحدة.

٢ – وحدة اللغة والتاريخ المشترك.. واللغة أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد بغيره من الناس.

٣ – الدين الذي يولد نوعا من الوحدة في شعور الأفراد الذين ينتمون إليه، ويثير في نفوسهم العواطف والنزعات الخاصة.

إن الإسلام دين شورى لا يحتاج أن نتجه إلى الغرب للأخذ منه. وقد أثر الغرب المستعمر في المؤسسات الحديثة حتى لم يكن يتولى المناصب الرفيعة سوى أبناء العائلات المتأثرة بالثقافة الغربية.

وقد أدخل الاستعمار في نفوسنا أن الإسلام مجرد سلفية ورجعية وكتب صفراء، متجاهلا تراثنا الزاهر وعلومنا الصحيحة.

إن الإسلام دين جامع للديانات السماوية جميعا، وشامل لأمور الدين والدنيا من شتى الجوانب. ولم يخضع القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه لأدنى تحريف.. والكلام على الأديان في معرض الحديث عن الإسلام لا يهدف إلى التجريح أو الحط منها.

ومن المفيد الإشارة إلى الإقليمية الحديثة التي شهدتها المنطقة كالقومية السورية، والكلام عن الحضارة الفرعونية، وكلها دعوات قطرية مشكوك فيها أثارها المستعمرون ووجدت صدى لدى بعض النفوس ممن تأثر بهم في سوريا ومصر، وقد نسي هؤلاء أن تاريخ أبناء هذه المنطقة تاريخ مشترك كما أن النظر إلى أن القومية العربية على أنها تمزيق للوحدة العربية قول مرفوض ومنبوذ. إن العرب عندما وقفوا يحاربون التتريك لم يقفوا ليحاربوا الإسلام وإنما كانوا يحاربون شعوبية التتريك.. والوحدة العربية هي المدخل الأساسي والطبيعي إلى الجامعة الإسلامية.

التنظيمات القومية العربية:

حركة القوميين العرب:

هي وليدة اليقظة العربية، وكانت رفضا للتتريك ووقوفا في وجه كبت الحريات فكان التحرك الفعلي لمقاومة مخططات التقسيم، و استقطاع فلسطين بعد وعد بلفور. اجتمع مؤسسوها في بيروت في آذار ١٩٤٩. وكانت تضم نشطاء

في جمعية العروة الوثقى في الجامعة الأمريكية ببيروت، وغيرها من الجامعات كالجامعة السورية، والجامعة المصرية...

حزب البعث العربي:

يرى هذا الحزب أن العرب أمة واحدة لها الحق أن تحيا في دولة واحدة حرة في توجيه مقدراتها، ويرى الحزب:-

- أن الوطن العربي وحدة سياسية واقتصادية لا تتجزأ..
- وأن الأمة العربية وحدة روحية ثقافية، والفوارق بينها عرضية زائلة.
- وأن الوطن العربي للعرب وحدهم.
- وأن للأمة العربية شخصيتها التي اختصت بمزايا الخصب والنماء والحيوية والإبداع وقابلية التجديد والانبعاث.

ويرى الحزب أن الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية، ولا يرى في برنامج الحزب أي ذكر للإسلام أو للعقيدة الإسلامية..

الناصرية والقومية العربية:

استقى عبد الناصر معاداته للغرب من الروح المصرية، ومن تعاليم الشيخ محمد عبده. وكان يخشى انتشار الماركسية فلم يرسل طلابا يدرسون العلوم الاجتماعية في الكتلة الشرقية. وقد دفعت شخصية عبد الناصر الكارزمية القومية العربية إلى الأمام. ويجمع عبد الناصر في خطاباته الحديث عن القومية العربية والإشارة إلى إيمان الأمة العربية بالله، ويشدد على أن الأمة العربية ترى التراث الإسلامي أهم مصادر طاقاتها النضالية. والقومية العربية الناصرية هي مزيج ومزاوجة بين العروبة والإسلام تؤمن بالله وبالوحدة والتاريخ المشترك للأمة العربية جمعاء. وقد لعب البعث السوري إلى جانب الإقليمية البغيضة، دورا فاعلا في القضاء على الوحدة المصرية السورية التي سعى إليها عبد الناصر من هذه المنطلقات.

القومية والعلمانية

القومية العربية والحوار الديني:

استقرت الوحدة القطرية في العالم العربي، وأفرز الواقع تيارين كبيرين: تيار التوجه القومي، وتيار التوجه الديني، وبزغت ظاهرتان: ظاهرة المد الإسلامي، وعودة المد العربي الوحدوي.

وبدأ الإحساس بوجود الأفكار التي تهدد العرب والمسلمين، مع الإحساس بعجز الكيانات الإقليمية الصغيرة عن مواجهتها. وبدأت ظاهرة التجمع الإقليمي على المستوى العالمي تؤكد ضرورة التجمع العربي. وفي هذا الإطار تطرح قضايا عملية من خلال التوجه الإسلامي أو من خلال التوجه العربي ومن هذه القضايا:-

١ – جامعة العروبة والإسلام.

٢ – مبدأ المواطنة في المجتمع العربي الإسلامي.

٣ – الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

٤ – العلمانية والقومية العربية في الإسلام.

وتطرح العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية قضية كيفية علاج الموقف التاريخي الناشئ من وجود فجوة في الفقه الإسلامي المعاصر من الحلول القديمة التي انتهى إليها مجتهدوا العصور الأولى وبين كثير من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة... وكيفية علاج الموقف الناتج من وجود أعداد كبيرة من العرب غير المسلمين، وهذه قضية تحتاج إلى تحديد.

العلمانية:

هي مصطلح غامض مترجم من الإنجليزية والفرنسية.. وقد خدعت بعض مستعمليها بدخول بعض أحرف كلمة العلم فيها، والعلمانية في الغرب تعني فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية في الدولة. ورغم هذا يبدو أن بعض مكونات العلمانية لا يختلف مع مكونات النظر الإسلامي كحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

وقد ولدت فكرة ازدواج السلطة في العقل البشري بكلمة المسيح عليه السلام: "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". أما الإسلام "فليس فيه سلطة دينية سوى الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير.." بينما ترى المسيحية في رجال الدين خلفاء الرسل المتفرغين لأداء وظائف الرسالة... فزادت سطوة رجال الكنيسة وظهرت صكوك الغفران، فجاءت مرحلة الإصلاح الديني في أوروبا، ثم تطور الأمر إلى فصل الكنيسة عن الدولة. لذا فالعلمانية نزعة ذات أصل ديني مسيحي تحولت إلى تيار فكري مناهض لاستبداد الكنيسة في الحكم في أوروبا البرجوازية. وقد أصبح هذا النظام شائعا في كثير من دول العالم.

أما الدعوة إلى تطبيق الشريعة فلم تعد قاصرة على برامج الدعاة المسلمين وإنما أخذت سبيلها إلى الأنظمة والدساتير في العديد من الدول العربية والإسلامية، وقد أحاط بهذه القضية كثير من التصورات المغلوطة بين المنادين بهذا الشعار.

والسؤال المطروح: هل الإسلام دين ودولة؟ والجواب " نعم " إذا كان المعنى أن نحافظ على مبادئ الإسلام.. والجواب " لا " إذا كان المعنى أن الدولة في الإسلام " ثيوقراطية " أي الحكومة المدنية أو حكومة الكهنة أو ما يعرف بالدولة الخاضعة لحكم رجال الدين .

إن ما يجمع عليه العلماء اليوم وما أجمع عليه الفقهاء بالأمس هو أن الحكم في الدولة الإسلامية للشعب عن طريق مبدأ الشورى.. والرسول ﷺ استمد سلطته في الأمور الدنيوية من الناس، ولم يضع القرآن الكريم أو الرسول ﷺ صيغة بعينها يتم الالتزام بها.. فمفهوم السلطة الإلهية للحاكم مناقض لروح الإسلام.

وقد ارتبطت العلمانية والقانون الأجنبي وفصل الدين عن الدولة فضاع الاستقلال الوطني. لذا يبقى مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية منقوصا ما دامت بصمات الاستعمار قائمة في مؤسساتنا الحقوقية والقانونية والقضائية.

لقد كان العالم الإسلامي منذ بداية الفتح العربي الإسلامي وتحت الحكم العثماني وإلى القرن التاسع عشر يفرق بين فئتين من السكان أفراد الأمة: مجموع المسلمين وأهل الذمة، إلى أن صدرت تغيرات أساسية ابتداء من سنة ١٨٣٩

عدلت القانون الدولي العام الإسلامي تعديلا جذريا فألغي نظام أهل الذمة وأعلن أن رعايا الدولة العثمانية متساوون سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

أما الدساتير العربية فيكفي استعراضها لتبيان ما ذهبت إليه من المساواة بين المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.. فكل هذه الدساتير باستثناء لبنان، نصت على أن دين الدولة الإسلام، وعلى حرية العقيدة. وجميعها نصت على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وأعلنت جميعها المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين...

الإسلام والمواطنة:

يتصل مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة الحديثة، والوطن علاقة بين الإنسان والأرض، وهو المكان الذي تحمل هويته، ويدافع عنه ضد أي اعتداء.

وتثار مسألة المواطنة من جهتين: جهة الجماعات غير العربية وغير الإسلامية التي تعيش في إطار الوطن، وجهة الأقليات الإسلامية أو غير العربية. وقد كفلت الدساتير العربية لهؤلاء جميعا حق المواطنة دون فوارق تذكر، ودون تفريق بسبب من جنس أو لون أو عرق أو دين. في ظل الإسلام الذي يكفل لرعاياه وفي ظل نطاقه التشريعي الحقوق المتساوية للجميع. والذين ألموا بالتاريخ يجدون المساواة في المواطنة منصوصا عليها في دستور دولة النبيﷺ بالمدينة.

إن وضع الأقليات في المجتمع الإسلامي المعاصر لا تحكمه فكرة أو نظرية موروثة من فقهنا التراثي، إنما يحكمه الاجتهاد العصري المبني على أصول القرآن والسنة. وفكرة المساواة التي تنص عليها الدساتير العربية كافة فكرة مساواة قانونية ومدنية لا يثير تطبيقها أية مخاوف لا محل لها.

القومية العربية والإسلام

جامعة العروبة وجامعة الإسلام:

لم تكن فكرة المغايرة بين العروبة والإسلام معروفة في تاريخنا الحضاري، فهي مشكلة حديثة العهد. وقد جاء الخلل من سوء استعمال المضامين العربية لمصطلح القومية. فلو جردنا مصطلح القومية من المضامين الغربية كالعنصرية

والعلمانية لانتفت المغايرة، وإذا تخلصنا من آفة الغرب العلمانية في النظر إلى المصطلح القومي فسنجد أن لا مغايرة في الإسلام.

إن الهوية الإسلامية والجامعة الإسلامية لا تتطلبان من القومي العربي التخلي عن عروبته، بل هو يراها من مكونات هويته الإسلامية.

والرابطة القومية هي الرابطة الطبيعية التي قامت وتقوم عليها حياة الشعوب.. وإذا ما خرج الإسلام كعامل أساسي في تكوين العالم العربي خرجت دول عربية كثيرة من نطاق الأمة العربية.. فلا تعارض بين الانتماء القومي والانتماء الديني الإسلامي خاصة.. وليس هناك مشكلة في المجتمع الإسلامي بالنسبة لغير المسلمين، فالمسلم ينقاد إلى القوانين بدافع العقيدة في الدولة والمجتمع الإسلامي، وغير المسلم ينقاد إلى القوانين بوصفها قوانين الدولة التي ينتمي إليها.

لقد شاب جامعة العروبة وجامعة الإسلام خلط كبير لأن العروبة حركة سياسية تقوم على الانتماء إلى قوم ولغة... والإسلام هو الشريعة العليا والحاكم لتصرفات البشر... ويجمع جوهر الأديان السابقة لأن الدين كله لله.

الإخوان المسلمون والقومية العربية:

لم يرق فكر الإخوان المسلمين إلى فكر الأفغاني أو محمد عبده، ولا إلى فكر الوهابية أو السنوسية، ولم يتخذوا موقفا موحدا من قضية العروبة والقومية العربية. ولكن الشيخ حسن البنا كان يدعو إلى الأخوة الإسلامية دون أن يهاجم القومية العربية.

لقد رأى نفر من المسلمين أن الدعوة إلى الوحدة العربية فتنة شياطين يراد بها شق صفوف المسلمين.. وأن فكرة هذه الوحدة قد ابتدعها مفكرون وساسة غير مسلمين لتناهض الدعوة إلى الوحدة الإسلامية. ولكن الحقيقة أن لا تناقض بين الوحدتين، والدعوة اليوم إلى وحدة إسلامية أي: دولة إسلامية واحدة بدعة لم يعرفها تاريخ المسلمين! ولقد انقضت دولة الخلافة بكل خصائصها وقد كانت نظاما ونموذجا سائدا في حقبة من التاريخ سادت، وهو نموذج غير قابل للتكرار. ولقد بدأت دولة الخلافة العثمانية بالانهيار قبل أن يفكر العرب بالدعوة إلى القومية

العربية وقبل أن يحلم عربي واحد بالوحدة العربية. ولقد بدأت الحركة القومية العربية في المشرق أولا لتوفر مبررها التاريخي حيث كانت كل أقطار الوطن العربي تحت سيطرة الاستعمار.. وكانت غاية الشوفينيين من الأتراك تتريك العرب فبدأت المقاومة لهم من حيث بدأ الهجوم.

أما من تأثر بأفكار (أبي الأعلى المودودي) فلا يرى إمكان قيام دولة إسلامية وقومية معا..

كيف ينظر الغرب إلى العروبة والإسلام؟

إن صورة العرب والإسلام في وسائل الإعلام الغربية هي صورة مصطنعة متحركة ذات أبعاد ثلاثة: العرب والهجرة والإرهاب. والإسلام في هذه الصورة لا يعني دينا ولا حضارة بقدر ما يعني نوعا خاصا من المسلمين هم العرب تارة، أو المهاجرون تارة أخرى، أو المتطرفون الأصوليون أخيرا !

إن الإسلام لا يدخل في اهتمامات وسائل الإعلام الغربية، وإنما هي تهتم أساسا بالعرب وإيران.. والنفط هو المحدد الأساسي لهوية العرب في هذه الصورة. كما ازدادت أهمية هذا العنصر بعد حرب ١٩٧٣ عندما قطع العرب إمدادات النفط عن الغرب.

أما المهاجرون فلهم الموقع الممتاز في الصورة إلى جانب النفط، والربط بين الإسلام والمهاجرين عملية مقصودة فيها كثير من التعسف. فالمهاجرون في نظر أوروبا هم المقيمون إقامة غير شرعية أو غير قانونية ويعملون في وظائف وأعمال متواضعة.. والغرب متناقض في نظرته إلى المهاجرين الذين يراهم خطرا على التركيبة السكانية، ويراهم ضرورة حتمية لإمداد المجتمع الغربي باليد العاملة!!

الإسلام الذي يسكت عنه الإعلام الغربي:

لقد حل التلقين محل التصور، والانفعال السمعي والبصري محل المحاكاة العقلية في الخطاب الغربي المعاصر، فقد صار يكفي تقديم صورة لرجل ملتح أو امرأة متحجبة لإبلاغ النظارة معنى الإسلام كما يريد الإعلام الغربي.. ويكفي

لتلقين المشاهدين الخطر الذي يمثله الإسلام تقديم صورة جمهور المصلين المسلمين راكعين أو ساجدين... وقد أصبحت هذه الصورة المثيرة للانفعال ضرورة للرؤساء الأمريكيين والأوروبيين للحفاظ على شعبيتهم..

إن وسائل الإعلام تسكت عن حقيقة الإسلام الذي يقوم أساساً على الاعتراف بالاختلاف. إنه يعترف باليهودية وبالنصرانية كديانتين سماويتين. ويرى أن الرأي المخالف يدحض بالحجج العقلية لا غير دون طعن بالخصم بسبب لون أو عرق، بل يعامله كصاحب رأي مخالف ولا يناصبه العداء بسبب الرأي.

والأنا أو الذات في الفكر العربي يتم التعرف إليها عن طريق الإيجاب والإثبات.. ومفهوم الهوية في الفكر العربي الإسلامي يتحدد بوجود الذات وبالصفات.. والإسلام كدين وحضارة شيء وما تروجه وسائل الإعلام الغربية له من الصور شيء آخر.. ولا يسأل الإسلام عن بعض مظاهر التطرف الذي تعاني منها بعض الدول العربية والإسلامية، بل السياسة الاستعمارية الاستغلالية التي يتبعها الغرب.. لكن التطرف والإرهاب صار ظاهرة عالمية لا ينفرد بها العالم العربي والإسلامي.

لماذا الخوف من الإسلام في آليات العقل الأوروبي؟

لا يهاجم الإسلام في أمريكا لكونه خطراً داخلياً، بل بوصفه يمثل الخطر الخارجي الذي حل محل الخطر الشيوعي.. فهم يلصقون أي حدث بالإسلام.. والتأزم واضح في الخطاب الأوروبي الإعلامي الذي يظهر التلازم بين الإسلام والإرهاب مع أن الإرهاب ظاهرة عامة يعاني منها العالم اليوم من اليابان إلى أمريكا.. ولكن الإعلام الغربي يصر على ربط الإرهاب بالإسلام، بينما لا يفعل ذلك مع الحركات التي يقتل أفرادها ويرهبون في أيرلندا وألمانيا وصربيا والبوسنة والهرسك وغيرها.. والعجيب أن يصف هذا الإعلام أعمال المقاومة في جنوب لبنان بالإرهاب بينما تمجد أفلام الغرب الفاشية والنازية.. ويرى الإعلام الغربي في الأصولية الإسلامية حركة ثورية عدائية يماثل عنفها البلشفية والفاشية والنازية، وأنها حركة استبدادية ضد الديموقراطية.. وهناك دوافع دفينة وراء هذا

الخطاب العدائي في الإعلام الغربي لا يريد أن يعبر عنها بصراحة كالحاجة إلى البترول، واستمرار الهيمنة عليه، والحاجة إلى المهاجرين.. ثم هناك حقيقة أن العقل الأوروبي لا يعرف الإثبات إلا من خلال النفي ولا يتعرف الأنا إلا عبر الآخر.. إن العقل الأوروبي لم يعد يرى المستقبل من خلال ما ينبغي أن يكون.. بل يرى نظرة ليبيرالية قوامها وضع السيناريوهات الأخرى للتحقق.. وعندما يكون صاحب السيناريو يصدر عن ذاكرة تاريخية تكرس ثنائية المسيحية/الإسلام، الشرق/الغرب فإنه يرشح الإسلام لمنصب الآخر العدو للغرب...

كيف يريد الاستعمار الثقافي الغربي أن ننظر إلى الإسلام؟

من خلال نظريتين متناقضتين ظاهراً، تصبان في مصب واحد. أما الأولى فهي أن الإسلام علة التخلف في حياة العرب، وأما الثانية فهي أن الإسلام يقدس مؤسسات الماضي المتحجرة.

ولقد وقع النصارى في الشام في الحيلة التي جرهم إليها هذا التصور، فتبنوا الدعوة إلى القومية خالية من محتواها الإسلامي، وتوالت الدعوات القومية الأخرى لتفتيت الأمة العربية كالفينيقية، والفرعونية والكردية، والآشورية..إلخ. كما ظهرت الدعوة إلى المسيحية العالمية التي هي أيضا استعمارية المنشأ والغرض، وخوف المسيحيين من طغيان الأكثرية العددية للمسلمين فكرة مصدرها تصنيف سياسي أساسه الدين وليس قضايا السياسة. ويخطئ المسيحيون خطأً فادحا في تصورهم أن تاريخ الأمة العربية كان محوره علاقة المسلمين بالمسيحيين، وهو التمييز ضد المسيحيين وقهرهم. والتيار الذي يبعد العروبة عن الإسلام إنما قد نشأ في أحضان المدارس التبشيرية الغربية التي تآمرت مع القوى الغربية ضد مشروع (محمد علي)، وشجعت على استبعاد الفكرة العربية التي تمزج بين العروبة والإسلام، كما شجعت اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية.. وقد انضوى تحت لواء هذه الدعوة نفر من صفوة المفكرين العرب من المسلمين والنصارى بسبب أن حركة الاستشراق تعهدت ببث روح الهزيمة في عقول الأمة.. وأدت إلى نزع ثقة العرب بأنفسهم.

إن خطاب الرئيس عبد الناصر لخروتشوف يؤكد نظرة القومية العربية التي تؤمن برعاية الله لهذه الأمة، ويؤكد دور الجامع في حياة العرب. ويؤكد ذلك رأي جمال الدين الأفغاني الذي يذهب إلى أن العروبة ليست عرقا ولا مذهبا، وإنما هي لغة وآداب وتكوين نفسي وحضارة وولاء.

فالعلاقة بين الإسلام والقومية العربية علاقة تكامل تعتمد على مفهوم صحيح للروابط الحقيقية، وعلى نجاح الفكر الإسلامي في طرح إسلام العصر. والتلازم واضح بين العروبة والإسلام في التأكيد على العربية، وعلى دور الأمة العربية في حمل راية الإسلام.

خاتمة الكتاب:

لم تتقاعس الأمة العربية عبر كل العصور عن السعي للتوحد ولم تهمل الجهاد في سبيل السيادة الحرة والاستقلال التام عن السلطة الأجنبية.

وفي عصرنا الراهن يسعى المخلصون من رجال الأمة وقادتها إلى التغلب على عوامل الضعف والتشتت وهو مطلب الزعماء المخلصين وفي طليعتهم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

إن الأمة العربية وهي تسعى اليوم للتنسيق بين دولها ولتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي هو الطريق الصحيح نحو الوحدة إنما تساير بذلك ما حققته الشعوب الأوروبية وما حققته التكتلات الإقليمية في آسيا وأمريكا وأفريقيا. وقد لمست بنفسي في وقت مبكر مطلع الثمانينات خلال زيارة لي إلى الصين الشعبية عندما كنت وزيراً للاقتصاد تجربتها في بناء اقتصاد حر مدروس يتوافق مع طبيعتها السكانية والجغرافية والاقتصادية ويتوافق مع نظام السوق الحر، لم يكن كثير من السياسيين العرب يتوقعونه أو يعرفونه في تلك الفترة، وقد أشرت إلى ذلك في محاضرة لي ألقيتها في مطلع الثمانينات بالقاهرة وقد ضمنت كتابي هذا نصها، وهذه التجربة قد تمثل لنا نموذجاً نستفيد منه إضافةً إلى النموذج الأوروبي في التوحيد والسوق المشتركة.

ونأمل أن تستفيد الأمة العربية من مثل هذه التجارب متجاوزةً بذلك كافة الضغوط الخارجية المعادية، وأن تمضي قدماً نحو مواكبة الدول والأمم المتقدمة، وإنني على يقين بأن المستقبل لنا ولأجيالنا الصاعدة في وطنٍ عربي قومي موحد إذا ما بذلنا الجهد واستغلينا الإمكانيات المتوفرة علمية كانت أم مادية.

والله الموفق،

المؤلف في سطور:

- سيف بن علي الجروان، ولد برأس الخيمة عام ١٩٣٨، درس في إمارة رأس الخيمة والكويت والتحق بدورات دراسية وتدريبية في الإدارة العامة في القاهرة واللغة الإنجليزية في بريطانيا، حصل على الدبلوم تمهيداً للماجستير.
- في عام ١٩٩٩ حصل على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي من أكاديمية العلوم الأذربيجانية في باكو.
- تقلد عدداً من المسؤوليات والمهام الرسمية ابتداءً من عام ١٩٦٤فقد عمل مديراً عاماً لبلدية رأس الخيمة، وعين عضواً باللجنة التنفيذية العليا لمكتب التطوير التابع لمجلس الحكام ورئيساً للجنة الزراعية.
- التحق بالسلك الدبلوماسي في عام ١٩٧٢ وكان قائماً بأعمال أصيل بدرجة سفير لدولة الإمارات في ليبيا ثم سفيراً في الكويت ومصر ومندوباً لدولة الإمارات لدى جامعة الدول العربية.
- تقلد عدداً من الحقائب الوزارية ابتداءً من يوليو ١٩٧٩ مثل وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- خلال عمله الوزاري عمل على إصدار عددٍ من القوانين والنظم الاتحادية في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية والاقتصاد والتجارة.
- تم انتخابه بالإجماع رئيساً للدورة ٨٣ لمؤتمر العمل الدولي التي انعقدت في جنيف في يونيو ١٩٩٦، وكان ثالث مسؤول بعد مصر وتونس من الدول العربية وأول مسؤول من دول مجلس التعاون يترأس هذا المؤتمر منذ انضمام الدول العربية لمنظمة العمل الدولية التي أنشئت في ١٩١٩، وهي ثلاثية التكوين من حكومات وأصحاب أعمال وعمال.
- خلال مسؤولياته الوزارية أبرم العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والدول الصديقة في مجالات العمل والاقتصاد والتجارة.
- شارك في عدد من المؤتمرات الوزارية الدولية.
- شارك في عدد كبير من المؤتمرات القومية والندوات الفكرية والعلمية واللقاءات الرسمية العربية والدولية.
- عضو في عدد من المنتديات القومية والفكرية والاقتصادية العربية.

المحتويات

مقدمة ٣

الفصل الأول: السياسات العربية:

التجمعات الإقليمية العربية ٧

مستقبل الجامعة العربية وعلاقاتها بالتجمعات الإقليمية العربية ٢١

صلاح الدين الأيوبي ومعركة تحرير القدس ٣٣

ذكرى مرور أربعين عاماً على دولة الوحدة بين مصر وسوريا..... ٤١

العرب والمتغيرات الدولية ٤٩

مستقبل العلاقات العربية في ظل المتغيرات الدولية ٦١

المتغيرات الدولية في عالمنا المعاصر ٦٩

محطات في تاريخ القضية الفلسطينية ٧٣

الفصل الثاني: الاقتصاديات العربية:

التكامل طريق الوحدة ٨٩

دور التكامل الاقتصادي في تحقيق للوحدة ٩١

نحو تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ١٠١

القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك ١١٩

العولمة والسوق العربية المشتركة ١٣٧

السوق العربية المشتركة في مواجهة العولمة والاقتصاد الدولي ١٤٥

دول التعاون والمورد النفطي ١٦١

الفصل الثالث: العلاقات العربية الروسية:

العلاقات العربية السوفييتية ١٦٩

الحوار العربي السوفييتي..... ١٨٣

كلمة في الحوار العربي الروسي ٢٠١

الفصل الرابع:

القومية العربية وعلاقاتها بالإسلام ٢١١

خاتمة الكتاب ٢٢٥

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

إذن طباعة رقم ١٢ / ١ / ٧١٥٨
بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٤٢١
الموافق ١٥ / ٨ / ٢٠٠٠

تصميم: مؤسسة التعاون للعلاقات العامة

هاتف: ٢٢٢٧٢١٢ - فاكس: ٢٢٢٧١٢٧ (٧ ٩٧١)

www.altaawon-homepage.com

طبع بمطبعة رأس الخيمة الوطنية

العرب في ظل المتغيرات الدولية

للعرب أهمية كونية باعتبار منطقة الوطن العربي من أهم مناطق العالم حضارةً وتراثاً، والوطن العربي موطن الرسالات السماوية ترتبط به الأمم وتتعامل مع اقتصادياته، وتتفاعل مع أوضاعه السياسية، ومنها الدول الكبرى التي تحركها مصالحها الخاصة وأطماعها الكثيرة.

وفي مواجهة ذلك الواقع كان على الأمة العربية أن تصد التطلعات الأجنبية وأن تتفاعل بوعيٍ مع المتغيرات الدولية مستلهمةً في تلك المواجهة القوة من تاريخها وحضارتها وإمكانياتها ومرجعيتها الإسلامية.

المؤلف